

اصدار

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

- فرع جامعة الكويت

في يناير ١٩٨٥

جمع واعداد / صلاح الغزالي

الحيـــاة الديمقـــراطيـــة في الكويت

اصدار
الاتحاد الوطني لطلبة الكويت
- فرع جامعة الكويت
في يناير ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على نبيه محمد الامين

في يوم الاحد ٣٠ ديسمبر ١٩٨٤ ، يكون قد مضى ثلاثة وعشرون سنة على اول انتخابات منظمة تجري في بلدنا الحبيب الكويت . . وذلك حينما اعلن سمو الامير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح في ٦ سبتمبر ١٩٦١ عن قانون نظام انتخابات اعضاء المجلس التأسيسي . . لتجري انتخابات هذا المجلس في ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ .

لقد مرّت على التجربة الديمقراطية التي عاشتها الكويت العديد والكثير من التجارب والممارسات . فبداية كانت احداث ١٩٦٤ . . حين قرر بعض النواب تقديم استقالتهم بسبب عدم نجاحهم في بعض ما سعوا إليه من اصلاحات داخل المجلس . . وقد قدم رئيس المجلس استقالته ليحل محله نائب آخر . وفي عام ١٩٦٧ ، قدم العديد من النواب استقالتهم من مجلس الأمة طعناً في نتائج الانتخابات ، وكان منهم وزير التربية ، فضلاً عن طعون عديد من المرشحين . . وفي عام ١٩٧٦ اقدمت الحكومة على حل المجلس محتجة ببعض الأمور السلبية التي عاشتها التجربة الديمقراطية . . ثم تشكلت لجنة النظر في تنقيح الدستور . . وبعدها عادت الحياة البرلمانية في عام ١٩٨١ ، لتعرض الحكومة على المجلس قضية تنقيح الدستور ، ثم تسحب اقتراحاتها مرة اخرى ، بعدها لاقت الرفض البرلماني والشعبي .

لا شك انها تجربة عميقة ومتنوعة ومتعددة . . ثلاثة وعشرون عاماً ، ابتدأت بالمجلس التأسيسي بعشرين نائبا ، واليوم خمسين نائب . . وكانت الدوائر الانتخابية عشرة ، وهي اليوم خمسة وعشرون دائرة . .

وهكذا عاشت الحياة الديمقراطية لمدة ثلاثة وعشرين عاماً ما بين مد وجزر . . متأثرة بجملة عوامل خارجية واخرى داخلية . .

ان يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٨٤ ذكرى عزيزة على نفوسنا . . بل ويجب ان تكون عزيزة . . ان كنا نعشق الحرية !! واننا اذ نسطر هذه التجربة وبشكل سريع في هذا الكتاب فاننا نأمل ان يستفيد منها المخلصين في هذا البلد الطيب . . فيعملوا بالخير الذي في هذه التجربة ، ويجتنبوا ما فيها من اخطاء . . ادت الى مزيد من الفجوة ما بين الحكومة والشعب . .

واننا في هذه المناسبة . . يجب ان نؤكد على اننا نرفض اي اقتراح فيه تقليص للحريات ، او تنقيح فيه مساس بجوهر الدستور . في الوقت الذي ننادي فيه بوجوب الاخذ بالشريعة الاسلامية مصدراً رئيسياً وحيداً للتشريع . . واننا ان كانت لنا كلمة اخيرة نقولها . . فاننا نوصي الشعب الكويتي قائلين له :

[ايها الشعب الكويتي ، عضّوا على حريتكم بالنّواجذ] .

رئيس اللجنة الثقافية

صلاح محمد الغزالي

المجلس التأسيسي

من ١٩٦١/١٢/٣٠

حتى ١٩٦٣/١/١٥

السيد عبداللطيف محمد ثنيان الغانم رئيس المجلس التأسيسي

ليست الديمقراطية باعتبارها حكم الشورى بجديدة على الكويت . ولا يمكن التأريخ للمسيرة البرلمانية في هذا البلد الطيب ابتداء من قيام المجلس التأسيسي او انتخاب اول مجلس للأمة . . وانما لا بد من ملاحظة ان الروح الديمقراطية الأصيلة في شعب الكويت قد انعكست على السلوك الذي يحكم الروابط والعلاقات بين المواطنين منذ بروز الكويت على مسرح الوجود .

وحتى قبل أن تعرف المنطقة العربية التطبيق الديمقراطي بالصيغ والاشكال المألوفة الآن . فقد بادرت الكويت في عهد المغفور له الشيخ أحمد الجابر الصباح الى تشكيل أول مجلس للشورى عرفته منطقة الخليج والجزيرة العربية في شهر ابريل من عام ١٩٢١ وقد ضم اثني عشر شخصاً من اعيان الكويت ورجال الرأي والاقتصاد فيها ، وقد تم اختيارهم بالتعيين وكان ستة منهم يمثلون منطقة الشرق والستة الآخرون يمثلون منطقة القبلة ، وقد انتخب السيد حمد الصقر رئيساً لهذا المجلس الذي كان من اعضائه الشيخ يوسف بن عيسى القناعي والسيد أحمد الفهد الخالد والسيد عبدالرحمن خلف النقيب والسيد أحمد صالح الحميضي والشيخ عبدالعزيز الرشيد والسيد خليفة شاهين الغانم والسيد مرزوق الداود آل بدر والسيد مشعان الخضير الخالد والسيد شملان بن علي بن سيف والسيد ابراهيم بن مضف والسيد هلال فجحان المطيري .

مع أن تجربة مجلس الشورى الأول لم تعمر طويلا ، فان تجارب ديمقراطية اخرى قد اعقبته وكان منها اجراء الانتخابات لاختيار مجلس بلدية الكويت في عام ١٩٣٤ ومجلس المعارف في عام ١٩٣٦ ، إلى ان جاء عام ـ٣!١م فعبرت (الكتلة الوطنية) عنها تعبير في كتابها المقدم الى الأمير الاسبق احمد الجابر والذي حمله اليه كل من : ـ

الحاج / محمد ثنيان الغانم ، سليمان العدساني ، وعبدالله الصقر ، وكان نصه :ـ
« حضرة صاحب السمو الامير الجليل احمد الجابر الصباح ادام الله بقاه
يا صاحب السمو : ان الاساس الذي بايعتك عليه الامة لدى اول يوم من توليك الحكم هو : (جعل بينك وبينها على أساس الشورى التي فرضها الاسلام ومشى عليها الخلفاء

الراشدون في عصورهم) غير أن التساهل الذي حصل من الجانبين ادى الى تناسى هذه القاعدة الاساسية كما أن تطور الاحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفا دقيقة بعث المخلصون من رعاياك ان يبادروا اليك بالنصيحة راغبين التفاهم واياك على ما يصلح الامور ويدرأ عنهم وعنك عوادى الايام وتقلبات الظروف ويصون لنا كيان بلادنا وحفظ استقلالنا غير قاصدين الا ازالة اسباب الشكوى واصلاح الاحوال عن طريق التفاهم مع المخلصين من رعاياك متقدمين اليك بطلب تشكيل مجلس تشريعي مؤلف من احرار البلاد للاشراف على تنظيم امورها وقد وكلنا حاملي كتابنا هذا ليفاوضوك على هذا الاساس والله تعالى نسأل ان يوفق الجميع لما فيه صالح البلاد .

وعلى إثر هذا الكتاب جرت المشاورات بين الطرفين حتى قام في عام ١٩٣٨ (مجلس الامة التشريعي) برئاسة المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح في عام ١٩٣٨ . وقد ضم المجلس في عضويته كلا من الحاج محمد الثنيان الغانم وعبدالله الحمد الصقر والشيخ يوسف بن عيسى القناعي والسيد علي السيد سليمان ومشعان الخضير الخالد وعبداللطيف محمد الثنيان الغانم وسليمان خالد العدساني ويوسف مرزوق المرزوق وصالح العثمان الراشد ويوسف الصالح الحميضي ومحمد الداود المرزوق وسلطان ابراهيم الكليب ومشاري حسن البدر وخالد العبد اللطيف الحمد . وبتاريخ ٢ يوليو ١٩٣٨ وقع سمو امير البلاد الشيخ احمد الجابر مسودة القانون الاول الذي شرعه المجلس التشريعي وقد نصت مادته الاولى على أن (الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين) وجاء في المادة الثانية ان (على المجلس التشريعي أن يشرع القوانين الآتية : الميزانية ، القضاء ، الأمن العام ، المعارف ، الصحة ، العمران ، الطوارىء ، ثم كل قانون اخر تقضي مصلحة البلاد بتشريعه) . أما المادة الثالثة فقد نصت على أن (مجلس الأمة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية والاتفاقات ، وكل أمر يستجد من هذا القبيل ، لا يعتبر شرعياً الا بموافقة المجلس واشرافه عليه) .

ومع أن المجلس التشريعي لم يعمر هو الآخر طويلا ، فقد اعقبه قيام مجلس الشورى برئاسة الشيخ عبدالله السالم الصباح ايضا لكنه لم يستمر الا لفترة قصيرة .

وفي عام ١٩٥١ سمح لعدد من المواطنين انتخاب اعضاء لمجالس بعض الادارات كالمعارف والبلدية والصحة . . ولو ان تلك الانتخابات كانت بطريقة بدائية ، وبالرغم من

ضعف تكوين تلك المجالس وضيق صلاحياتها ، فانها استطاعت ان تقف بعض المواقف الجيدة فطالبت بتوسيع صلاحياتها وباشرافها على شؤون الادارات الحكومية كما اصطدمت بالسلطة احياناً ، إلا انها فشلت في تحقيق الهدف من وجودها بسبب ضعف الوعي الفكري والسياسي عند المواطنين عموماً . مما ادى الى استقالة اعضاء هذه المجالس استقالة جماعية بعد بروز التناقضات بينهم وبين السلطة .

وفي ٦١/٦/١٩ أصبحت الكويت دولة مستقلة ذات سيادة بناء على المعاهدة الكويتية البريطانية المنعقدة في ٦١/٦/١٩ ، والتي كانت على شكل مذكرة بعث بها المقيم السياسي للمملكة المتحدة في الخليج الى أمير الكويت الشيخ الراحل عبدالله السالم ، وجواب الأمير على تلك المذكرة في نفس اليوم ، وبهذه المعاهدة تم إلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ والتي عقدها حاكم الكويت الأسبق الشيخ مبارك الصباح مع الانجليز في ٢٣ يناير ١٨٩٩ .

وبعد أن أصبحت الكويت دولة مستقلة ذات سيادة كاملة بدأ التفكير بوضع دستور دائم للبلاد ، وقامت الأزمة الكويتية العراقية في ٦١/٦/٢٥ أثر مطالبة عبدالكريم قاسم المعروفة بضم الكويت الى العراق والتي كانت دافع مباشر في بلورة التفكير السابق الى أن ينتهي الى وضع مشروع دستور للبلاد بواسطة مجلس تأسيسي منتخب ومعين ثم يصادق الأمير على ذلك المشروع ويصدره ، وتحقيقا لهذه الغاية صدر المرسوم الأميري رقم ١٢ بتاريخ ٦١/٨/٢٦ جاء فيه :

« رغبة منا في اقامة نظام الحكم على اسس واضحة متينة ، وتمهيداً لاصدار دستور للبلاد يستمد احكامه من ظروفها ويستند الى المبادىء الديمقراطية ويستهدف رفاهية الشعب وخيره فقد رسمنا ما هو آت :

مادة أولى : تؤلف هيئة التنظيم من الآتية اسماؤهم : حمد الصالح الحميضي ، حمد المشاري ، حمود الزيد الخالد ، خالد سليمان العدساني ، عبدالحميد الصانع ، عبدالعزيز حمد الصقر ، مشعان الخضير ، محمد يوسف النصف ، نصف يوسف النصف ، يوسف ابراهيم الغانم ، يوسف الفليج .

مادة ثانية : يتكون من اعضاء المجلس الاعلى واعضاء هيئة التنظيم السالفة الذكر مجلس مشترك يتولى الى جانب الاعمال التي يقوم بها في الوقت الحاضر وضع مشروع قانون لانتخاب

اعضاء المجلس التأسيسي الذي يتولى عند تأليفه اعداد دستور للبلاد » .

وفي ٦ سبتمبر ١٩٦١ صدر قانون نظام انتخابات اعضاء المجلس التأسيسي وبمقتضاه قسمت الكويت الى عشر مناطق انتخابية على أن تنتخب كل منطقة نائبين عنها في المجلس بالاقتراع العام السري المباشر واشترط القانون الا تقل سن النائب عن ثلاثين سنة ميلادية وان يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها ونص على أن يستمر المجلس قائماً لمدة سنة واحدة من تاريخ اعلان نتيجة انتخابه ما لم يقرر الدستور غير هذا .

واجريت الانتخابات في ٣٠ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٦١ وقد تشكل المجلس التأسيسي ، بعد فوز (٢٠) نائب ، وانضمام الوزراء اليهم ، من :

١	السيد العضو/أحمد خالد الفوزان	
٢	السيد العضو/الدكتور أحمد محمد الخطيب	نائب رئيس المجلس
٣	سعادة الشيخ/جابر الأحمد الجابر الصباح	وزير المالية والاقتصاد
٤	سعادة الشيخ/جابر العلي السالم الصباح	وزير الكهرباء والماء
٥	سعادة/حمود الزيد الخالد	وزير العدل
٦	سعادة الشيخ/المرحوم خالد العبدالله السالم الصباح	وزير الجمارك والموانىء
٧	السيد العضو/خليفة طلال الجري	
٨	سعادة الشيخ/سالم العلي السالم الصباح	وزير الأشغال العامة
٩	سعادة الشيخ/سعد العبدالله السالم الصباح	وزير الداخلية
١٠	السيد العضو/سعود عبدالعزيز العبدالرزاق	
١١	السيدالعضو/سليمان احمد الحداد	
١٢	سعادة الشيخ/صباح الأحمد الجابر الصباح	وزير الارشاد والأنباء
١٣	سمو الشيخ/صباح السالم الصباح	ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .
١٤	السيد العضو/عباس حبب مناور	
١٥	السيد العضو/عبدالرزاق سلطان أمان	
١٦	سعادة/عبدالعزيز حمد الصقر	وزير الصحة العامة
١٧	سعادة الشيخ/عبدالله الجابر الصباح	وزير التربية والتعليم

١٨	السيد العضو/عبدالله فهد اللافي الشمري	
١٩	سعادة/عبداللطيف محمد ثنيان الغانم	رئيس المجلس التأسيسي
٢٠	السيد العضو المرحوم/علي ثنيان صالح الأذينة	
٢١	سعادة الشيخ/مبارك الحمد الصباح	وزير الأوقاف
٢٢	السيد العضو/مبارك عبدالعزيز الحساوي	
٢٣	سعادة الشيخ/مبارك العبدالله الأحمد الصباح	وزير البريد والبرق والهاتف
٢٤	سعادة الشيخ/محمد الأحمد الجابر الصباح	وزير الدفاع
٢٥	السيد العضو/محمد رفيع حسين معرفي	
٢٦	السيد العضو/محمد وسمي ناصر السديران	
٢٧	سعادة / محمد يوسف النصف	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
٢٨	السيد العضو / منصور موسى المزيدي	
٢٩	السيد العضو/نايف حمد جاسم الدبوس	
٣٠	السيد العضو/يعقوب يوسف الحميضي	
٣١	السيد العضو/يوسف خالد المخلد المطيري	

وكان هذا المجلس يضم في عضويته نوعين من الأعضاء وفقاً للقانون رقم ٢ لسنة ٦٢ .

(**النوع الأول**) الأعضاء المنتخبين وعددهم عشرين عضواً .

(**النوع الثاني**) الأعضاء بحكم وظائفهم وهم الوزراء وكان عددهم أربعة عشر وزيراً ، أحد عشر منهم من خارج الأعضاء المنتخبين وثلاثة أعضاء من الأعضاء المنتخبين .

وبذلك يكون عدد المجلس التأسيسي (٣١) عضواً منتخبين وبحكم وظائفهم .

وجرى الاحتفال بعقد أولى جلسات المجلس التأسيسي بخطاب للشيخ عبدالله السالم الصباح أكد فيه مفهومه للديمقراطية بوصفها ركنا اساسيا من اركان بناء الدولة الحديثة . وقد استهله بقوله :

« حضرات الاعضاء المحترمين : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . باسم الله العلي القدير نفتتح اعمال المجلس التأسيسي لدولة الكويت المستقلة ، هذا المجلس الذي تقع على عاتقه مهمة وضع اساس الحكم في المستقبل . لقد كان استقلال الكويت في التاسع عشر من

وشارك الامير
شعبه في احتفالهم الكبير
بافتتاح المجلس التأسيسي لدولة
الكويت بالقاء خطاب رسم
منه طريق العمل وطريق المستقبل
يوم ٢٢ كانون الثاني

شهر يونيو الماضي فاتحة عهد جديد للكويت التي ما عرفت منذ وجدت الا الحرية والكرامة ، وهذا مجلسكم يمثل دورا من ادوار الرقي والتقدم المطرد في تاريخ هذه البلاد . قد كانت مصلحة شعب الكويت هي هدف الحكومة دائما تسعى اليه بمختلف وسائل الاصلاح في جميع الشؤون العمرانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، وهذا التطور في حياة الكويت في هذه الحقبة القصيرة من الزمن لاكبر شاهد على ذلك . وستستمر الكويت دائما ـ باذن الله ـ في طريقها الذي اختطته لنفسها دولة عربية تتضامن مع شقيقاتها العربيات في كل ما يعود بالخير على الامة العربية وتسعى جهدها الى تدعيم الجامعة العربية ، دولة مستقلة تؤيد حق كل بلد في نيل حريته واستقلاله ، دولة محبة للسلام تسعى الى اقراره وتؤيد كل من يسعى اليه متمسكة في كل ذلك بميثاق الامم المتحدة . واني لادعو الله سبحانه وتعالى ان يحفظ هذه الامة من كل سوء وان يسدد خطاكم ويعينكم على كل ما فيه مصلحة البلاد وامنها ورخاؤها . واختم كلمتي بالنصح لكم كوالد لاولاده ان تحافظوا على وحدة الصف وجمع الكلمة حتى تؤدوا رسالتكم الجليلة في خدمة هذا الشعب على اكمل وجه وأحسنه ، والله ولي التوفيق » .

اجتماعات المجلس التأسيسي :

وانتخب المجلس في أولى جلساته السيد عبداللطيف ثنيان الغانم رئيسا له بالتزكية . وفي ٣ مارس (آذار) ١٩٦٢ شكل المجلس لجنة خماسية من اعضائه لاعداد مشروع الدستور ، فانجزت مهمتها في ثلاث وعشرين جلسة وقدمته للمجلس فناقشه ، وجرى اقراره ، ورفعه الى سمو أمير البلاد في ٨ نوفمبر ١٩٦٢ وقد صدق سموه عليه واصدره بعد ثلاثة أيام أي في يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٢ بالصورة التي أقره بها المجلس . **وقد قال السيد عبداللطيف ثنيان الغانم رئيس المجلس وهو يسلم مشروع الدستور لسمو الشيخ عبدالله السالم :**

صاحب السمو اميرنا المعظم

« انه لشرف كبير لزملائي اعضاء لجنة الدستور ولشخصي أن نقدم الى سموكم في هذا اليوم التاريخي ، نيابة عن المجلس التأسيسي ، مشروع الدستور الذي رأيتم وضعه للبلاد على أساس المبادىء الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت ، وكل رجائنا ان يأتي هذا الدستور محققا لآمالكم الكبيرة لخير شعبكم الوفي » .



السيد عبداللطيف الغانم اثناء تقديمه الدستور الكويتي للشيخ عبدالله السالم الصباح ـ أمير دولة الكويت

وقد رد سموه عليه قائلا :

« نحمد الله العلي القدير الذي أتاح لنا في هذه المرحلة التاريخية من حياة شعبنا العزيز ، تحقيق امنيتنا في وضع دستور للبلاد يقوم على أسس ديمقراطية سليمة ويتفق وتقاليدنا ويتجاوب وآمال أمتنا ، ونحن اذ نبارك له اليوم هذه الخطوة ونصدر الدستور ، نشكر لكم جميعاً ما بذلتم من جهود مخلصة ، وما اظهرتم من روح الاخوة الصادقة في اثناء عملكم . والله نسأل أن يسدد خطانا ، ويوفقنا الى ما فيه الخير والصلاح » .

وفي ١٥ يناير ١٩٦٣ عقد المجلس التأسيسي جلسته الختامية التي انتهت بها مهمته وقد ألقى فيها الشيخ جابر الاحمد الصباح كلمة الحكومة حيث كان سموه نائباً لرئيس مجلس الوزراء بالوكالة وقد قال فيها :

« يسرني باسم الحكومة أن اتقدم لسعادة الرئيس ولحضرات الاعضاء المحترمين بخالص

الشكر على ما ابدوه من تحية وتقدير . وان الحكومة تشارك المجلس شكرها وتقديرها لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المعظم على ما اداه لهذا الشعب العربي الكريم ، حين القى عليه تبعة المشاركة الحقة في تحمل اعباء الحكم . وان سموه ـ في ذلك ـ كان راغباً في ان يقنن خلقه السمح وخلق شعبه المحبوب ، في نصوص دستورية ، تظهر خصاله من تمسك بالشورى وايمان بما بين افراد الشعب من تكافل وتراحم وود ، وما في اعماقه من تدين اصيل وتمسك بالخلق وتعاون على البر .

وكان مجلسكم الموقر موفقاً في تحقيق هذه الرغبة ، فجاءت نصوص الدستور ـ الذي نعتز جميعاً به ـ محققة للديمقراطية في أكمل صورة ، ومتفقة مع واقع البلد وظروفه ومساهمة في دفع البلاد في ركب الحضارة .

ولا شك أن الحكومة تقدر كبر المهمة التي القيت على عاتق المجلس التأسيسي في وضع دستور البلاد والقيام بأعمال المجلس التشريعي اثناء فترة الانتقال . وقد قام المجلس بالعبء على احسن وجه ، فكان مثلا رائعاً في تفهم الامور وحسن تناولها ، والتعاون الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للسير بالبلاد قدماً نحو ما تصبو اليه من مكانة .

وان الحكومة لتشكر المجلس على الروح التي كان يتناول بها ما يعرض عليه من امور فقد تختلف وجهات النظر في اختلاف الاخوة المترابطين في نظرتهم الى الامور ـ دون ان يؤدي الاختلاف الى تأثير على التقدير المتبادل والترابط الواجب بين ابناء الاسرة الواحدة ولا شك ان هذه الفترة الانتقالية كانت لنا جميعاً درساً نافعاً في خطوتنا الى المستقبل . ولذلك فان ابناء هذا البلد ليرقبون العهد الدستوري القادم بتفاؤل الراغبين في الاصلاح ، الحريصين على مصلحة البلاد العليا المتعاونين على الخير ، والكل يشعر أن هذا العهد القريب جديد في نصوصه وحدها ، قديم في جذوره الراسخة باعماق هذه الأمة الكريمة .

واختتم الشيخ جابر الاحمد كلمته قائلا :

وتود الحكومة أن تؤكد شكرها لسعادة رئيس المجلس ولاعضائه المحترمين ولكل من ساهم في هذه الفترة ، على ما بذلوه من جهد مشكور وتعاون على حق في رعاية مصلحة البلاد . كلمة أخيرة اود ان اقولها في هذا المجال ، وهي ان الكويت أميراً وحكومة وشعباً يؤمن ايمانا راسخاً بأن القومية العربية والوحدة العربية هما الطريق الصحيح الذي يجب ان تسير فيه الأمة

العربية لتصل الى الهدف الذي يصبو اليه كل فرد من افرادها . وان الكويت في سبيل ذلك لن يوصد ابوابه في وجه اشقائه العرب في حدود طاقاته . وختاماً ارجو الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا جميعاً لما فيه خير واسعاد الشعب الكويتي الكريم خاصة والشعوب العربية عامة . والله ولي التوفيق .

انجازات المجلس التأسيسي :

وقد قام المجلس التأسيسي بوضع النظام الاساسي للحكم في فترة الانتقال بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بتاريخ ١٩٦٢/١/٦ .

وكانت مهمة المجلس الرئيسية وضع دستور البلاد وقد صدر في ١٩٦٢/١١/١١ وبلغ عدد الجلسات التي عقدها المجلس ٣٢ جلسة وافق خلالها على عدد من القوانين من بينها :

- قانون المساعدات العامة
- قانون الجمعيات التعاونية
- قانون الاندية وجمعيات النفع العام
- قانون بتنظيم بلدية الكويت
- قانون انتخابات اعضاء مجلس الأمة

وعقد المجلس جلسته الختامية في ١٩٦٣/١/١٥

مجلس الأمة
الأول

من ٢٣/١/١٩٦٣
حتى ٣/١/١٩٦٧



رئيس مجلس الأمة الاول السيد عبدالعزيز الصقر

وتنفيذاً لأحكام الدستور فقد اجريت في يوم ٢٣ يناير (كانـون الثاني) ١٩٦٣ أول انتخابات نيابية في تاريخ الكويت الحديث لاختيار خمسين نائباً . حيث كانت النتائج كالتالي :

الدائرة الانتخابية الأولى ـ الشرق
وتضم دسمان وبنيد القار والمطبة والبلوش والصوابر

	عدد الاصوات
١ ــ محمد حسين علي قبازرد	٨٢٨
٢ ــ ابراهيم علي يوسف خريبط	٨٠٤
٣ ــ حسن جوهر عبد علي حيات	٧٧٤
٤ ــ سيد احمد سيد عابد محمد الموسوي	٧٤٤
٥ ــ سيد يوسف سيد هاشم الرفاعي	٧٣٤
٦ ــ عيسى عبدالله بهمن	٧٢٢
٧ ــ محمد رفيع حسين معرفي	٦٩٢
٨ ــ خالد مشاري الروضان	٦٦١
٩ ــ محمد ملا حسين	٦٥١
١٠ ــ محمود عيسى العصفور	٥٧٤
١١ ــ يوسف علي محمد العلي	٥٣٣
١٢ ــ منصور الشيخ موسى المزيدي	٤٨٨
١٣ ــ محمد صالح بهبهاني	٤٦٥
١٤ ــ عبدالصمد تركي	٣٤٧
١٥ ــ ابراهيم طاهر مطوع	٣٣٨
١٦ ــ عبدالله حسن البغلي	٣٢٠
١٧ ــ حسين علي عبدالمحسن	٢٨٣
١٨ ــ جاسم محمد علي الوزان	٢٦٠

١٩ ــ حيدر عبدالله نخي	٢٥٨
٢٠ ــ سيد حميد بهبهاني	٦٣
٢١ ــ نجف حيدر بهمن	٤١
مجموع الناخبين	٢٤٧٧

الدائرة الانتخابية الثانية ـ القبلة
وتضم القبلة والمرقاب والصالحية

	عدد الاصوات
١ ــ السيد عبدالعزيز الحمد الصقر	٣٦٥
٢ ــ السيد راشد عبدالله احمد الفرحان	٢٦٦
٣ ــ السيد علي ابراهيم المواش	٢٦٤
٤ ــ السيد عبدالرزاق خالد الزيد الخالد	٢١٥
٥ ــ السيد محمد احمد الرشيد	١٩٢
٦ ــ السيد حمود الزيد الخالد	١٨٩
٧ ــ السيد محمد صالح احمد الحميضي	١٧٣
٨ ــ السيد عبدالعزيز المحمد الشايع	١٧١
٩ ــ السيد عبدالعزيز احمد البحر	١٦٨
١٠ ــ السيد عبدالعزيز الراشد	١٤٩
١١ ــ السيد يوسف محمد سليمان العثمان	١٣٩
١٢ ــ السيد بدر محمد عبدالعزيز الميلم	١٢٤
١٣ ــ السيد محمد عبدالمحسن الناصر الخرافي	١٠٨
١٤ ــ السيد مساعد خليفة الخرافي	٩٠
١٥ ــ السيد عبدالعزيز ابراهيم الفليج	٨١
١٦ ــ السيد علي عبدالرحمن البحر	٧٥

١٧ ــ السيد ناصر عبدالعزيز ناصر الرميح	٤٨
١٨ ــ السيد رجب عبدالوهاب السيد خلف النقيب	٣٥
مجموع الناخبين	٧٦٢

الدائرة الانتخابية الثالثة - الشويخ
وتضم الشويخ والصليبخات والجهراء ومنطقة البر ومدينة العمال

	عدد الاصوات
١ ــ عبدالله فهد اللافي	٦٨١
٢ ــ خالد صالح الغنيم	٥٩٩
٣ ــ فلاح مبارك الحجرف	٥٤٧
٤ ــ حمد مبارك الحمد العيار	٥٢٧
٥ ــ بندر سعد اللافي الشمري	٤٨٨
٦ ــ عثمان المزعل السعيد	٤٥١
٧ ــ عبدالله فريح المهوس	٣٨٧
٨ ــ عبداللطيف فهد الامير	٣٧١
٩ ــ جاسر خالد الجاسر الراجحي	٢٧١
١٠ ــ رشيد مطلق ابو ظهير	٢١٥
١١ ــ عربود شنوف راشد	٢٠٧
١٢ ــ عبدالعزيز عبدالله الحميضي	١٩٩
١٣ ــ عبدالله احمد عبدالعزيز السميط	١٦٣
١٤ ــ عبدالعزيز احمد العيسى	١١١
١٥ ــ محمد خالد الزيد الخالد	١٠٢
١٦ ــ عبداللطيف محمد شاهين الغانم	٣٨
مجموع الناخبين	١٣٥١

الدائرة الانتخابية الرابعة - الشامية
وتضم الشامية والروضة والفروانية وجليب الشيوخ والعضيلية

	عدد الاصوات
١ ـ يوسف خالد المخلد	٧٧٢
٢ ـ محمد الحمد البراك	٦٨٤
٣ ـ خالد النزال رشيد المعصب	٦٨٤
٤ ـ مضحي النزال رشيد المعصب	٥٦٣
٥ ـ عباس حبيب مناور المسيلم	٥٤٨
٦ ـ محمد سعود محمد النمران	٥٠٩
٧ ـ محمد يوسف العدساني	٤٨٣
٨ ـ صالح خالد الجاسر	٤٣٥
٩ ـ مشاري هلال المطيري	٣٨٢
١٠ ـ براك عبدالمحسن العجيل	٣٧٢
١١ ـ عيسى ربيع النومس	٣٣٧
١٢ ـ ناصر المطلق الهزاع الجعمي	٣٢٦
١٣ ـ حمد هلال المطيري	٣٢٥
١٤ ـ غنام علي جمهور المطيري	٣٠٩
١٥ ـ محارب غريب فالح الجسار	٢٨٤
١٦ ـ ابراهيم عبداللطيف الحوطي	٢٧٠
١٧ ـ عبدالله الغانم العثمان	٢٥٧
١٨ ـ عبدالعزيز القطيفي	٢٤٥
١٩ ـ عبيد محمد السمار	٢٢٨
٢٠ ـ حسين عبدالله الردعان	٢٠٩
٢١ ـ علي فهد محمد الدويلة	٢٠١
٢٢ ـ تركي سعيد الهاجري	١٤٨

٢٣ ــ نصار مطلق الشريعان	١٣٧
٢٤ ــ ناصر ابراهيم الصقعبي	١١٩
٢٥ ــ عبدالله يوسف الميلم	١١٤
٢٦ ــ احمد يوسف عبدالهادي الميلم	٨٣
٢٧ ــ احمد محبوب العامر	٢٠
مجموع الناخبين	٢٣٢٦

الدائرة الانتخابية الخامسة - كيفان

وتضم كيفان والخالدية وابرق خيطان والسرة

	عدد الاصوات
١ ــ جاسم عبدالعزيز القطامي	١٠٤٦
٢ ــ خالد مسعود الفهيد	١٠٤٦
٣ ــ يعقوب يوسف الحميضي	٩٥٠
٤ ــ راشد صالح التوحيد	٦٤٣
٥ ــ خليل ابراهيم عبدالله المزين	٥٢٧
٦ ــ عبدالرحمن علي العمر	٤٣٧
٧ ــ ناصر الصنهات العصيمي	٤٣٣
٨ ــ عبداللطيف محمد ثنيان الغانم	٤٠٦
٩ ــ عبدالرحمن البشر عثمان البشر	٢٣٤
١٠ ــ عبدالحميد عبدالعزيز الصانع	٢١٥
١١ ــ بدر محمد ناصر الساير	٢١٢
١٢ ــ احمد محمد علي الوزان	١٢٥
١٣ ــ ابراهيم سليمان العبد الجليل	١١٢
١٤ ــ فهد عبدالمحسن النفيسي	١٠٦
١٥ ــ عبدالله طه الخواري	٩٥
١٦ ــ يوسف صالح عبدالرحمن الورع	٧١
١٧ ــ عبداللطيف عبدالله المحري	٥٣

١٨ ـ صالح علي محمد الخنيني	٤٣
١٩ ـ سعود العبدالعزيز الطخيم	٢٨
مجموع الناخبين	١٧٥٩

الدائرة الانتخابية السادسة ـ القادسية
وتضم القادسية والمنصورية والفيحاء والحديقة

	عدد الاصوات
١ ـ سليمان احمد عيسى الحداد	٨٠٥
٢ ـ حمد عبدالمحسن المشاري	٦٢٠
٣ ـ عبدالباقي عبدالله النوري	٦١٦
٤ ـ احمد خالد عبدالله الفوزان	٥٦٥
٥ ـ عبدالعزيز علي فهد الخالد	٣٤٤
٦ ـ مرزوق خالد يوسف الغنيم	٣٢٢
٧ ـ فهد محمد صالح العتيقي	٣١٤
٨ ـ عبدالله سلطان ابراهيم الكليب	٢٩٧
٩ ـ محمد سليمان المرشد	٢٧٩
١٠ ـ محمد عبدالعزيز العدواني	٢٢٥
١١ ـ عبدالله العمر الياقوت	٢١٤
١٢ ـ خالد خلف التيلجي	١٩٨
١٣ ـ ناصر سعد العلي العبيدي	١٧٠
١٤ ـ عبدالعزيز علي الوزان	١٦٤
١٥ ـ خليفة يوسف عبدالله الرومي	١٤٥
١٦ ـ عبدالله عبدالعزيز السدحان	١٠٠
١٧ ـ حسين هاشم احمد بهبهاني	٩٦
١٨ ـ عباس اغا علي محمد رضا	٩٥
١٩ ـ مصطفى احمد محمد معرفي	٩١
٢٠ ـ عبدالوهاب احمد الفهد	٩٠

٢١ ـ ابراهيم محمد صالح محمد علي العوضي	٥٩
٢٢ ـ فهد زيد الخبيزي	٥٤
٢٣ ـ صالح موسى الفارس	٤٨
٢٤ ـ خالد عبداللطيف النصف	٤٥
٢٥ ـ ابراهيم محمود جوهر حيات	٣٨
٢٦ ـ عبدالله حجي شكر الله	٢٤
مجموع الناخبين	١٤٦٧

الدائرة الانتخابية السابعة ـ الدسمة

وتضم الدسمة والدعية وفيلكا وسائر الجزر

	عدد الاصوات
١ ـ سعود عبدالعزيز محمد عبدالرزاق	٥٦٥
٢ ـ عبدالله مشاري عبدالله الروضان	٥٥٣
٣ ـ خالد احمد جاسم المضف	٥٤٠
٤ ـ زيد عبدالحسين حسن الكاظمي	٥٠٧
٥ ـ حمود يوسف النصف	٤٥٧
٦ ـ عبدالوهاب عبدالحسين علي نقي	٤٤٣
٧ ـ عبدالصمد عبدالله محمد حسين معرفي	٣٧٧
٨ ـ احمد محمد طاهر عبدالله	٣٤٣
٩ ـ عبدالمحسن مسلم علي الزامل	٣٣٥
١٠ ـ جاسم احمد سلمان الاستاذ	٣٣٢
١١ ـ حسين مكي جمعة	٣٠٨
١٢ ـ محمود علي عبدالله التيفوني	٣٠٥
١٣ ـ عبدالله علي حاجي دشتي	٢٧٧
١٤ ـ سالم سعود عبدالعزيز العبدالرزاق	٢٧١
١٥ ـ حمزة عباس علي مقامس	٢٤٩
١٦ ـ صالح عبدالوهاب حسين الرومي	١٩٨

١٧ ــ محمد صالح شمس الدين محمد صالح	١٨١
١٨ ــ يوسف العبداللطيف العبدالرزاق	١٧٩
١٩ ــ احمد صالح محمد صالح	١٤٤
٢٠ ــ علي الداود الحمود	١٣٥
٢١ ــ صالح محمد المحمد المبارك	٩٤
٢٢ ــ محمد امين علي عبدال	٦٤
٢٣ ــ ابراهيم اسماعيل سليمان الصالح	٦١
٢٤ ــ يعقوب جاسم الشاهين الغانم	٣٩
مجموع الناخبين	١٦٢٤

الدائرة الانتخابية الثامنة ـ حولي

وتضم حولي والنقرة والجابرية والعديلية

	عدد الاصوات
١ ــ الدكتور احمد الخطيب	٩٣٧
٢ ــ السيد سامي المنيس	٧٤٣
٣ ــ السيد سليمان المطوع	٦٨٤
٤ ــ السيد احمد السرحان	٥١٧
٥ ــ السيد علي فضالة	٤٧٠
٦ ــ السيد مبارك الحساوي	٤١٦
٧ ــ السيد مبارك المباركي	٢٧٤
٨ ــ السيد عبدالرزاق امان	٢٤٦
٩ ــ السيد عبدالمحسن الرفاعي	٢٣٣
١٠ ــ السيد عبدالعزيز فهد المساعيد	١٥٤
١١ ــ السيد عبدالرحمن الملا	١٢٣
١٢ ــ السيد خالد الفليج	٨٢
١٣ ــ السيد صعب علي الصعب	٦٠
١٤ ــ السيد عبدالرزاق الصانع	٥٣
مجموع الناخبين	١٢٢٠

الدائرة الانتخابية التاسعة ـ السالمية
وتضم السالمية والرميثية والبدع والراس والشعب

	عدد الاصوات
١ ـ حمد خليفة الحميدة	٦٦٢
٢ ـ علي ثنيان صالح الاذينة	٦٥٠
٣ ـ محمد وسمي السديران	٦٠٣
٤ ـ مرضي عبدالله راضي الاذينة	٥٦٩
٥ ـ سالم غانم مزعل الحريص	٤٣٦
٦ ـ محمد عبدالوهاب الرومي	٤٣٥
٧ ـ حزام خليف الأذينة	٣٣٩
٨ ـ عبداللطيف عبدالحسين الكاظمي	٣٥٦
٩ ـ عبدالله العلي المطوع	٣١٥
١٠ ـ احمد بزيع الياسين	٢٧٣
١١ ـ عبدالله محمد الياسين	٢٦٩
١٢ ـ عبدالله السريع السريع	٢٥٩
١٣ ـ حسين علي العطار	٢٥٨
١٤ ـ اسماعيل علي دشتي	٢٥٦
١٥ ـ سعد عامر الحشان	٢٥٠
١٦ ـ قاسم علي اسيري	٢٣٠
١٧ ـ احمد ابراهيم الربيعان	١٦٤
١٨ ـ عبدالله يوسف اليعقوب	١١٣
١٩ ـ خالد ربيع العرادة	١٠٤
٢٠ ـ عبدالمحسن احمد المسلم	٥٩
مجموع الناخبين	١٦٣٣

الدائرة الانتخابية العاشرة - الاحمدي

وتضم الاحمدي ، المقوع ، وارة ، الصبيحية ، جعيدان ، البرقان ، الفحيحيل ، الشعيبة وما يليها جنوباً ، ابي حليفة ، المنقف ، الفنطاس والفنيطيس .

	عدد الاصوات
١ ـ مبارك الدبوس	٨٠٣
٢ ـ خليفة طلال الجري	٧٢٦
٣ ـ نايف الدبوس	٧٠٠
٤ ـ علي غانم الدبوس	٦٣٩
٥ ـ حزام فالح حزام الميع	٥٨٣
٦ ـ عبدالهادي سيف الهملان	٥٥٥
٧ ـ جمعان محمد ناصر الحريتي	٥٠٠
٨ ـ حمد محمد مثيب الاذينة	٤٦٨
٩ ـ مشوط حمد المشوط	٤٦٦
١٠ ـ خليفة راشد غريب العازمي	٤٥٧
١١ ـ سعد محمد المدعج	٤٣٩
١٢ ـ بدر عبدالله المضف	٢٨٠
١٣ ـ علي عبدالعزيز فارس الدبوس	٢٦٤
١٤ ـ خلف هضيبان جهز العتيبي	٢٣٢
١٥ ـ علي فهد حميدي العدواني	٢٠٨
١٦ ـ حميدي مطلق فهد العدواني	١٩٧
١٧ ـ فلاح سعيد سالم العميري	١٨٣
١٨ ـ رشدان محمد الرومي النويعير	١٤٠
١٩ ـ جبر مبارك ظافر العجمي	١٤٠
٢٠ ـ عبدالمحسن عبدالعزيز المخيزيم	٢٧
مجموع الناخبين	٢٢٧٠

وفي يوم ٢٩ يناير ١٩٦٣ اجتمع مجلس الأمة الاول والذي يضم كل من السادة :

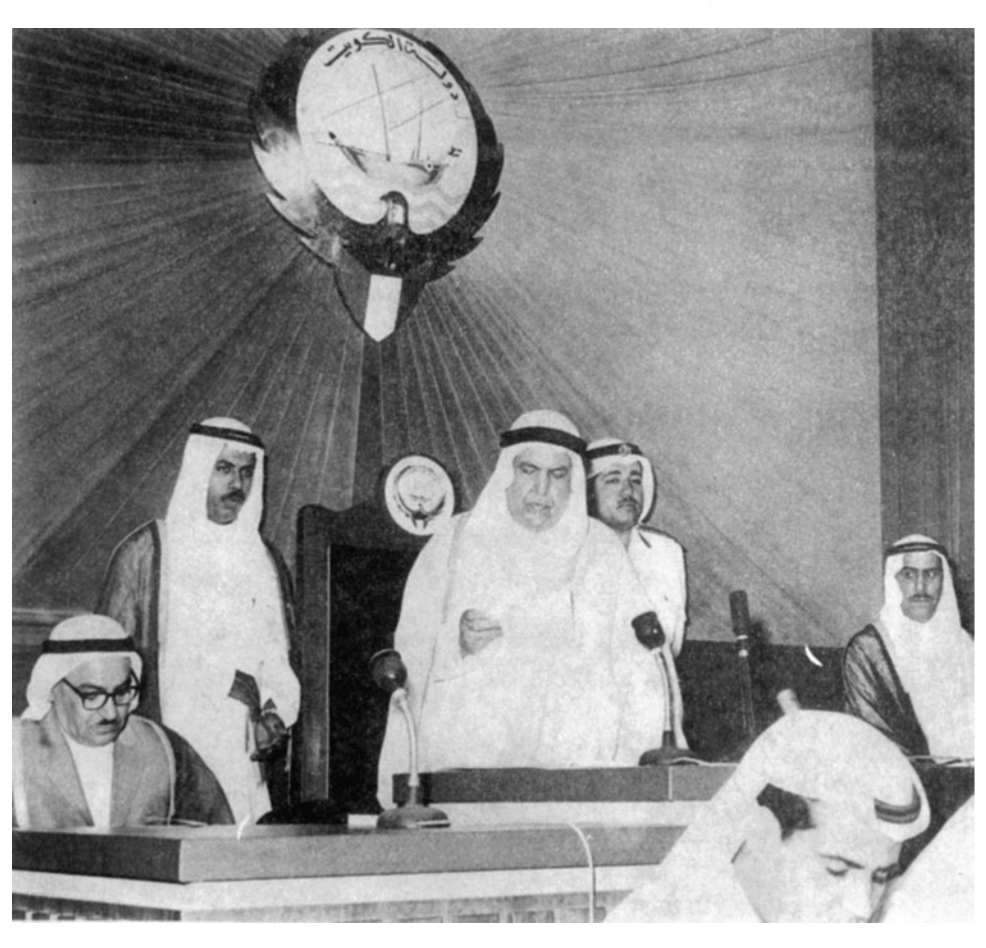
١ ـ ابراهيم علي خريبط
٢ ـ احمد خالد الفوزان
٣ ـ احمد زيد السرحان
٤ ـ الدكتور احمد الخطيب
٥ ـ بندر سعد اللافي
٦ ـ جاسم عبدالعزيز القطامي
٧ ـ حزام فالح اللميع
٨ ـ حسن جوهر حيات
٩ ـ حمد خليفة الحميدة
١٠ ـ حمد عبدالمحسن المشاري
١١ ـ حمد مبارك العيار
١٢ ـ حمود الزيد الخالد
١٣ ـ حمود يوسف النصف
١٤ ـ خالد احمد المضف
١٥ ـ خالد صالح الغنيم
١٦ ـ خالد المسعود الفهيد
١٧ ـ خالد نزال المعصب
١٨ ـ خليفة طلال الجري
١٩ ـ خليل ابراهيم المزين
٢٠ ـ راشد صالح التوحيد
٢١ ـ راشد عبدالله الفرحان
٢٢ ـ زيد الكاظمي
٢٣ ـ سالم غانم الحريص
٢٤ ـ سامي عبدالعزيز المنيس
٢٥ ـ سعود عبدالعزيز العبد الرزاق
٢٦ ـ سليمان احمد الحداد
٢٧ ـ سليمان خالد المطوع
٢٨ ـ سيد احمد الموسوي
٢٩ ـ عباس حبيب مناور
٣٠ ـ عبدالباقي عبدالله النوري
٣١ ـ عبدالرزاق خالد الزيد
٣٢ ـ عبدالعزيز حمد الصقر
٣٣ ـ عبدالعزيز علي الخالد
٣٤ ـ عبدالله فهد اللافي
٣٥ ـ علي ابراهيم المواش
٣٦ ـ علي ثنيان الاذينة
٣٧ ـ علي صالح الفضالة
٣٨ ـ علي غانم الدبوس
٣٩ ـ فلاح مبارك الحجرف
٤٠ ـ مبارك عبدالله الدبوس
٤١ ـ محمد احمد الرشيد
٤٢ ـ محمد حسن قبازرد
٤٣ ـ محمد حمد البراك
٤٤ ـ محمد وسمي السديران
٤٥ ـ مرضي عبدالله الاذينة
٤٦ ـ مضحي نزال المعصب
٤٧ ـ نايف حمد الدبوس
٤٨ ـ يعقوب يوسف الحميضي
٤٩ ـ يوسف خالد المخلد
٥٠ ـ يوسف هاشم الرفاعي

حيث افتتحه سمو الامير الشيخ عبدالله السالم وأقسم في رحابه اليمين الدستورية وقد خاطب الاعضاء قائلا :

حضرات الاعضاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

« باسم الله العلي القدير ، نفتتح الدورة الاولى لمجلس الأمة ، الذي نبدأ بانعقاده ، مرحلة العهد الدستوري في دولة الكويت .



« في هذه المرحلة التي تعتبر حلقة من حلقات سير دولتنا الصاعدة نحو هدفها الأعلى ، يسعدني أن اهنئكم بثقة الشعب بكم حين اختاركم لتحملوا أمانة تمثيله ، وأن اكرر لكم وصيتي كوالد لأبنائه : أن تحرصوا على وحدة الصف في هذه الدولة العربية المتمسكة بدينها وتقاليدها .

« وانه ليسعدني في هذا اليوم الأغر من تاريخ بلادنا أن أقسم بالله العظيم ان احترم الدستور وقوانين الدولة ، واذود عن حريات الشعب ومصالحه وامواله واصون استقلال الوطن وسلامة اراضيه » .

وبعد ان غادر الامير قاعة المجلس انعقدت الجلسة الأولى برئاسة اكبر الاعضاء سنا السيد سعود العبدالرزاق ثم تليت مراسيم تشكيل الوزارة برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح الذي ألقى الخطاب الأميري . ثم ادى اعضاء المجلس اليمين الدستورية **وجرى انتخاب السيد عبدالعزيز الصقر بالتزكية رئيساً للمجلس بينما انتخب السيد سعود العبدالرزاق نائبا للرئيس .**

استقالة :

وفي أواخر عام ١٩٦٤ اعترض بعض النواب على التشكيل الوزاري الجديد ، وكان من نتيجة ذلك أن استقالت الوزارة وتم تشكيلها ثانية . وفي جلسة يوم ٥ يناير ١٩٦٥ تليت استقالة السيد عبدالعزيز الصقر من رئاسة المجلس ، ثم اعلن تعليقها في جلسة ١٢ يناير ١٩٦٥ وعاد فأعلن اصراره عليها في جلسة ١٦ فبراير ١٩٦٥ وقد قبلها المجلس بعد مناقشة طويلة ابدى فيها اصراره عليها . وفي ٢ مارس ١٩٦٥ انتخب المجلس لرئاسته السيد سعود العبدالرزاق كما انتخب السيد احمد زيد السرحان نائباً للرئيس .

كما استقال تسعة نواب من المجلس بسبب الاعتراض على التشكيل الوزاري وبسبب عدم قدرتهم على مواجهة ومنع اقرار القوانين المقيدة للحريات مثل فصل الموظفين ومنع الحديث في السياسة في النوادي ، واغلاق الصحف ادارياً التي استطاعت السلطة التنفيذية اقرارها لوجود اغلبية تؤيد الحكومة في مقترحاتها هذه . .

وقد أتى عشرة نواب آخرين في المقاعد العشرة التي خلت والنواب العشرة هم :



السيد سعود العبد الرزاق رئيس مجلس الامة الاول خلفا للسيد عبد العزيز الصقر .

احمد عبداللطيف العبدالجليل ، احمد نايف محمد الخليفي ، راشد احمد عبدالله الهاجري ، سليمان يوسف الذويخ ، عبدالعزيز فهد المساعيد ، علي عبدالرحمن العمر ، غنام علي حمدان الجمهور ، محمد عبدالعزيز الوزان ، ناصر علي المعيلي ، عبدالله المشاري الروضان .

ومنذ اللحظة الأولى لافتتاحه ، واصل المجلس عمله دون كلل ، كما تابعت لجانه اجتماعاتها في دأب ، وكان باكورة إنجازاته لائحته الداخلية المفصلة التي صدر بها القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ ، وعمل بها منذ التاسع عشر من شهر مايو سنة ١٩٦٣ ، وكذلك أقر المجلس في دورته الأولى العادية من الفصل التشريعي الأول، على قصر مدتها ، بالاضافة إلى الجواب على الخطاب الأميري ، ١٤ مشروع قانون من بينها القوانين المتعلقة بالميزانيات العامة الشاملة لميزانية الدولة والميزانيات المستقلة والملحقة ، وقانون الاجتماعات والمواكب والتجمعات وخلافه ، كما فصل في الطعون الانتخابية التي عرضت عليه ، وأصدر ١٢ قراراً برغبة ، وبت في ٣٢٠ شكوى من مجموع ٤٨٠ شكوى وعريضة قدمت إليه . وقد عقد المجلس في سبيل إنجاز هذه الأعمال في تلك الدورة ٢٦ جلسة استطال استمرار البعض منها الى بضعة أيام .

وقد كان افتتاح الدور الثاني من أدوار الانعقاد العادية للمجلس في فصله التشريعي الأول في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، وخلال هذا الدور عقد المجلس ٣٦ جلسة تم فيها ٥٦ اجتماعاً بسبب استمرار بعض الجلسات بحيث شملت الواحدة منها أكثر من اجتماع واحد ، وتمخضت هذه الجلسات بعد الجواب على الخطاب الأميري ، عن إقرار ٣٨ مشروع قانون من بينها قوانين : توارث الامارة ، وديوان المحاسبة ، وبلدية الكويت ، ومجلس الدفاع الأعلى ، وإصلاح الجهاز الاداري ، والميزانية العامة للدولة ، والميزانيات المستقلة والملحقة ، ونزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة ، وقانون العمل في القطاع الأهلي ، وتعديل قانون العمل في القطاع الحكومي ، وقانون المناقصات ، وقانون الوكالات التجارية ، وبعض الاتفاقات العربية والدولية ، وقانون المحاماة ، وقانون إيجار الأماكن ، بخلاف مشروعات القوانين الأخرى التي قطع المجلس شوطاً في دراستها ومناقشتها .

وقد قدم الأعضاء ١١١ سؤالا ورد الجواب عليها جميعاً ، كما ناقش المجلس استجواباً واحداً ، واتخذ ٤٧ قراراً برغبات أبلغها إلى الحكومة من بين ١١١ اقتراحاً برغبة كانت مطروحة

عليه ، اعتبر البعض منها منتهياً ، وأرجأ البت في باقيها .

كذلك قدمت للمجلس خمسة طلبات مناقشة لموضوعات عامة ، نظرها في خمس جلسات خاصة ، وكانت تتعلق بالجرائم في الكويت ، والجنسية ، وارتفاع أسعار السكر وغلاء المعيشة بوجه عام ، ومشاكل القرى ، ورعاية الشباب .

وقد بلغ مجموع الجلسات التي عقدتها لجان المجلس المختلفة ، في دور الانعقاد المذكور ٤٠٨ جلسات ، وعدد التقارير التي قدمتها هذه اللجان للمجلس ٢١٥ تقريراً .

وقد اضطلع مكتب المجلس بجانب من الشئون الادارية الخاصة بموظفي المجلس ، كما تولى المهام التي أسندتها إليه هيئة المجلس ، واخصها اختيار وفد الصداقة لامارات الخليج العربي .

وقد حفل دور الانعقاد العادي الثالث بالعديد من الانجازات ، إذ عقد المجلس منذ افتتاح هذا الدور في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ (٥٥) اجتماعاً على مدى ٢٩ جلسة ، وكانت حصيلة نشاطه خلالها الجواب على الخطاب الأميري وإقرار ٥٠ مشروع قانون ، من بينه قوانين الاستيراد ، وتعديل المادة ٢٠٦ من قانون الجزاء ، وقانون الصناعة والتعليم الالزامي ، ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ، وبنك التسليف والادخار ، والميزانية العامة للدولة ، والميزانيات المستقلة والملحقة ، والحساب الختامي للدولة للسنة المالية ٦٣/٦٢ ، وقانون العقارات المراد تثمينها واستملاكها ، بالاضافة إلى قوانين هامة أخرى ، وإلى اتفاقات عربية ودولية ، وإلى مشروعات قوانين بلغ عددها الثلاثين أوشكت على الانتهاء .

وكان عدد الأسئلة التي تقدم بها الأعضاء ١١١ سؤالا ، ورد الجواب عليها جميعاً ، بينما بلغ عدد الاقتراحات برغبات المقدمة من الأعضاء ٧٦ اقتراحاً استجاب المجلس لتسعة وخمسين منها ، أبلغ رأيه فيها للحكومة ، واعتبر قسماً من باقي الاقتراحات منتهياً ، وما عداه قيد البحث .

وقدمت للمجلس ستة طلبات مناقشة لموضوعات عامة ، كرس لنظرها تسع جلسات بين سرية وعلنية .

وقد عقدت لجان المجلس الأصلية والمشتركة خلال هذا الدور ٣٦٦ اجتماعاً ، وقدمت

للمجلس ١٤٢ تقريراً في الموضوعات التي نظرتها .

وفي مقام نشاط الأمانة العامة للمجلس تجدر الاشادة بجهودها الموفقة التي أثمرت في هذه المرحلة إخراج ترجمة للدستور باللغة الانجليزية ، وإصدار بيان متضمن للموضوعات التي نظرها المجلس خلال دور الانعقاد الثاني ، وكذا مجموعة القوانين التي نشرت بالجريدة الرسمية خلال السنوات ١٩٦٢ و١٩٦٣ و ١٩٦٤ فضلا عن إعداد مجموعات القوانين السابقة على ذلك ، وجمع العديد من البيانات المتصلة بأعمال المجلس ، وتدوين مضابط الجلسات ونشرها ، وتدعيم جهازيها الفني والاداري بايفاد بعثات تدريبية إلى برلمانات الدول العربية .

وفاة الامير :ـ

ولعل من أهم الاحداث التي شهدتها قاعة مجلس الأمة في الفصل التشريعي الأول مفاجأة العارض الصحي الذي اصاب الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير البلاد يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٦٥ عندما كان يقوم بافتتاح دور الانعقاد الرابع للمجلس حيث استهلت الجلسة بكلمة سموه التي قال فيها :

« باسمه تعالى جل شأنه افتتح دور الانعقاد العادي الرابع للمجلس متمنياً لكم ـ كأعضاء في الاسرة الواحدة ـ دوام التوفيق في اعمالكم ، بالتعاون الوثيق المستمر بينكم وبين الحكومة ، في خدمة كويتنا العزيز والامة العربية جمعاء » . وقد رد رئيس المجلس السيد سعود العبدالرزاق بكلمة موجزة . ثم شرع الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بتلاوة الخطاب الاميري الذي تسلمه من الامير ، وقبل ان يبلغ في تلاوة منتصفه ظهرت علائم التعب من العارض الصحي على ملامح الشيخ عبدالله السالم فاضطر لمغادرة القاعة ، وبعد أن لازم الفراش حتى مساء ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥ فاضت روحه الطيبة الى بارئها رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته وأثابه عما قدم لهذا البلد ولأمته العربية من خير ومآثر وخدمات .

وقد شهد دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الأول كثيراً من الأحداث ، وتميز باقبال الشعب الذي آمن بحسنات الديموقراطية ، وبدأ ينعم بجني قطافها على الاسهام بمشاركة إيجابية واعية في توجيه الشئون العامة ، مما جعل هذه الدورة تزخر بمنجزات متمثلة في الجواب على الخطاب الأميري ثم في إقرار المجلس لسبعين مشروع قانون على مدى تسع

وأربعين جلسة اشتملت على سبعين اجتماعاً منذ افتتاح الدورة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، إلى جانب ٣٥٨ اجتماعاً عقدتها لجان المجلس المختلفة التي قدمت للمجلس ١٨٤ تقريراً في شتى الموضوعات التي أحيلت إليها ، فضلا عن البت في ١٩١ شكوى من مجموع العرائض والشكاوي البالغ عددها ٢٠٥ ، وعن ١٥٣ سؤالا وجهها الأعضاء إلى الحكومة وأجابت عليها جميعها ، وبالاضافة إلى ٦٤ اقتراحاً برغبة اتخذ المجلس في خمسين منها قرارات برغبة إلى الحكومة ، وحفظ جانباً منها ، وإلى طلب مناقشة واحد لموضوع عام نظره المجلس .

ولما كان مجلس الأمة قد أصدر بجلسته المنعقدة في ١٢ من مايو سنة ١٩٦٤ قراره بالانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي وتكوين شعبة برلمانية من أعضائه ، على أن تستكمل الاجراءات اللازمة للانضمام إلى هذا الاتحاد ، فقد تأسست هذه الشعبة الكويتية بالفعل وأقرت نظامها الداخلي، وتم في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٤ قبولها في عضوية الاتحاد، ومنذ ذلك التاريخ بدأت تلمع بمشاركتها الايجابية في نشاط الاتحاد ، وبالاسهام الجاد في أعمال مؤتمراته واجتماعاته بصورة مرموقة استلفتت الأنظار ، وأبرزت الوجود الديمقراطي للكويت ، حتى أصبح لها كيان ملحوظ في الاتحاد على هذا الصعيد الدولي .

وكان دور الانعقاد الخامس التكميلي مسك الختام لهذا الفصل النيابي الطليعي الذي تلألأت فيه أضواء الديموقراطية الحقة لترسل بريقها وضاءً مشعاً على طريق المستقبل الحافل بالآمال .

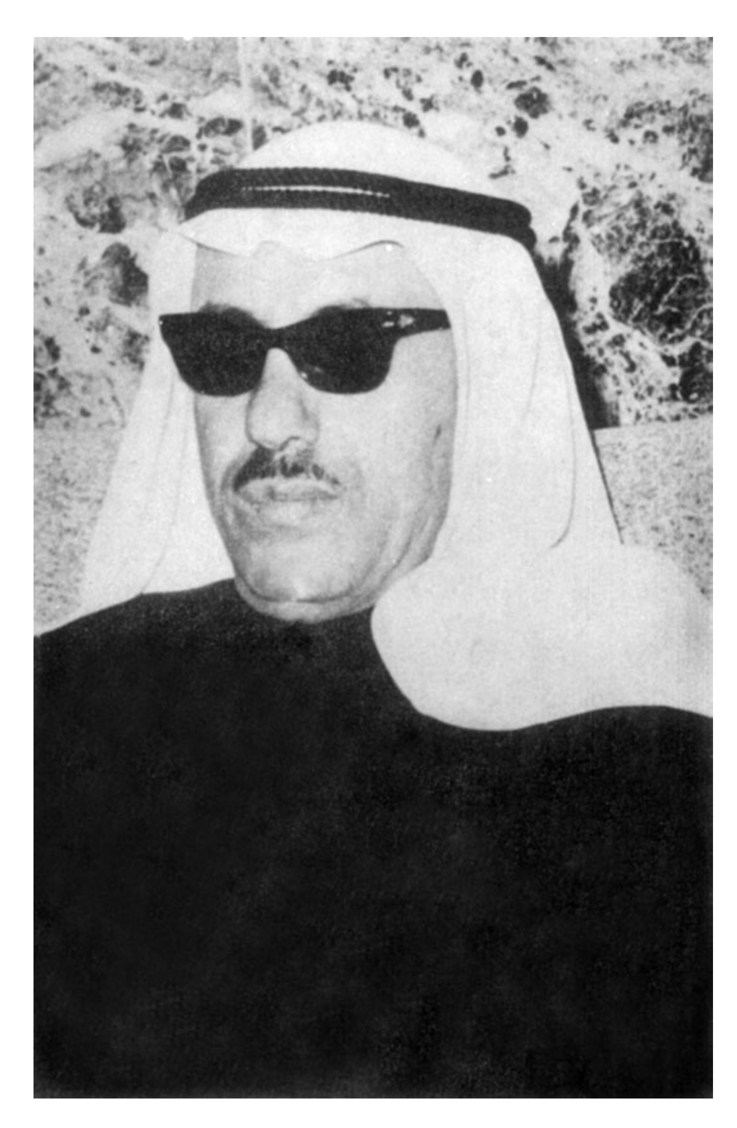
وقد عقد مجلس الأمة جلسته الختامية يوم ٣ يناير ١٩٦٧ .

مجلس الأمة

الثاني

من ٢٥/١/١٩٦٧

حتى ٣٠/١٢/١٩٧٠



رئيس مجلس الأمة الثاني السيد احمد زيد السرحان

جرت في يوم ٢٥ يناير ١٩٦٧ ثاني انتخابات نيابية في الكويت لاختيار اعضاء مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثاني . وقد كانت نتائج الانتخابات على النحو التالي :ـ

الدائرة الاولى ـ الشرق

	عدد الاصوات
١ ــ يوسف السيد هاشم السيد احمد الرفاعي	١٢٣٦
٢ ــ ابراهيم علي يوسف الخريبط	١١٢٣
٣ ــ عيسى عبدالله محمد بهمن	١٠٩٧
٤ ــ حسن جوهر حيات	١٠٣١
٥ ــ منصور موسى المزيدي	٨٤١
٦ ــ سيد احمد السيد عابد الموسوي	٨١٢
٧ ــ محمد حسين علي قبازرد	٤٩١
٨ ــ جعفر محمد العلي	٢٢٨
٩ ــ احمد صالح محمد الصالح	٢٠١
١٠ ــ حمد العبداللطيف العيسى	١٨٤
١١ ــ خليل اسماعيل سليمان	١٥٥
١٢ ــ عبدالجليل السيد حسن البهبهاني	١٤٠

مجموع الناخبين ٢٧٧٨

الدائرة الثانية ـ القبلة

	عدد الاصوات
١ ــ سليمان يوسف صالح الذويخ	٥١٨
٢ ــ محمد عبدالمحسن الخرافي	٤٣٨
٣ ــ عبدالعزيز حمد الصقر	٤٣٢

٤ ــ عبدالعزيز ابراهيم الفليج	٣٦٤
٥ ــ علي ابراهيم المواش	٣٥١
٦ ــ ابراهيم محمد عبدالعزيز الميلم	٣٠٨
٧ ــ حمد احمد البحر	٢٨٣
٨ ــ يوسف ابراهيم الغانم	٢٣٧
٩ ــ محمد احمد الرشيد	٢١٣
١٠ ــ مبارك التركي فرج التركي	٨١
١١ ــ داود سليمان داود النجار	٤٥
١٢ ــ خالد عبداللطيف العتيقي	٣٤
١٣ ــ غانم مبارك العميري	٣٣
١٤ ــ محمد عبدالله احمد الرمضان	٣٢

مجموع الناخبين ١١٦٨

الدائرة الثالثة - الشويخ

	عدد الاصوات
١ ــ حمد مبارك حمد العيار	٩٣٤
٢ ــ فلاح مبارك الحجرف	٩١٢
٣ ــ خالد صالح الغنيم	٨١٢
٤ ــ لافي فهد اللافي الشمري	٧٤٩
٥ ــ صالح عبدالوهاب حسين الرومي	٦٧١
٦ ــ عبدالله فهد اللافي الشمري	٦١٨
٧ ــ محمد ضيف الله القحص العنزي	٥٩٠
٨ ــ هيف سعد الحجرف	٤٥٧
٩ ــ فهد نومان مطوطح	٣٣٦ ــ
١٠ ــ بندر سعد اللافي الشمري	٣٣٢
١١ ــ مريخان سعد صقر العجمي	٢٦٢

١٢ ــ عربود شنوف راشد الصلبي	٢٤٩
١٣ ــ صالح سعود المطيران	٢٣١
١٤ ــ عبداللطيف حمد الفلاح	٢٠٨
١٥ ــ فالح مطر المصيريع	١٩٨
١٦ ــ سعود غانم الجمران	١٦٩
١٧ ــ محمد عبدالله محمد الشعلان	١٣١
١٨ ــ رشيد مطلق ابو ظهير العنزي	١١٣
١٩ ــ صالح منصور الرفدي	٧٩
٢٠ ــ محمد تركي اللذيذ العنزي	٤٠
٢١ ــ علي راشد علي الحوطي	٣٨
٢٢ ــ عبدالله علي عامر الحصينان	٣٠

مجموع الناخبين ٢٦٩٥

الدائرة الرابعة ـ الشامية

	عدد الاصوات
١ ــ يوسف خالد المخلد المطيري	١٠٨٢
٢ ــ عبدالكريم هلال الجحيدلي	٧٦١
٣ ــ محمد حمد ناصر البراك	٧٤٤
٤ ــ خالد النزال رشيد المعصب	٧٤٣
٥ ــ عباس حبيب مناور المسيلم	٧٣٠
٦ ــ سعود محمد مضحي الهبيدة	٤٩٨
٧ ــ محمد سعود محمد النمران	٤٩٨
٨ ــ خليفة راشد الغريب العازمي	٤٧٤
٩ ــ غنام علي حمدان الجمهور المطيري	٤٧٤
١٠ ــ صالح خالد الجاسر	٤٥٨
١١ ــ لافي عبد محمد الهرير العازمي	٤٤٩
١٢ ــ هاضل سالم هاضل الجلاوي	٤٤٦

١٣ ــ خالد عقاب عمر المطيري	٤٣٥
١٤ ــ حوشان عبود سويلم العازمي	٤٢٤
١٥ ــ ناصر مطلق هزاع الحمد العجمي	٤٢٢
١٦ ــ حمد هلال المطيري	٣٥٤
١٧ ــ عبدالعزيز فهد الفليج	٣٥٢
١٨ ــ محارب غريب فالح الجسار	٣٤١
١٩ ــ محمد مجبل صالح النجران	٣٠٤
٢٠ ــ حمد عبدالرحمن الصانع	٢٨٥
٢١ ــ سعود سعد الفارس المعصب	٢٧٧
٢٢ ــ يعقوب خلف اليتامى	٢٤٧
٢٣ ــ شبيب جعيلان الدقباس	٢٣٤
٢٤ ــ غازي تركي عياد المطيري	٢٣١
٢٥ ــ محمد خلف مبارك المطيري	٢١٧
٢٦ ــ عباس ربيع النومس	١٩٩
٢٧ ــ فالح العسكر الفالح المطيري	١٨٩
٢٨ ــ ناصر محمد ناصر الساير	١٨٥
٢٩ ــ هزاع المفلح الدبيس الرشيدي	١٧٩
٣٠ ــ سعود هلال ساري المطيري	١٤١
٣١ ــ عبدالرحمن رشدان بنيان المطيري	١٣٨
٣٢ ــ مطلق نصار الشريعان	١٣٦
٣٣ ــ احمد الشيخ عيد ابداح المطيري	١٣٢
٣٤ ــ مطلق محمد صعيصيع الشليمي	١٣٢
٣٥ ــ مسلم ثاني سالم الهويدي	١٢٧
٣٦ ــ ناصر فالح خضير	١١٣
٣٧ ــ دلوم محمد دلوم	٩٧
٣٨ ــ فوزان عبدالله سابج السابج	٩٧

مجموع الناخبين ٤٥٠٤

الدائرة الخامسة ـ كيفان

	عدد الاصوات
١ ــ خالد المسعود الفهيد	١٣٠٨
٢ ــ محمد يوسف العدساني	١٢١٦
٣ ــ عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي	٩٧٩
٤ ــ ناصر صنهاتساير العصيمي	٨٧٤
٥ ــ خليل ابراهيم المزين	٨٥٦
٦ ــ جاسم عبدالعزيز القطامي	٦٠١
٧ ــ عبدالله زكريا الانصاري	٤١٥
٨ ــ راشد صالح التوحيد	٣٩٥
٩ ــ فجحان هلال المطيري	٣٨١
١٠ ــ بدر عبدالوهاب بوقماز	٣٠٨
١١ ــ عبداللطيف البرجس	٢٩٢
١٢ ــ عبدالرحمن المضاحكة	٢٠٣
١٣ ــ خالد نصار الشريعان	١٥٣
١٤ ــ احمد عبداللطيف العبد الجليل	١٢٩
١٥ ــ عبدالرزاق عبدالحميد الصانع	١٠٦
١٦ ــ عبدالله عيسى حمد المطر	٩٢
١٧ ــ سالم اسماعيل عبدالله	٩٠
١٨ ــ فهد عبدالله الصرعاوي	٨١
١٩ ــ فهد سليمان الجاسر السهلي	٦٢
٢٠ ــ خالد محمد الشديد	٦٠
٢١ ــ عبدالله علي النصار	٦٠
٢٢ ــ احمد علي الوزان	٥٦
٢٣ ــ علي خليل ابراهيم	٥٧
٢٤ ــ علي محمد هجاج	٥٤

٢٥ ــ جاسم احمد الدرباس	٥٤
٢٦ ــ راشد الطاحوس	٥١
٢٧ ــ حمود عبدالله فرج العتيبي	٤٣
٢٨ ــ يوسف صالح الورع	٣٨
٢٩ ــ خلف هضيبان جهز العتيبي	٣٥
٣٠ ــ محمد فيحان البادي	٣٠
٣١ ــ عامر فرحان العلي	٢٦

مجموع الناخبين ٣٢٥٧

الدائرة السادسة ـ القادسية

	عدد الاصوات
١ ــ علي عبدالرحمن علي العمر	٦٥٠
٢ ــ راشد عبدالله الفرحان	٦٢٧
٣ ــ عبدالرزاق الخالد الزيد الخالد	٤٩٦
٤ ــ يوسف عبدالعزيز الوزان	٤٩١
٥ ــ مبارك عبدالعزيز صالح الحساوي	٤٥٨
٦ ــ عبدالله محمد عبدالرحمن النيباري	٤٢٧
٧ ــ احمد عبدالعزيز جاسم السعدون	٣٤٤
٨ ــ يوسف محمد علي الشايع	٣٣٨
٩ ــ احمد خالد عبدالله الفوزان	٣١٢
١٠ ــ راشد ابراهيم عبدالله اسماعيل	٢٦٨
١١ ــ عبدالباقي عبدالله النوري	٢٤٤
١٢ ــ عبدالمحسن محمد عبدالله العصيب	١٢٦
١٣ ــ دغيشم محمد الدغيشم	١١٧
١٤ ــ احمد ابراهيم سعد الربيعان	٧٥
١٥ ــ جاسم فهد عبداللطيف الفوزان	٧٥

١٦ ــ يوسف سالم علي الحسينان	٦٩
١٧ ــ جاسم محمد الشهاب	٦٢
١٨ ــ عبدالله السعد حمود رشيد	٥٦
١٩ ــ بدر حمد عبدالعزيز الميلم	٥١
٢٠ ــ سعود فهد عبدالعزيز السميط	٣٦
٢١ ــ عبدالله سعود عبدالعزيز الاحمد	٣٥
٢٢ ــ خالد عبدالله محمد المسفر	٣٤
٢٣ ــ عبداللطيف محمد شاهين الغانم	٢٤
٢٤ ــ يوسف خالد الزنكي	٢١
٢٥ ــ يوسف صقر عبدالله العلي	١٥

مجموع الناخبين ١٨٤٠

الدائرة السابعة ـ الدسمة

	عدد الاصوات
١ ــ زيد عبدالحسين حسن الكاظمي	٩٨١
٢ ــ عبداللطيف عبدالحسين حسن الكاظمي	٩٥٤
٣ ــ جاسم احمد سليمان الاستاذ	٩٣٣
٤ ــ ابراهيم طاهر عبدالله المطوع	٨٥٥
٥ ــ عبدالله علي حاجيه دشتي	٨١٠
٦ ــ خالد احمد جاسم المضف	٧٦٠
٧ ــ حمود يوسف احمد النصف	٦٩١
٨ ــ خليفة يوسف عبدالله الرومي	٦٨٠
٩ ــ بدر عبدالله جاسم المضف	٦٥٣
١٠ ــ عبدالله المشاري الروضان	٦٣٦
١١ ــ عبدالله جاسم محمد الشهاب	٥٤٥
١٢ ــ حسين مكي الجمعة	٤٣٦

١٣ ــ عبداللطيف يعقوب طاهر	٤٢٣
١٤ ــ مرزوق عيد دعسان الدعسان	٢٥٣
١٥ ــ عبدالله العلي الخواري	٢٢٨
١٦ ــ عبدالعزيز محمد مساعد الحمد	١٤٦
١٧ ــ سالم محمد راشد الفقعان	١٠٩
١٨ ــ محمد عبدالعزيز عبدالسلام الشعيب	٧٠
١٩ ــ احمد محبوب العامر	٢٥

مجموع الناخبين ٢٩٣٦

الدائرة الثامنة - حولي

	عدد الاصوات
١ ــ خالد عبداللطيف المسلم	٧٨٥
٢ ــ عبدالعزيز فهد المساعيد	٧٦١
٣ ــ احمد زيد السرحان	٧٣٧
٤ ــ علي صالح الفضالة	٧٢٧
٥ ــ ناصر علي ناصر المعيلي	٦٩٦
٦ ــ احمد الخطيب	٢٢٥
٧ ــ سليمان المطوع	٢٠٧
٨ ــ محمد خالد المطوع	١٦٣
٩ ــ سامي المنيس	١٦٠
١٠ ــ محمد مساعد الصالح	١٢٤
١١ ــ محمد خالد المرشاد	١٢٠
١٢ ــ جاسر الجاسر	١١٣
١٣ ــ عبدالمحسن الزبن	١١٠
١٤ ــ احمد البزيع	١٠٧
١٥ ــ عبدالله مبارك البنوان	١٠٧
١٦ ــ راشد الهاجري	٦١

١٧ ــ احمد الفوزان	٤٦
١٨ ــ محمد علي غلوم	٤١
١٩ ــ سالم المذكور	٤٠
٢٠ ــ عبدالعزيز المليفي	٤٠
٢١ ــ احمد الخليفي	٣٩
٢٢ ــ سعود الدويش	٣٥
٢٣ ــ عبدالرحمن الملا	٣١
٢٤ ــ ناصر المعتوق	٣٠
٢٥ ــ صالح الفارس	٢٥

مجموع الناخبين ١٨٦٣

الدائرة التاسعة ـ السالمية

	عدد الاصوات
١ ــ علي الثنيان صالح الاذينة	٩٥١
٢ ــ جمعان محمد ناصر الحريتي	٨٩٣
٣ ــ محمد الوسمي ناصر	٨٧٨
٤ ــ مرضي عبدالله راضي الاذينة	٧٣٥
٥ ــ راشد عوض مطلق الجويري	٦٥٣
٦ ــ سالم غانم مزعل الحريص	٦٣٣
٧ ــ محمد عبدالوهاب حسين الرومي	٥٤٠
٨ ــ حمد خليفة الحميدة	٤٩٣
٩ ــ محمد عبدالرزاق محمد النصر الله	٨٥
١٠ ــ محبوب بخيت الدهام	٦٦

مجموع الناخبين ٢٤٧١

الدائرة العاشرة ـ الاحمدي

	عدد الاصوات
١ ـ راشد سيف راشد العازمي	٧٨٤
٢ ـ حزام فالح حزام اللميع	٧٦٦
٣ ـ فالح حمود الصويلح العازمي	٧٣٨
٤ ـ مفلح فرحان النامي العازمي	٧٢٥
٥ ـ مبارك عبدالله جاسم الدبوس	٧١٣
٦ ـ فهد حمد مرزوق الغريب	٦٨٦
٧ ـ علي الغانم جاسم الدبوس	٦٦٦
٨ ـ نايف حمد الدبوس	٦٠١
٩ ـ خالد عجران حسين جابر	٥٩٣
١٠ ـ مسعود سعد هملان الهملان	٥١٥
١١ ـ خليفة طلال محمد الجري	٤٦٦
١٢ ـ علي فهد حميد عيد العدواني	٣٧٢
١٣ ـ سعد فلاح طامي فهيد العجمي	٣٦٦
١٤ ـ حسن فلاح حسن العجمي	٣٢٢
١٥ ـ سالم حمدان محمد العدواني	٢٩٧
١٦ ـ حميدي مطلق فهد العدواني	٢٩٦
١٧ ـ عبدالله فهد حميدي العدواني	٢٩١
١٨ ـ احمد مجبل الفرج	٢٨٨
١٩ ـ سعد سعد السعدة الهتلاني	٢٨٦
٢٠ ـ راكان حمد راكان المكراد	٢٨٥
٢١ ـ احمد مطلق فهد العدواني	٢٣٩
٢٢ ـ فهد حمد الهاشمي	١٩٧
٢٣ ـ هادي هايف عبدالله الحويلة العجمي	١٨٩
٢٤ ـ نايف عصام ناصر العجمي	١٨٧

٢٥ ـ سالم سعود الربيعان زامانان	١٨٣
٢٦ ـ سليمان صقر حمود الصقر	٨٥

مجموع الناخبين ٣٧٨٤

وقد طعن الكثير من المرشحين في نزاهة هذه الانتخابات بل اقدم بعض النواب الذين فازوا في الانتخابات ، ومنهم وزير التربية على تقديم استقالتهم من المجلس ، وفيما يلي اسماء النواب الفائزين والمستقيلين والذين اتوا من بعدهم واعضاء الوزارة الذين يتشكل من مجموعهم مجلس الأمة :

١ ـ السيد العضو ابراهيم طاهر عبدالله المطوع	
٢ ـ السيد العضو ابراهيم علي يوسف خريبط	
٣ ـ السيد العضو ابراهيم محمد عبدالعزيز الميلم	فاز بانتخابات فرعية جرت بتاريخ ١٠/٥/٦٧
٤ ـ صاحب السعادة أحمد زيد السرحان	رئيس مجلس الأمة
٥ ـ السيد العضو أحمد عبداللطيف العبدالجليل	فاز بانتخابات فرعية جرت بتاريخ ١٠/٥/٦٧
٦ ـ السيد العضو احمد نايف محمد الخليفي	فاز بانتخابات فرعية جرت بتاريخ ١٠/٥/٦٧
٧ ـ سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح	ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء
٨ ـ سعادة الشيخ جابر العلي السالم الصباح	وزير الارشاد والانباء
٩ ـ السيد العضو جاسم الأستاذ	
١٠ ـ السيد العضو جمعان محمد ناصر الحريتي	
١١ ـ السيد العضو حزام فالح حزام اللميع	
١٢ ـ السيد العضو حسن جوهر حيات	
١٣ ـ السيد العضو حمد مبارك العيار	
١٤ ـ سعادة خالد أحمد الجسار	وزير العدل

الاسم	ملاحظات
١٥ ــ سعادة خالد أحمد المضف	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
١٦ ــ سعادة خالد العيسى الصالح	وزير الأشغال العامة
١٧ ــ السيد العضو خالد النزال المعصب	
١٨ ــ السيد العضو خالد صالح الغنيم	نائب رئيس مجلس الأمة
١٩ ــ السيد العضو خالد عبداللطيف المسلم	
٢٠ ــ السيد العضو خالد محمد الشديد الطاحوس	فاز بانتخابات فرعية جرت بتاريخ ٦٧/٥/١٠
٢١ ــ السيد العضو خالد المسعود الفهيد	قرر المجلس اعتباره مستقيلا بجلسة ٦٧/٤/٤ لكونه لم يحضر جلسات المجلس منذ انتخابه عضوا فيه ولم يؤد اليمين الدستورية .
٢٢ ــ السيد العضو خلف هضيبان جهز العتيبي	فاز بانتخابات فرعية جرت بتاريخ ٦٧/٥/١٠
٢٣ ــ السيد العضو خليل ابراهيم المزين	
٢٤ ــ السيد العضو راشد ابراهيم اسماعيل	فاز بانتخابات فرعية جرت بتاريخ ٦٧/٥/١٠
٢٥ ــ السيد العضو راشد سيف راشد الحجيلان	
٢٦ ــ السيد العضو راشد عبدالله الفرحان	قرر المجلس اعتباره مستقيلا بجلسة ٦٧/٤/٤ لكونه لم يحضر جلسات المجلس منذ انتخابه عضوا فيه ولم يؤد اليمين الدستورية
٢٧ ــ السيد العضو راشد عوض الجويسري	
٢٨ ــ السيد العضو زيد الكاظمي	
٢٩ ــ سعادة الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح	وزير الداخلية والدفاع
٣٠ ــ السيد العضو سليمان يوسف الذويخ	

٣١ ـ سعادة صالح عبدالملك الصالح	وزير التربية
٣٢ ـ السيد العضو صالح عبدالوهاب الرومي	
٣٣ ـ سعادة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح	وزير الخارجية
٣٤ ـ السيد العضو عباس حبيب مناور	
٣٥ ـ سعادة عبدالرحمن سالم العتيقي	وزير المالية والنفط
٣٦ ـ السيد العضو عبدالرزاق خالد الزيد	قرر المجلس اعتباره مستقيلا بجلسة ٦٧/٤/٤ لكونه لم يحضر جلسات المجلس منذ انتخابه عضوا فيه ولم يؤد اليمين الدستورية
٣٧ ـ سعادة عبدالعزيز ابراهيم الفليج	وزير الصحة العامة
٣٨ ـ السيد العضو عبدالعزيز حمد الصقر	قرر المجلس اعتباره مستقيلا بجلسة ٦٧/٤/٤ لكونه لم يحضر جلسات المجلس منذ انتخابه عضوا فيه ولم يؤد اليمين الدستورية
٣٩ ـ سعادة عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي	وزيرالبريدوالبرق والهاتف عين وزيرا بتاريخ ١٩٦٧/٤/٣٠
٤٠ ـ السيد العضو عبدالعزيز فهد المساعيد	
٤١ ـ السيد العضو عبدالكريم هلال الجحيدلي	
٤٢ ـ السيد العضو عبداللطيف الكاظمي	
٤٣ ـ سعادة عبدالله أحمد السميط	وزير الكهرباء والماء
٤٤ ـ سعادة الشيخ عبدالله الجابر الصباح	وزير التجارة والصناعة
٤٥ ـ السيد العضو عبدالله علي حاجيه دشتي	
٤٦ ـ سعادة عبدالله مشاري الروضان	وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية
٤٧ ـ السيد العضو علي ابراهيم المواش	
٤٨ ـ السيد العضو علي ثنيان صالح الأذينة	
٤٩ ـ السيد العضو علي صالح الفضالة	

٥٠ ــ السيد العضو علي عبدالرحمن العمر

قرر المجلس اعتباره مستقيلا بجلسة ٤/٤/٦٧ لكونه لم يحضر جلسات المجلس منذ انتخابه عضوا فيه ولم يؤد اليمين الدستورية .

٥١ ــ السيد العضو عيسى عبدالله بهمن

٥٢ ــ السيد العضو غانم مبارك العميري

فاز بانتخابات فرعية جرت بتاريخ ١٠/٥/٦٧

٥٣ ــ السيد العضو فالح حمود الصويلح

٥٤ ــ السيد العضو فلاح مبارك الحجرف

٥٥ ــ السيد العضو لافي فهد اللافي

٥٦ ــ السيد العضو مبارك عبدالعزيز الحساوي

٥٧ ــ السيد العضو مبارك عبدالله جاسم الدبوس

٥٨ ــ السيد العضو محمد حمد البراك

٥٩ ــ السيد العضو محمد عبدالمحسن الخرافي

قرر المجلس اعتباره مستقيلا بجلسة ٤/٤/٦٧ لكونه لم يحضر جلسات المجلس منذ انتخابه عضوا فيه ولم يؤد اليمين الدستورية .

٦٠ ــ السيد العضو محمد وسمي ناصر السديران

٦١ ــ السيد العضو محمد يوسف العدساني

قرر المجلس اعتباره مستقيلا بجلسة ٤/٤/٦٧ لكونه لم يحضر جلسات المجلس منذ انتخابه عضوا فيه ولم يؤد اليمين الدستورية .

٦٢ ــ السيد العضو مرضي عبدالله الأذينة

٦٣ ــ السيد العضو مفلح فرحان النامي

٦٤ ــ السيد العضو منصور موسى المزيدي
٦٥ ــ السيد العضو ناصر الصنهات العصيمي
٦٦ ــ السيد العضو ناصر علي المعيلي
٦٧ ــ سعادة يوسف السيد هاشم الرفاعي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء
٦٨ ــ السيد العضو يوسف خالد المخلد
٦٩ ــ السيد العضو يوسف عبدالعزيز الوزان

ماذا جرى :ـ

كان الجو العام الذي تعيشه الكويت ما قبل الانتخابات ، ان هناك ثمة تزوير سوف يتم في الانتخابات المقبلة ، وهي ثمة اقاويل تتداول ما بين الناس ، ما لبثت ان ظهرت على صفحات الجرائد والمجلات ، فجريدة اخبار اليوم (اليومية) والتي كان يرأس تحريرها عبدالعزيز فهد الفليج كتبت عدة مقالات حول هذا الموضوع ، منها ما جاء في العدد ١٤٣٥ (١٩٦٧/١/٤) ومنها في العدد ١٤٣٧ (١٩٦٧/١/٧) ومنها العدد ١٤٤٠ (١٩٦٧/١/١٠) . .

وجاء يوم الانتخابات ٢٥ يناير ١٩٦٧ ، حيث بدأت عملية الاقتراع منذ الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثامنة مساء . . ولما كانت في كل دائرة انتخابية لجنة رئيسية وعدة لجان فرعية ، فكان ينبغي ـ وكما تنص المادة ٣٦ من قانون الانتخابات ـ ان تغلق صناديق اللجان الفرعية وتُختم ويتم نقلها الى اللجنة الرئيسية برفقة مندوبين عن المرشحين في تلك الدائرة . . ولكن الذي حدث ان قام بعض رجال الشرطة ودخلوا بعض اللجان الفرعية واخذوا صناديق الاقتراع لنقلها الى اللجان الرئيسية دون غلقها وختمها ودون مرافقة احد مندوبي المرشحين ـ حسب رواية بيان النواب والمرشحين ـ ونتيجة لذلك :

١ ــ صدر بيان في يوم ١٩٦٧/١/٢٧ وقعه (٣٨) مرشح ومن ضمنهم (ستة) اعلنت الحكومة فوزهم وهم : [عبدالعزيز الصقر ، راشد الفرحان ، عبدالرزاق الزيد ، محمد الخرافي ، علي العمر ، محمد العدساني]، وفيما يلي نص البيان :ـ

بيان

صادر من المرشحين في الانتخابات التي أجريت يوم ١٩٦٧/١/٢٥ .

أيها المواطنون : لقد عقد الشعب آمالا كبيرة على نتائج الانتخابات العامة بفوز عدد كبير من أبنائه المخلصين الذين يؤمنون بخدمته والسهر على مصلحته بمعالجة المشاكل العامة والقضايا الأساسية التي وجد المجلس من أجلها كسلطة تشريعية وجهاز مراقبة ، وعند بدء المعركة الانتخابية تصدى لخوضها عدد كبير من العناصر الوطنية المخلصة وكانت السلطة تخشى أن تأتي الى المجلس أغلبية من المرشحين المخلصين من ذوي الصلابة في قول الحق ، لذلك عمدت الى استعمال جميع الوسائل التي في يدها لبث الاشاعات المغرضة ضد بعض المرشحين ومحاولة كسب التأييد باللجوء الى توزيع الفوائد المالية واعطاء الوعود بالوظائف والترقيات والمناصب وتوزيع البيوت والقسائم . كما حاولت تهديد بعض المواطنين من الموظفين ممن لم ينفع معهم الاغراء . بغية التأثير في نتيجة الانتخابات والى جانب ذلك تغاضت السلطة عن المرشحين الذين قاموا بتوزيع الأموال والفوائد المالية للتأثير في رأي المواطنين وكسب الأصوات مما يعتبر جريمة يعاقب عليها وفقا للمادة ٤٣ من قانون الانتخابات .

ولما لم تجد كل هذه الأساليب أمام وعي الشعب وصلابته لجأت السلطة الى التدخل المباشر في عملية الانتخاب ، فقد لمس المواطنين منذ الساعات الأولى من يوم الانتخاب من تصرفات رجال السلطة ما يدل على أن هناك نية مبيتة للتلاعب في عملية الانتخابات بدأت بتصرفات استفزازية وتحرشات تهدف الى استدراج المواطنين للاصطدام برجال السلطة . وشعر المواطنين بأن هنالك من يحاول افتعال مبرر للتلاعب في عملية الانتخابات .

ولما فشلت كل هذه الأساليب فوجىء المواطنون بتنفيذ خطة مدبرة لتزوير الانتخابات بشكل سافر ومفضوح بغية تزييف إرادة المواطنين وإظهار رغبتهم على غير حقيقتها . فقد صاحبت عملية الانتخابات مخالفات من السلطة المسؤولة لقانون الانتخابات التي من واجبها السهر على تطبيق نصوصه والمحافظة عليه .

فتدخل وكيل وزارة الداخلية شخصيا باصداره الأوامر لرؤساء اللجان المعينين من

قبل وزير العدل إذ أن توجيهه عملية الانتخابات مخالف لنص المادة ٢٦ التي تنص على أن (الفصل بالمسائل المتعلقة بالانتخابات من حق رؤساء اللجان فقط) كذلك كان دخول رجال الشرطة مدججين بالسلاح الى قاعة الانتخاب بدون طلب من رئيس اللجنة مخالفا لنص المادة ٢٩ من قانون الانتخابات التي تنص على أنه (لا يجوز لرجال الشرطة والقوات المسلحة العسكرية دخول قاعة الانتخاب) بدون طلب من رئيس اللجنة .

واذا كانت هذه التدخلات والاستفزازات والمخالفات يجعلها القانون محل طعن بعملية الانتخاب ونعدها مقدمات وامارات للتزوير فان واقعة عملية نقل صناديق الاقتراع من اللجان الفرعية الى الاصلية والاعتداء على حق اللجان المناط بها عملية الانتخابات وأخذ الصناديق منها بالقوة العسكرية دون موافقة رئيس اللجنة لا يكون الا البطلان لعملية الانتخاب واهدار كل ما في الصناديق من سرية للاصوات وبالتالي فلا قيمة للصندوق وما فيه بعد خروجه من يد اللجنة ، كما أن هذا الاجراء بحد ذاته اعتداء على القانون حيث تنص المادة ٣٦ (تقوم اللجان الفرعية بادارة الانتخاب وفق الاجراءات المتقدمة حتى تمام ختام عملية الانتخاب ثم تغلق كل منها صناديق الانتخاب في الدائرة وفرزها) وهذا يعني صراحة بأن الذي يغلق الصندوق وينقله هي اللجنة دون غيرها وان عملية الانتخاب تناط بلجنة الانتخاب وليس بوزارة الداخلية ولا برجال الشرطة ، وقد كانت الانتخابات السابقة تطبق فيها نص المادة المذكورة حيث كانت الصناديق تغلق فتحاتها من قبل اللجنة ثم يتم نقلها باشرافها وحضور رئيسها وعدد من مندوبيها وفي السيارات التي تختارها واذا طلبت الاستعانة من الشرطة تسير معهم للحراسة فقط ولكن الذي حصل في هذه الانتخابات ان وزارة الداخلية تدخلت بنفسها وأمرت اللجان بعدم إغلاق فتحات الصناديق وتسليمها لرجال الشرطة وحدهم بالقوة والتهديد وباطلاق النار عليهم إن هم امتنعوا . فلقد استفزت شعور المواطنين وأدخلت القوة العسكرية عليهم وانتزع الصندوق منهم رغم معارضتهم واحتجاجهم على هذا التصرف غير القانوني الذي أهدر حقهم وأضاع كل ثقة في نفوسهم ، وولد الشك فيهم مما جعل المرشحين والمندوبين والناخبين الموجودين داخل القاعة الانتخابية يوقنون في عملية التزوير وهذا ما تم بالفعل ، فقد نقلت الصناديق في سيارات خاصة لا يعلم أحد ما بداخلها ولا رئيس اللجنة أو أحد من أعضائها ولم يسمح لأحد منهم بمصاحبة الصندوق أو تفتيش السيارة ، وبعد أن

استبدلت بغيرها أدخلت على اللجنة الأصلية لتفرز بعد غيبة غير طبيعية وكأن الأمر عادي وطبيعي . وقد أكد التزوير ظهور نتائج الانتخابات وطبيعة الأوراق وقت الفرز إذ انها زورت بشكل مفضوح .

أيها المواطنون :-

ان عملية التزوير المكشوفة التي تمت ضد ارادتكم وفيها اهدار حقكم في التعبير عن آرائكم قد أوجدت القناعة الكاملة لدينا بأن الانتخابات التي أجريت هي انتخابات باطلة لا تمثل إرادة الشعب ولا تسلم بنتائجها لأنها بنيت على إجراءات باطلة مخالفة للقانون وكل ما بني على باطل فهو باطل .

أيها المواطنون :-

نشكركم على الجهود التي بذلتموها والثقة الغالية التي أوليتمونا إياها والتي نعتز بها ونقدرها حق تقدير ، بل انها الرباط المتين والقاعدة التي تستند عليها في قول كلمة الحق والعمل من أجل الوطن ولقد كان ايماننا قويا بأن الشعب في الكويت أسرة واحدة يحرص الجميع على التعاون من أجله وكانت السلطة المسؤولة في بياناتها وأجهزة إعلامها تبرز هذه الكلمة داعية الى التمسك بها . وانه مهما كان من اختلاف في وجهات النظر فالكل أبناء الوطن متساوون بالحقوق والواجبات ، والحرية الشخصية وحق التعبير لكل مواطن قد كفله القانون إلا أن الأسف كل الأسف أن يكون الحامي للقانون هو المعتدى عليه ، والمنادي لوحدة الصف هو المفرق له بل أصبح طعن العناصر الوطنية والتقدمية وتمزيق الأسرة الواحدة بيد من ينادي بجمع شملها .

أيها المواطنون :-

إن هذه الطعنة التي وجهتها السلطة المسؤولة الى صدوركم طعنة مؤلمة واننا نعلم ان احتمالها صعب عليكم وعلى كل حر ذي ضمير حي ، إلا أننا في الوقت نفسه ندعوكم ونرجو منكم التزام الهدوء وضبط النفس وتحمل الصدمة حفاظا على مصلحة هذا الوطن وعلى المصلحة العامة والأسرة الواحدة التي نؤمن بها ونعمل من أجلها ، ولكي لا نتيح للمشاغبين والمندسين انتهاز الفرصة والتصيد في الماء العكر .

والله ولي التوفيق ،

التوقيعات

عبدالعزيز حمد الصقر ، راشد عبدالله الفرحان ، عبدالرزاق خالد الزيد ، عبدالله محمد النيباري ، بدر عبدالله المضف ، أحمد عبدالعزيز السعدون ، حمد أحمد البحر ، سامي أحمد المنيس ، عبدالمحسن سعود الزبن ، حمد هلال المطيري ، الدكتور أحمد الخطيب ، محمد عبدالمحسن الخرافي ، علي عبدالرحمن العمر ، حمود يوسف النصف ، محمد مساعد الصالح ، فجحان هلال المطيري ، يوسف ابراهيم الغانم ، راشد صالح التوحيد ، عبدالله مبارك البنوان ، عبداللطيف حمد الفلاح ، جاسم عبدالعزيز القطامي ، محمد يوسف العدساني ، علي غانم الدبوس ، عبدالله الانصاري ، بدر عبدالوهاب بوقماز ، محمد أحمد الرشيد ، عبدالعزيز فهد الفليج ، عبدالله طه العلي ، سليمان خالد المطوع ، صالح منصور الرفدي ، حسن فلاح العجمي ، علي راشد الحوطي ، نايف عصام العجمي ، أحمد مجبل السهلي ، حمد عبداللطيف بن عيسى ، أحمد الشيخ عيد ، راكان حمد المكراد ، مرزوق الدعسان .

٢ ــ **كما استقال ايضاً وزير التربية** السيد خالد المسعود الفهيد وطعن بنزاهة الانتخابات وبصحة النتائج التي توصلت إليها ، كما واعلن استقالته من مجلس الأمة الجديد .

٣ ــ **اصدر مجلس ادارة جمعية المحامين والحقوقيين الكويتية البيان التالي :**

بيان صادر من جمعية المحامين حول الانتخابات النيابية الأخيرة

أيها المواطنون :

بالأمس جرت الانتخابات النيابية العامة وقد سبق الانتخابات حرب نفسية محمومة قصد منها التأثير على المواطنين لتأتي النتائج مرضية لأهواء البعض ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعدّى ذلك بكثير ، فقد تم بعد انتهاء عملية الاقتراع ، وقبل عملية الفرز ، أن اعتُدِيَ على القانون اعتداء صارخ ، وقامت سلطات الأمن بعمليات استفزازية غير قانونية لانتزاع صناديق الاقتراع من الذين كانت أمانة بأيديهم ونعني رئيس وأعضاء اللجان الفرعية ، فقد دخل قاعات الانتخاب بعض رجال الشرطة مخالفين بذلك القانون ، بغية أخذ تلك الصناديق للتصرف فيها طبقا لما يشاؤون .

أيها المواطنون :

إن المحامين والحقوقيين في الكويت وهم في طليعة الفئات الواعية المثقفة ترى جمعيتهم ان الواجب يحتم عليها أن تبدي الرأي فيما تردّت اليه الأمور من اعتداء على القانون واهدار لسيادته ، فان سيادة القانون هو الهدف الذي نسعى له جميعا ، وهو الملاذ للشعب . . كل الشعب .

أيها المواطنون :

إن جمعية المحامين والحقوقيين تبدي استنكارها وتعلن سخطها لما وصلت اليه الأمور وتحتج بشدة على الاجراءات التعسفية ، التي سادت الانتخابات ، هذه العمليات التي هزت كيان المجتمع الكويتي .

أيها المواطنون :

إن وحدة الصف ، والأسرة الواحدة ، شيء مقدس نسعى اليه جميعا ، أمّا أن تمر هذه العمليات المشينة لتزييف إرادة الشعب بسلام فانها سوف تحطم هذه الوحدة وتتردى فيها الأمور الى ما لا يُحمَد عُقباه .

أيها المواطنون :

إن الشعب . . كل الشعب لن يرضى أن تزيّف إرادته ، لن يرضى أن تزور رغبته ، لن يرضى أن تهدر من البلاد سيادة القانون ، فالقانون يجب أن يبقى شيئا مقدسا نسعى اليه لتحقيق سيادته .

وجمعية المحامين والحقوقيين وهي تصدر هذا البيان الموجز فانها تعبر عن رأيها في المخالفات القانونية والدستورية التي ارتكبت في الانتخابات الاخيرة ، وانها تقف في مقدمة الصفوف مع باقي الفئات والهيئات والمنظمات الشعبية في سبيل إحقاق الحق وسيادة القانون والله ولي التوفيق .

جمعية المحامين والحقوقيين الكويتية

٤ ـ كما اصدرت جمعية الصحفيين الكويتية البيان التالي :

بيان من جمعية الصحفيين الكويتية

أيها المواطنون :

كلكم شاهد وعلم بما حدث يوم ٢٥ يناير الماضي . . يوم المأساة . لقد كان يوما أسود في تاريخ الكويت فقد قامت السلطة بعملية تزوير فاضحة لارادة المواطنين بشكل لمسه كل ناخب . . فمن نقل لصناديق الاقتراع لسيارة عسكرية دون مرافقة رئيس اللجنة . . ومن تغيير للصناديق نتيجة ذلك مما لا يحتاج الى بيان بعد أن عبّرت جميع العناصر الشعبية عن استياءها لهذا العمل المشين .

أيها المواطنون :

لقد كان الشيء الوحيد الذي كنا نعتز به هو نزاهة الانتخابات وحياد السلطة في الانتخابات الماضية ولكن السلطة خشيت أن تفوز العناصر الوطنية فأقدمت على نوع غريب في تاريخ الكويت بل في تاريخ الانتخابات في العالم وهو تزوير الانتخابات التي قصد منها إبعاد العناصر الوطنية عن دخول مجلس الأمة .

إن جمعية الصحفين لتستنكر بشدة ما قامت به السلطة من تزوير للانتخابات بشكل مفضوح وانه لعمل يحمل التحدي الكبير لارادة الشعب .

أيها الشعب :

ارفع صوتك عاليا ضد هذه الانتخابات المزورة لأنها أولا وأخيراً تحدّيا لارادتك .

« جمعية الصحفيين الكويتية »

٥ ــ كما اصدر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت هذا البيان :

أيها الأخوة الطلبة :

ان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الممثل لجماهير الطلبة ليؤسفه بالغ الأسف ما جرى يوم الأربعاء ٢٥/١/١٩٦٧م أثناء عملية الانتخاب من انتهاك لحرمة الدستور الذي نعتز به أيّما اعتزاز واعتداء سافر على حرية الفرد . وان تدخل السلطة بصورة سافرة في الانتخابات، ومحاولتها استدراج المواطنين للاصطدام برجال السلطة منذ اللحظة

الاولى لعملية الانتخاب لهي دلالة قاطعة على أن هناك نية مبيتة لتزوير الانتخابات كما ان دخول رجال الشرطة مدججين بالسلاح الى قاعة الانتخاب بدون طلب من رئيس اللجنة مخالفا لنص المادة ٢٩ من قانون الانتخابات .

كما ان نقل صناديق الاقتراع من اللجان الفرعية الى اللجنة الأصلية دون ختمها ودون مرافقة أحد أعضاء اللجنة لها ودون موافقة رئيس اللجنة ، بل بتدخل القوة العسكرية لهو انتهاك صارخ للمادة ٣٦ من القانون .

ثم ما تلي ذلك من نتائج الانتخابات والتي أزالت الشك باليقين وما تلى ذلك من إصدار بيان من المرشحين سواء الذين فازوا أم لم يفوزوا . كذلك استقالة وزير التربية من الوزارة وانسحابه من المجلس لهو دليل قاطع على مدى التلاعب الذي تم بهذه الانتخابات .

ونحن برأينا ان هذه المسرحية التي قدمت على أرض الكويت لأول مرة والتي قام بتمثيلها أناس لم يقدّروا مصلحة هذا الوطن العزيز لهي بادرة خطيرة كنا نأمل مخلصين أن نتجنبها حفاظا على روح الأسرة الواحدة التي سادت علاقة أفراد هذا الشعب بعضه ببعض .

إن هذه المسرحية قد فوجئنا بها في حين كان الأمل يملؤنا ثقة ان تجري عملية الانتخاب في جو من الهدوء حتى يستطيع هذا الشعب أن يأتي بأعضاء مخلصين على استعداد للعمل والتضحية وليس المتاجرة بمقدرات هذا الشعب .

ان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ليرى بعين ملؤها الدهشة والاستغراب هذا التصرف المشين الذي لطخ الدستور ووصمنا عار لن يغفره لنا التاريخ ويبدي أشد أسفه لما حدث ويرجو أن يُصان الدستور وتُصان حرية الأفراد ويوضع حدّ لانتهاكها وقدسيتها .
وعاش الاتحاد الوطني لطلبة الكويت .

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

٦ ــ واجتمع ايضاً مجلس ادارة جمعية الخريجين ليصدر هذا البيان :

إن جمعية الخريجين الكويتيين وهي تضم نخبة من شباب هذا البلد قد راعها أن

تطلع على ما أحاط بانتخابات يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٦٧ من شكوك أدت الى تأكد هذا الشعب من حادثة تزوير خطيرة شوّهت فيها إرادته ، وطعنت بها حريته ، وان هذه الجمعية لتعلن عن تضامنها مع ما ورد في البيان الصادر عن عدد من النواب الذين أعلن فوزهم في الانتخابات المذكورة والمرشحين الذين أعلن سقوطهم فيها . والذي تضمن اتهاما صريحا للسلطات بأنها تدخلت في عملية الانتخابات وزورت إرادة الناخبين في معظم المناطق الانتخابية .

وجمعية الخريجين الكويتيين وهي تعلن تضامنها التام مع هذا البيان لتود أن تؤكد ان كيان الكويت واستقلالها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحكم الديمقراطي والبرلماني السليم ، وان المثل الذي ضربته الكويت في اختيارها لهذا النظام لهو المؤشر الذي يرسم صورة المستقبل الممثل للامة العربية جمعاء .

كما تؤكد الجمعية أن التزوير المكشوف ، وما أحاط بعملية نقل صناديق الاقتراع من اللجان الفرعية الى اللجان الرئيسية ليدل على سوء التدبير وانعدام الحكمة ، وعلى استهتار تام بمشاعر النحاس وآرائهم وبالقوانين المنظمة لعمليات الانتخابات .

والجمعية تعتقد بأن سكوت المسؤولين على ما حدث ، والتغاضي عنه ، ليس في صالح البلاد إن عاجلاً أو آجلا ، وان هذا سوف يؤدي الى زعزعة الثقة بمبدأ الأسرة الواحدة وبالمؤسسات الدستورية ، وسوف يحد من هيبة القانون واحترامه ، وسيجعل من الكويت اضحوكة في المحافل الدولية ، ويفقدها مركزها المرموق في المحيط العربي والعالمي .

وجمعية الخرّيجين الكويتيين تهيب بالسلطات المسؤولة ان تواجه المشكلة بشجاعة وصراحة ، وأن تعترف بوجود الشك في صحة الانتخابات ، وهذا أضعف الايمان ، وأن تقدم على حل المجلس الجديد واجراء انتخابات جديدة تسودها النزاهة وذلك بعد فترة معقولة من الزمن . وأن تحقق في عملية التزوير هذه حتى تأخذ العدالة مجراها . وتعاد للقانون هيبته واحترامه .

وجمعية الخريجين الكويتيين تهيب كذلك بالجمعيات الأخرى وبالمنظمات الشعبية أن تتقدم وتعلن رأيها الصريح فيما حدث ، إذ ليس أدهى وأمرّ مما حدث إلاّ السكوت عليه .

وان الجمعية وهي تقدم بيانها هذا لتؤمن بأن صاحب السمو أمير البلاد المعظم وهو والد الكويتيين الحريص على مصالحهم والمناصر لحقوقهم يأبى أن يحل بهم ما حل على أثر هذه الانتخابات وتؤمن بأن سموّه سوف يتدخل كعادته دائما لعلاج هذا الأمر بما يكفل حقوق الجميع .

والله الموفق . .

جمعية الخرّيجين

٧ ـ كما ان اتحاد عمال ومستخدمي القطاع الحكومي اصدر البيان التالي :ـ

اجتمع المجلس التنفيذي لاتحاد عمال ومستخدمي القطاع الحكومي في مقر الاتحاد ، وأصدر البيان التالي :

أيها المواطنون :

لقد جرت الانتخابات لاعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء الموافق ٦٧/١/٢٥ ، وقد استبشرنا خيرا بهذه الانتخابات ، لأننا واثقون أن المواطنين سيختارون نوابهم الذين يمثلونهم تمثيلا صحيحا .

ولكننا فوجئنا في يوم الانتخاب باستفزازات ، وبحرب نفسية . . القصد منها التأثير على الناخبين ، حتى تكون النتيجة مرضية لرغبات البعض ، وفعلا ظهرت نتائج هذه الحرب النفسية في مساء الانتخابات بعد الانتهاء من إدلاء الناخبين بأصواتهم ، حيث اعتدى رجال الشرطة على القانون واستلموا الصناديق بالقوة دون السماح للمندوبين بمرافقتهم ، وهددوا باطلاق النار على كل من يعارض بتسليم الصناديق ، واتحاد العمال والمستخدمين يستنكر بشدة ، ويعتبر نتيجة الانتخابات مزورة ، وأن ما قامت به وزارة الداخلية هو خرقا للمواد ـ ١٦ ـ و ـ ٣٦ ـ من قانون الانتخاباب وطعنة موجهة الى صدر كل مواطن في هذا البلد وطعنة للديمقراطية .

أيها المواطنون :

إن العمال والمستخدمين الذين يشكلون غالبية هذا الشعب ، يؤمنون بأن وحدة

الصف والأسرة الواحدة ، هي أحد مبادئهم ، أما أن تزيّف إرادتهم وتحطّم وحدتهم . . فهذا شيء لا يرضونه ، ولن يرضى به مواطن تهمه مصلحة هذا البلد ، واننا نعتبر هذا التزوير تحديا صارخا على الديمقراطية في هذا البلد ، وستكون عاقبة كل ما جرى مساء الخامس والعشرون من هذا الشهر على رأس من زوّر إرادة الشعب ، واتحاد العمال والمستخدمين وهو يصدر هذا البيان ، ليرجو من اخوانه العمال والمستخدمين التزام الهدوء وضبط النفس وأن لا يدَعوا مكانا للمندسّين والمخربين في صفوفهم حيث ان ذلك لا يدعو لمصلحة الوطن ، وسيظل اتحاد العمال محافظا على ما جاء في دستور بلده حرصا على سلامة الديمقراطية وسيادة القانون كي يظل حكم الشعب للشعب ولا حريّة لأعداء الشعب .

والله ولي التوفيق .

اتحاد عمال ومستخدمي
القطاع الحكومي

٨ ـ كما قام عدد آخر من المرشحين باعلان تأييده لبيان الاحتجاج الأول الموقع من (٣٨) مرشح ، وهؤلاء هم [سعود السعد الفارس المعصب ، عبدالله عيسى حمد المطر ، جاسر خالد الجاسر ، ناصر محمد الساير] .

هذا وقد اعلن وزير الارشاد والانباء باسم الحكومة ان مجلس الأمة الجديد سوف ينظر في اي طعون حول الانتخابات ، كما انه قال ـ نقلاً عن جريدة اخبار الكويت ١٩٦٧/١/٣٠ :ـ [ان استقالة هؤلاء هي اول بادرة في حياة البلدان النيابية لأن الاعتراض على الانتخابات وهو امر بديهي يكون من جانب بعض المرشحين غير الفائزين حيث تنظر في الأمر لجنة الطعون الانتخابية ، أمّا ان تأتي الاستقالة من نواب جدد نجحوا في الانتخابات فهذا ما سيُترك ايضاً للمجلس الجديد للنظر فيه] .

وقد تم انعقاد الدور الأول في هذا الفصل التشريعي في يوم ١٩٦٧/٢/٧ برئاسة السيد احمد زيد السرحان .

وعقد المجلس خلال هذا الدور ، على قصر مدته ، ٣٥ جلسة كان من إنجازاته فيها فضلا عن دراسة الخطاب الأميري وإعداد الجواب عليه إقرار ٣٧ مشروع قانون من بينها قوانين

الجيش ، واتفاقية تنفيق العوائد بين الحكومة وبعض شركات النفط وتحصيل ضريبة الدخل الكويتية المستحقة على بعض شركات النفط وربط الميزانية العامة للدولة ، بالاضافة إلى ٨٢ سؤالا ورد الجواب على ٧٩ منها ، وإلى ٥٤ اقتراحاً برغبة اتخذ المجلس في خمسة منها قرارات برغبة إلى الحكومة ، وخمسة طلبات مناقشة لموضوعات عامة نظرها المجلس ، وخمسة مراسيم بقوانين مقدمة من الحكومة نظر المجلس ثلاثة منها .

وقد واكبت دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثاني أحداث وقائع وقضايا داخلية وعربية ودولية اتسمت بطابع يخرج عن المألوف ، ترتب عليها إثارة ضروب جديدة عسيرة الحل من المشكلات الخطيرة التي تتطلب معالجة غير هينة ، ومواجهات مبتكرة ، ومع ذلك فقد استطاع المجلس ، أن يتخطاها في يسر وأمان بروح ديموقراطية هادئة حكيمة ، ولم تذهله المفاجئات ، أو تقعده عن سرعة اتخاذ القرار ، لأن توقعها كان في حسبانه ، عن بعد نظر منه .

وقد عقد المجلس خلال هذا الدور منذ افتتاحه في يوم ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ ستين جلسة ، انجز فيها الجواب على الخطاب الأميري الذي أفرد له حظاً موفوراً من الجلسات الخاصة لما ينطوي عليه من إحاطة بالسياسة العامة للدولة في شتى المجالات، وتعبير عن آمال الشعب وأمانيه ، كما أقر قوانين الميزانيات العامة جميعها ، وفي مقدمتها ميزانية الدولة ، وعدداً من الاتفاقيات العربية والدولية ، من بينها اتفاقية إنشاء منظمة عربية للأقطار المصدرة للنفط ومجموعة من القوانين الهامة منها قوانين المساعدات العامة ، وتثمين بيوت السكن الخاص ، وزيادة رأسمال شركة البترول الوطنية ، والنقد الكويتي ، ونظام قوة الشرطة ، وقوانين العمل ، وقانون المحاماة ، وغيرها .

ونظر المجلس عدداً من الاقتراحات برغبات التي تقدم بها الأعضاء فاستجاب إلى تحقيق ما تضمنه الكثير منها في مختلف المجالات ، كما عنى ببحث قدر غير يسير من العرائض والشكاوي من خلال اللجنة المختصة بذلك ، وأوفاها حقها فيما أوصى به في شأنها . وقدم الأعضاء من الأسئلة مائة وأربعة وعشرين سؤالا وردت الأجوبة عليها جميعاً من الحكومة .

ومما يسجل بالاعتزاز للشعبة البرلمانية الكويتية أنها حققت ، في زمن وجيز ، ومن خلال تعاونها مع الشعب البرلمانية العربية الأخرى ، نجاحاً بالغ الأثر في مجال نشاطها ، بابراز

وتصحيح العديد من الحقائق والوقائع الجوهرية في خصوص الموقف العربي ، مما كان أمرها خافياً أو كانت مجهلة أو محرفة ، وذلك بشرح القضايا العربية للرأي العام العالمي ، وعلى مستوى الشعوب والساسة ، بأسلوب التجرد والحياد العلمي النـزيه المقنـع الذي ينفـذ إلى القلوب ويستقر بوضوح في الأذهان .

وبحلول دور الانعقاد العادي الثالث من هذا الفصل التشريعي عاصرته ظروف جعلت مجلس الأمة ، يعيش لا لنفسه بل لأمته في الكويت وخارجها وللانسانية في مجموعها ، ويتحمل غاية الجهد لانجاز أقصى ما يسعه في سبيل الصالح العام سواء لأبناء هذا البلد أو للأمة العربية والاسلامية من تشريعات ومعاهدات وصلات ، ومن دعم مادي وأدبي على مختلف المستويات وفي شتى المناسبات ، وتوطيد لأواصر الكويت بأشقائه العرب ، وعلاقاته بدول العالم والمنظمات الدولية ، خدمة للتعايش السلمي وللسلام العالمي . وفي هذا المضمار الدولي أدى وفد الشعبة البرلمانية الكويتية دوراً مشرفاً في المؤتمر البرلماني الـدولي السادس والخمسـين ، ثم في الدورة الرابعة بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي . وان نشاط الوفد في كلا المجالين موضع تقدير الكثير من الوفود البرلمانية الأخرى . كما أن أمانة سر المنظمـة الدوليـة المذكـورة قد خصت الكويت بالذكر وأشادت بانفتاحها على العالم وتفهمها لمشاكل الدول الأخرى .

وقد عقد المجلس خلال هذا الدور منذ افتتاحه في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ ، (٤٩) جلسة أصلية ومستمرة ، وكانت مـوضوعـات جداول الأعمـال لتلك الجلسات في تصـاعد مستمر ، يقابلها في تصاعدها هذا مزيد متكافىء من مواجهة المجلس لدقائق الأمور واضطلاعه بـالمسئوليـات حتى بلغ مجموع مـا أنجزه من مشـروعات القـوانين (٣٢) مشـروعاً ، ومن الاقتراحات برغبات (٤١) اقتراحاً ، ومن الأسئلة (٩٢) سؤالا ، ومن موضوعات المناقشة خمسة مواضيع .

وكان من بين هذه المنجزات ، الجواب على الخطاب الأميري ، وقوانين الميزانية العامة للدولـة ، والميزانيـات المستقلة والملحقة ، وقـوانين الـدعم العربي ، والمعـاهدات العـربيـة والدولية ، وتحديد أمـلاك الدولـة خارج خط التنـظيم العام ، والعمـل في قطاع الأعمـال النفطية ، واستكمال تثمين بيوت السكن الخاص ، ومحكمة أمن الدولة ، وتنظيم تراخيص المحلات التجارية .

وقد اقترن دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي ذاته باحساس بتطلع الأمة العربية في كل أقطار الوطن العربي إلى استقرار تجربة الكويت في ممارسة الحياة النيابية ، وإلى حصيلة عملها في المجالين الداخلي والخارجي ، ونظر العالم إليها كمجددة في هذا المضمار ، ومن أجل هذا حرص المجلس في نصرة قضية الحق العربي ، والدفاع عنه على لسان مندوبيه في مختلف المحافل والاجتماعات والمؤتمرات البرلمانية الدولية ، واعتماد المبالغ اللازمة من إيرادات الدولة لمواجهة الأعباء والتبعات المالية التي ارتضت الكويت تحملها في هذا السبيل . وبذلك وقفت الكويت ممثلا في مجلسه النيابي في دعم الصمود وصلابته في التمسك بالحق العربي ، ورفضه الاستسلام للعدوان .

وعلى نطاق العلاقات الدولية شارك المجلس حرص الحكومة على توثيق صلات الكويت بالدول الأخرى عامة ، وبالمنظمات الدولية خاصة ، وعمل على دعم كل ما من شأنه إحقاق الحقوق بين الدول ، والحفاظ على السلام العالمي ، واحترام حقوق الانسان ، وحق تقرير المصير .

وقد عقد المجلس على امتداد هذا الدور الذي بدأت أولى جلساته في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ (٤٧) جلسة أصلية ومستمرة ، أقر خلالها (٣٥) مشروع قانون من بينها قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية الدولة بمبلغ خمسة ملايين دينار بشأن الأعمال الاضافية ، وقانون بتنظيم قيد المواليد والوفيات ، وقانون تنظيم أعمال البريد ، وقانون دعم العمل الفدائي وتحرير الأرض العربية ، وقانون تثمين واستملاك الأراضي المستغلة وشبه المستغلة ضمن مشاريع الدولة ، وقانون بالموافقة على اتفاق النقل الجوي المنتظم بين الكويت وسويسرا ، وقانونان بشأن تعديل قانون انتخابات اعضاء مجلس الأمة ، وقوانين الميزانيات المستقلة والملحقة ، وقانون بشأن تحصيل ضريبة الدخل المستحقة على شركات النفط العاملة في البلاد على دفعات مسبقة ، وقانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء .

وقد قدم الاعضاء (٧٤) سؤالا ورد الجواب على (٧٣) منها ، كما أصدر المجلس (٢٥) قرارا برغبة إلى الحكومة ، ونظر سبعة طلبات مناقشة لموضوعات عامة .



الشيخ صباح السالم في افتتاح أحد ادوار مجلس الامة الثاني

مجلس الأمة
الثالث

من ٢٣/١/١٩٧١
حتى ٨ /١/١٩٧٥



رئيس مجلس الأمة الثالث السيد خالد صالح الغنيم

وفي ٢٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٧١ اجريت انتخابات مجلس الأمة الثالث وقد اتسمت العملية الانتخابية بزيادة التنافس وتعدد المرشحين وزيادة اقبال الناخبين لتزايد الوعي الانتخابي والاهتمام الكبير بمجلس الأمة باعتباره السلطة التشريعية اولا وبوصفه منبراً مسموع الصوت من منابر الرأي العام ثانيا ، فضلا عن كونه حلقة وصل بين السلطة والمواطنين ثالثاً . . وقد جاءت نتائج الانتخابات على النحو التالي :

الدائرة الاولى ـ الشرق :ـ

	عدد الاصوات
١ ـ ابراهيم علي يوسف خريبط	٨٩٠
٢ ـ يوسف السيد هاشم الرفاعي	٨٨١
٣ ـ سيد احمد سيد عابد الموسوي	٨٣٥
٤ ـ عيسى عبدالله بهمن	٧٧٠
٥ ـ حسن جوهر حيات	٧٠٢
٦ ـ محمد حسين علي قبازرد	٦٣٥
٧ ـ حيدر عبدالله بن نخيّ	٥٧٨
٨ ـ عبدالله علي دشتي	٥٥١
٩ ـ اسماعيل علي دشتي	٤٩٥
١٠ ـ خالد خلف التيلجي	٣٤٩
١١ ـ نجف حيدر عبدالله بهمن	١٧٣

الدائرة الثانية ـ القبلة :ـ

	عدد الاصوات
١ ـ سالم خالد المرزوق	٣٥٦

٢ ــ علي ابراهيم المواش	٣٤٠
٣ ــ ابراهيم محمد عبدالعزيز الميلم	٣٣١
٤ ــ سليمان يوسف الذويخ	٢٩٩
٥ ــ علي محمد ثنيان الغانم	٢٩١
٦ ــ عبدالله احمد السميط	٢٤٧
٧ ــ بدر محمد عبدالعزيز الميلم	١٥٩
٨ ــ براك عبدالمحسن المطير	١٣٨
٩ ــ خالد صالح محمد العتيقي	١٠٨
١٠ ــ عبدالله السعد الحمود الرشيد	٧٣
١١ ــ غانم مبارك العميري	٧١

الدائرة الثالثة ـ الشويخ :ـ

	عدد الأصوات
١ ــ خالد صالح الغنيم	١١٧١
٢ ــ فلاح مبارك الحجرف	٨٧٣
٣ ــ حمد مبارك العيار	٨٤٣
٤ ــ ناصر محمد ناصر الساير	٧٥١
٥ ــ محمد ضيف الله العنزي	٧٤٤
٦ ــ عبدالله الفهد اللافي الشمري	٦٣٠
٧ ــ يوسف مجيم العبد الله الشلال	٥٨٧
٨ ــ غازي تركي عياد القهيدي	٥٨٣
٩ ــ هيف سعد الحجرف	٥٨٠
١٠ ــ لافي فهد اللافي الشمري	٥١٤
١١ ــ مريخان سعد العجمي	٤٤٩
١٢ ــ مطلق محمد صعصيع الشليمي	٤٢٠
١٣ ــ صالح سعود المطيران	٣٥٧

١٤ ــ مطلق نصار الشريعان	٣٥٦
١٥ ــ محمد عبدالله الشعلان	٣٥٥
١٦ ــ عبدالله عبدالمحسن الهشام	٣٤٤
١٧ ــ رشيد ظهير العنزي	٣٢٢
١٨ ــ مناحي بحير مناحي العنزي	٣١٤
١٩ ــ بندر سعد اللافي	٢٩٥
٢٠ ــ خالد سعود العويهان العنزي	٢٩١
٢١ ــ عبدالله مطر المصيريع	٢٧٢
٢٢ ــ سعد نمر عودة البذالي	٢٥٠
٢٣ ــ محمد حمد شنوف الماجد	٢٤٤
٢٤ ــ سفاح شنوف الراشد البذال	٢٣٠
٢٥ ــ خلف عبدالله جفين الرشيدي	٩٦

الدائرة الرابعة ـ الشامية :ـ

	عدد الاصوات
١ ــ يوسف خالد المخلد	١٠٩٣
٢ ــ محمد حمد ناصر البراك	٨٦٧
٣ ــ عبدالكريم الجحيدلي	٧٥٥
٤ ــ عباس حبيب مناور	٧٣٨
٥ ــ غنام الجمهور المطيري	٧٣٤
٦ ــ ناصر مطلق المجمعي	٧١٢
٧ ــ خالد نزال الرشيد	٦٤١
٨ ــ فيصل بندر وطيان	٥٣١
٩ ــ محمد سعود النمران	٥١٧
١٠ ــ عبدالله العيبان	٥٠٥
١١ ــ سعيد عوض الرشيدي	٤٤٥

١٢ ـ خالد عقاب الأشهب	٤٣٠
١٣ ـ حمدان نزال الرشيد	٤٠٣
١٤ ـ صالح خالد الجاسر	٣٤٧
١٥ ـ عامر منيع الديحاني	٢٦٧
١٦ ـ صياح شايع صياح	٢٥٧
١٧ ـ شبيب جعيلان الدغباس	٢٤٣
١٨ ـ متعب عبيد راشد المطيري	٢٤٣

الدائرة الخامسة ـ كيفان :ـ

	عدد الاصوات
١ ـ خالد المسعود الفهيد	١٣٤٠
٢ ـ بدر ضاحي العجيل	١٠٨٨
٣ ـ ناصر صنهات العصيمي	٩٢٠
٤ ـ محمد عبدالمحسن العصيمي	٨١١
٥ ـ جاسم اسماعيل جمعة	٨٠٣
٦ ـ سعود عبدالعزيز العمر	٧٧٨
٧ ـ خلف هضيبان العتيبي	٧١٦
٨ ـ راشد طاحوس الشديد	٥٦٥
٩ ـ حمود ناصر الجبري	٥٤٧
١٠ ـ خالد محمد شديد	٥٢٢
١١ ـ حمود عبد الله العتيبي	٤٦٤
١٢ ـ عبدالرزاق عبدالحميد الصانع	٤٥١
١٣ ـ محمد ضيف الله العتيبي	٢٢٤
١٤ ـ محمد راشد عبدالله الفرحان	٨١

الدائرة السادسة ـ القادسية :ـ

	عدد الاصوات
١ ــ راشد عبدالله الفرحان	٧٣٠
٢ ــ محمد احمد الرشيد	٧١٧
٣ ــ مبارك عبدالعزيز الحساوي	٥٩٨
٤ ــ احمد يوسف النفيسي	٥٧٠
٥ ــ عبدالله محمد النيباري	٥٥٠
٦ ــ يوسف عبدالعزيز الوزان	٥٠٤
٧ ــ احمد خالد الفوزان	٣٩٩
٨ ــ راشد ابراهيم اسماعيل	٣٩٧
٩ ــ يوسف غنام الرشيد	٣٣٩
١٠ ــ عبدالله علي جعفر	٣٢٢
١١ ــ احمد النايف الخليفي	٣٠٩
١٢ ــ اسماعيل عبدالرحيم العوضي	٣٠٨
١٣ ــ حسن محمد حسن	٢٩٣
١٤ ــ عيسى يوسف عبدالجليل	٢٣٤
١٥ ــ ناصر السعد العلي العبيدي	٢١٥
١٦ ــ عبدالمحسن احمد العريفان	٢٠٨
١٧ ــ راشد احمد عبدالله الهاجري	١٦٣
١٨ ــ فهد عبدالرحمن المعجل	١٤٤
١٩ ــ فهد صالح اسماعيل	٨٩
٢٠ ــ عبدالعزيز محمد المطر	٥٩

الدائرة السابعة ـ الدسمة :ـ

	عدد الأصوات
١ ــ بدر عبدالله المضف	٨٢٥

٢ ــ عبداللطيف الكاظمي	٧٦٧
٣ ــ عبدالمطلب الكاظمي	٧٤٩
٤ ــ خالد مشاري الروضان	٧٤٦
٥ ــ يوسف صالح الرومي	٨٢٨
٦ ــ خالد راشد بورسلي	٧١٧
٧ ــ حسين مكي الجمعة	٧٠٨
٨ ــ مشاري هلال المطيري	٧٠١
٩ ــ ابراهيم المطوع	٦٨١
١٠ ــ عبدالجليل سيد بهبهاني	٤٧١
١١ ــ احمد سلمان الأستاذ	٤١٣
١٢ ــ جواد يوسف	٢٤٥
١٣ ــ علي حسين علي دشتي	٢٣٧
١٤ ــ حسن علي بارون	١٤٩
١٥ ــ علي حسين علي قبازرد	٨٤

الدائرة الثامنة ـ حولي :ـ

	عدد الأصوات
١ ــ الدكتور احمد الخطيب	٧٦٩
٢ ــ عبدالعزيز المساعيد	٦١٢
٣ ــ علي عبدالله الحبشي	٥٧٦
٤ ــ سامي احمد المنيس	٥٣٨
٥ ــ علي صالح فضالة	٤٣٦
٦ ــ سليمان خالد المطوع	٤١٨
٧ ــ احمد عبداللطيف العبدالجليل	٣٣٦
٨ ــ محمد مساعد الصالح	٣٣٢
٩ ــ يوسف سالم الجيران	٢٧٥

١٠ ــ حسين صقر عبداللطيف	٢٧٢
١١ ــ غانم يوسف الشاهين	٢٥٣
١٢ ــ جاسر خالد الجاسر	٢٢٠
١٣ ــ خالد عبداللطيف المسلم	١٨٩
١٤ ــ ناصر علي المعيلي	١١٩
١٥ ــ محمد خالد المرشاد	١١١
١٦ ــ حمد محمد العسكر	٩٤
١٧ ــ مساعد العبدالرزاق العبد الجليل	٥٠

الدائرة التاسعة ـ السالمية :ـ

	عدد الأصوات
١ ــ راشد عوض الجويسري	١٠١٣
٢ ــ مرضي عبدالله الأذينة	٩٨٦
٣ ــ علي ثنيان الأذينة	٩٥٠
٤ ــ محمد وسمي ناصر السديران	٩٢١
٥ ــ جمعان الحريتي	٨٨٠
٦ ــ فالح حمود الصويلح العازمي	٧٩٢
٧ ــ سالم غانم مزعل الحريص	٧٠٩
٨ ــ سالم عبدالله الحماد	٥٨٦
٩ ــ علي سعود البسيس	٢٩٨
١٠ ــ مسلم حمود الهدبة	٢٧٩
١١ ــ خلف راشد المشعوف	٢٣٩
١٢ ــ مجبل مطلق الرميضي	٢١٣
١٣ ــ عيد محمد براك الشمالي	١٩٥
١٤ ــ محمد حسن حامد الأستاذ	١٢١
١٥ ــ علي عيسى محمد علي حسن	١١٦
١٦ ــ محمود علي غلوم حسين	١١٢

١٧ ــ محمد شايع فهد العازمي	٨٦
١٨ ــ محمد عبدالرزاق النصر الله	٥٩

الدائرة العاشرة ـ الاحمدي

	عدد الأصوات
١ ــ خالد عجران حسين جابر	١١٦٨
٢ ــ مسعود سعد هملان الهملان	١٠٤١
٣ ــ سلطان سلمان العجمي	١٠٢٦
٤ ــ سعد فلاح طامي	٨٩٩
٥ ــ عبدالله حمد العجمي	٨٢١
٦ ــ مبارك عبدالله الدبوس	٨٠٩
٧ ــ حزام فالح حزام الميع	٨٠٣
٨ ــ راشد سيف الحجيلان	٧٦٩
٩ ــ علي فهد العدواني	٧٤٩
١٠ ــ مبارك رجعان راعي الفحماء	٧٤٠
١١ ــ خليفة راشد العازمي	٧٢٤
١٢ ــ علي غانم الدبوس	٦٩٤
١٣ ــ مفلح فرحان النامي العازمي	٦١٧
١٤ ــ سالم حمدان العدواني	٦٠٠
١٥ ــ خليفة طلال الجري	٥٩٩
١٦ ــ عجنان قبلان داحي	٥٩٢
١٧ ــ حميدي مطلق العدواني	٥٣٤
١٨ ــ خميس طلق عقاب	٤٩٨
١٩ ــ رجا عبدالله العازمي	٤٨٣
٢٠ ــ عبدالله ناصر شنوف	٤٣٤
٢١ ــ مضف سالم المضف	٤٣٣

٢٢ ــ هاضل سالم هاضل الجلاوي	٤٢٧
٢٣ ــ ناصر منصور الغصين الدوسري	٣٨٣
٢٤ ــ سعود الهبيدة	٣٦٠
٢٥ ــ مشبب جلال السهلي	٣٣١
٢٦ ـ سالم سعود العبد الرزاق	٣٢٥
٢٧ ــ مبارك عبدالله الجميعة	٢٨٥
٢٨ ــ سالم عبدالله الجميعة	٢١٥
٢٩ ــ حمد جديع العجمي	١٣٦
٣٠ ــ سعود علي المري	١٣٦
٣١ ــ عبدالعزيز محمد المجمد	٥٥

مجموع الناخبين :ـ

الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين
الأولى ـ الشرق	٣١٣٩
الثانية ـ القبلة	١٤٣٣
الثالثة ـ الشويخ	٥٣١٢
الرابعة ـ الشامية	٦٥٠٢
الخامسة ـ كيفان	٤٧٠٩
السادسة ـ القادسية	٣٠٧٣
السابعة ـ الدسمة	٢٩١٢
الثامنة ـ حولي	٢٤٨٩
التاسعة ـ السالمية	٣٥٥٣
العاشرة ـ الأحمدي	٧٥٢٧
المجموع الكلي للناخبين	**٤٠٦٤٩**

وقد تشكل المجلس النيابي من الاعضاء المتخبين ومن الاعضاء الوزراء ، على النحو التالي :ـ

١ ـ السيد العضو ابراهيم علي يوسف خريبط	
٢ ـ السيد العضو ابراهيم محمد عبدالعزيز الميلم	
٣ ـ السيد العضو أحمد السيد عابد محمد الموسوي ؟	
٤ ـ السيد العضو الدكتور أحمد محمد الخطيب	
٥ ـ السيد العضو أحمد يوسف عبدالله النفيسي	
٦ ـ السيد العضو بدر ضاحي العجيل	
٧ ـ السيد العضو بدر عبدالله الجاسم المضف	
٨ ـ سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح	ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء
٩ ـ السيد العضو جاسم اسماعيل جمعة الياسين	
١٠ ـ سعادة جاسم خالد داود المرزوق	وزير العدل ووزير التربية بالوكالة ثم عين وزيرا للتربية بتاريخ ١٩٧١/١١/١٥
١١ ـ السيد العضو جمعان محمد ناصر الحريتي	
١٢ ـ السيد العضو حسن جوهر حيات	
١٣ ـ سعادة حمد مبارك حمد العيار	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
١٤ ـ سعادة حمود يوسف النصف	وزير الأشغال العامة
١٥ ـ سعادة خالد سليمان العدساني	وزير التجارة والصناعة
١٦ ـ سعادة خالد صالح الغنيم	رئيس مجلس الأمة
١٧ ـ السيد العضو خالد عجران حسين جابر	
١٨ ـ السيد العضو خالد المسعود الفهيد	
١٩ ـ السيد العضو خالد مشاري عبدالله الروضان	
٢٠ ـ سعادة راشد عبدالله أحمد الفرحان	وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية
٢١ ـ السيد العضو راشد عوض مطلق الجويسري	
٢٢ ـ السيد العضو سالم خالد داود المرزوق	
٢٣ ـ السيد العضو سامي أحمد عبدالعزيز المنيس	
٢٤ ـ سعادة الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح	وزير الداخلية والدفاع

٢٥ ـ السيد العضو سعد فلاح طامي

٢٦ ـ السيد العضو سلطان سلمان سلطان

٢٧ ـ السيد العضو سليمان يوسف صالح الذويخ

٢٨ ـ سعادة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح — وزير الخارجية ووزير الاعلام بالوكالة

٢٩ ـ السيد العضو عباس حبيب مناور

٣٠ ـ سعادة عبدالرحمن سالم العتيقي — وزير المالية والنفط

٣١ ـ سعادة الدكتور عبدالرزاق مشاري العدواني — وزير الصحة العامة

٣٢ ـ سعادة عبدالعزيز حسين — وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

٣٣ ـ سعادة عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي — وزير البريد والبرق والهاتف ووزير الكهرباء والماء بالوكالة

٣٤ ـ السيد العضو عبدالعزيز فهد المساعيد

٣٥ ـ السيد العضو عبدالكريم هلال الجحيدلي

٣٦ ـ السيد العضو عبداللطيف الكاظمي

٣٧ ـ السيد العضو عبدالله حمد الهاشمي

٣٨ ـ السيد العضو عبدالله محمد النيباري

٣٩ ـ سعادة عبدالله يوسف الغانم — عين وزيرا للكهرباء والماء بتاريخ ٧١/١١/١٥

٤٠ ـ السيد العضو عبدالمطلب الكاظمي

٤١ ـ السيد العضو علي ابراهيم المواش

٤٢ ـ السيد العضو المرحوم علي ثنيان صالح الأذينة — توفي وأعلن خلو محله بتاريخ ٧١/١٢/١١

٤٣ ـ السيد العضو علي صالح الفضالة

٤٤ ـ السيد العضو علي عبدالله أحمد الحبشي

٤٥ ـ السيد العضو علي محمد ثنيان الغانم

٤٦ ـ السيد العضو عيسى عبدالله محمد بهمن

٤٧ ــ السيد العضو غنام علي حمدان الجمهور

٤٨ ــ السيد العضو فالح حمود الصويلح — فاز بانتخابات فرعية بتاريخ ٧٢/٢/٩

٤١ ــ السيد العضو فلاح مبارك الحجرف

٥٠ ــ السيد العضو مبارك عبدالعزيز الحساوي

٥١ ــ السيد العضو محمد أحمد الرشيد

٥٢ ــ سعادة محمد أحمد عبداللطيف الحمد — عين وزيرا للعدل بتاريخ ٧١/١١/١٥

٥٣ ــ السيد العضو محمد حمد ناصر البراك

٥٤ ــ السيد العضو محمد ضيف الله القحص

٥٥ ــ السيد العضو محمد عبدالمحسن فراج العصيمي

٥٦ ــ السيد العضو محمد وسمي الناصر السديران

٥٧ ــ السيد العضو مرضي عبدالله راضي الأذينة

٥٨ ــ السيد العضو مسعود سعد هملان الهملان

٥٩ ــ السيد العضو ناصر الصنهات ساير العصيمي

٦٠ ــ السيد العضو ناصر محمد ناصر الساير

٦١ ــ السيد العضو يوسف خالد المخلد — نائب رئيس مجلس الأمة

٦٢ ــ السيد العضو يوسف صالح الرومي

٦٣ ــ السيد العضو يوسف السيد هاشم الرفاعي

وفي ١٠ فبراير ١٩٧١ افتتح الشيخ صباح السالم الصباح الدور الاول لانعقاد الفصل التشريعي الثالث لمجلس الأمة وقد انتخب السيد خالد صالح الغنيم رئيساً للمجلس بينما انتخب السيد يوسف خالد المخلد نائباً للرئيس . وقد استكمل المجلس أدوار انعقاده الدستورية حيث عقد جلسته الختامية يوم ٨ يناير ١٩٧٥ .

تميز دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثالث ، على قصر مدته ، بانجاز قدر من الاعمال يفوق في كمه ومعطياته ما كانت لتتيحه عادة مثل هذه الفسحة الوجيزة من الزمن .

وقد عقد المجلس خلال الشهور القليلة التي انحصر فيها المجال الزمني لنشاطه ثلاثين جلسة أقر فيها سبعة وعشرين مشروع قانون ، بعد دراستها في لجانه المتخصصة ومناقشتها في جلساته العامة ، وكان من بينها : قانون الوصية الواجبة ، وقانون في شأن السابقة الجزائية الأولى ، وإقرار المرسوم بقانون الخاص باتفاقية الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وقانون تحديد الدوائر الانتخابية ، وقانون في شأن إيجار العقارات والاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ، وقانون بالموافقة على الاتفاق الاقتصادي الموقع بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية العربية السورية ، وقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ ، وقوانين الميزانيات المستقلة والملحقة ، وقانون برفع رأسمال بنك التسليف والادخار إلى ٣٥ مليون دينار لاستملاك المواقع والأجزاء غير المستملكة من شبكة الطرق الرئيسية .

وقدم الاعضاء ، خلال هذا الدور ، مائة وثلاثة وعشرين سؤالا ، وردت اجابة الحكومة على مائة وتسعة عشر منها . ونظر المجلس في الفترة ذاتها ستة موضوعات عامة طرحت للمناشة ، كما تبنى اثنى عشر قراراً برغبة ابلغ رأيه فيها الى الحكومة ، كل اولئك بخلاف التوصيات العديدة التي الحقها بالقوانين وبخاصة قانون الميزانية العامة للدولة الذي اردفه وحده باثنتين وعشرين توصية .

وقد بلغ مجموع الجلسات التي عقدها المجلس في دور الانعقاد العادي الثاني من هذا الفصل التشريعي تسعاً وخمسين جلسة ناقش المجلس خلالها العديد من مشروعات القوانين والتقارير التي قدمتها إليه لجانه المختلفة عن هذه المشروعات ، وانتهى إلى الموافقة على ثلاثة وخمسين مشروعاً منها هي اليوم قوانين نافذة ، ومن أكثرها أهمية : القوانين الخاصة بتعديل جداول مرتبات الموظفين والمستخدمين والعمال الكويتيين وفئات العلاوة الاجتماعية المقررة لهم ، وتعديل جداول مرتبات رجال الجيش ورجال قوة الشرطة والحرس الوطني وزيادة العلاوات الاجتماعية المقررة لهم ، ومنح علاوة اجتماعية لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ، وزيادة العلاوة الاجتماعية بالنسبة للموظفين والمستخدمين والعمال غير الكويتيين ومرتبات ذوي الرواتب المقطوعة ، وقانون باعتماد المبالغ اللازمة لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل ـ لبند المساعدات ـ وقوانين خاصة بتعديل قانون المطبوعات والنشر ، وقانون انتخابات اعضاء مجلس الأمة ، وقانون محكمة التمييز ، وقانون بنك العيون ، والقانون الخاص باعتماد

المبالغ اللازمة لتعويض المواطنين من حملة سندات القسائم السكنية ، وقانون بلدية الكويت الجديد ، وقوانين الدعم لدولتي العراق وسوريا الشقيقتين ، والقانون الخاص باغاثة المتضررين من جراء العدوان الاسرائيلي في لبنان وسوريا من مواطني البلدين ومن الفدائيين ، والعديد من الاتفاقات العربية والدولية ومنها اتفاقية انشاء الشركة العربية للملاحة بين الدول العربية ، والاتفاق الاقتصادي بين الكويت والسودان ، والاتفاقية الخاصة بانشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والاتفاق التجاري بين الكويت ويوغسلافيا ، وقوانين الميزانية العامة للدولة وغيرها من الميزانيات المستقلة والملحقة .

وكان عدد الاسئلة التي تقدم بها الاعضاء مائة وأربعة وعشرين سؤالا ، وردت إجابة الحكومة على مائة وثلاثة وعشرين منها . كذلك نظر المجلس عشرة طلبات مقدمة من بعض الأعضاء لمناقشة موضوعات عامة مختلفة ، كما أقر تسعة عشر اقتراحاً برغبة مقدمة من الاعضاء أو واردة من اللجان ، فضلا عن التوصيات العديدة التي أقرها ملحقة بالقوانين .

وإذا كان هذا هو مجمل نشاط المجلس في دور الانعقاد المذكور في المجال الداخلي ، فان نشاطه على الصعيد الدولي ايضا متعدد . فبعد أن اشترك وفد شعبته البرلمانية في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في فنزويلا في أبريل سنة ١٩٧١ ، توالى تباعاً اشتراك وفد آخر في مؤتمر باريس ، فوفد ثالث في اجتماع الكاميرون ، ثم وفد رابع في مؤتمر روما . وقد حرصت وفود المجلس جميعاً على القيام بدور بالغ الأهمية في توطيد صلات الكويت بالدول الأخرى ولا سيما الدول العربية الشقيقة . كما استقبل المجلس في الكويت زيارات وفود برلمانية متعددة ، وزار وفد برلماني كويتي دولتي بولندة وتشيكوسلوفاكيا ، ووفد آخر دولتي إيطاليا والنمسا ، ووفد ثالث الجمهورية العربية السورية ، ورابع جمهورية مصر العربية ، وقد أثمر تبادل هذه الزيارات مع الدول عامة والدول العربية خاصة نتائج طيبة ، وحقق نجاحاً ملحوظاً ، وكانت هذه الزيارات فرصة مؤاتية لتجديد السعي لانشاء الاتحاد البرلماني العربي .

ولقد كان للجان المجلس ، ولأمانته العامة ، ولسائر أجهزته ، وجميع من حملوا أعباء العمل فيه طوال هذا الدور من أدوار انعقاده العادي ، فضل المعاونة في إنجاز أعماله بكفاءة وجد وإخلاص .

أما دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي ذاته فقد استهل بالجواب على

الخطاب الأميري في مطلعه ، واختتم باقرار الميزانيات العامة في نهايته ، وكلاهما مظهر من مظاهر الرقابة البرلمانية المقررة للمجلس النيابي . وكان من أبرز إنجازاته في هذا الدور إقرار مشروع قانون إنشاء المحكمة الدستورية الذي يعتبر بحق العماد التكميلي الأمثل للدستور منذ بدء العمل به في يناير سنة ١٩٦٣ .

ومما يحمد للمجلس في هذا الدور تلك المناقشات البناءة حول موضوع المشاركة النفطية ، التي اتخذت الحكومة حيالها موقفاً حازماً مشرفاً ، صيانة لمصلحة البلاد القومية في مصدر ثروتها الأول ودعامة نهضتها وتقدمها .

ولقد أقر المجلس مشروعات القوانين التي صدرت خلال هذا الدور وأخصها الاتفاقية الخاصة بانشاء الشركة العربية لنقل البترول ، وميثاق المؤتمر الاسلامي ، وقانون الدعم السوري ، والقانون الخاص بتعزيز الدفاع عن البلاد بمبلغ أربعمائة واثنين وعشرين مليون دينار في ميزانية خاصة لمدة سبع سنوات ، وكان مسك الختام اقرار القانونين الخاصين بالتعاون بين الكويت وكل من دولة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة ، هذا بالاضافة إلى عدد من القرارات والرغبات التي تهم المواطنين وترتبط بها مصالحهم .

وقد كان الخطاب الأميري فاتحة دور الانعقاد العادي الرابع من هذا الفصل التشريعي ، وجرت مناقشته وتم إعداد الجواب عليه في مقدمة المهام التي عني بها المجلس ، كما كانت هذه المناسبة فرصة للتعبير عن ملاحظات النواب على سياسة العمل الحكومي في جملته وأهم تفصيلاته . وهذا الضرب من الرقابة في مستهل الدور تقابله الرقابة المالية والادارية في خاتمته من خلال قانون الميزانية العامة للدولة والقوانين الخاصة بسائر الميزانيات المستقلة والملحقة ، وهي التي نالت من اهتمام المجلس وعنايته نصيباً وافراً .

وفيما بين هاتين المناسبتين زخرت جداول الأعمال المتعاقبة بالعديد من البنود ، ما بين مشروعات قوانين ورغبات وأسئلة واستجوابات وغير ذلك مما لمس مواطن الأهمية الحيوية للكويت على الصعيدين الداخلي والقومي .

وقد ارتفع مجموع الجلسات التي عقدها المجلس لمتابعة نظر البنود المتقدمة خلال هذا الدور إلى ٧٤ جلسة ، وبلغ عدد الأسئلة التي تقدم بها الاعضاء ١٦٦ سؤالا ، وردت إجابات الوزارات على ١٦٠ منها . أما الاستجوابات فكانت ثلاثة نوقشت على مدى ثماني جلسات ،

ووصلت جملة اقتراحات الاعضاء برغبات إلى ٥٥ اقتراحاً أقر المجلس منها ١٤ اقتراحاً .

وتضمن هذا الدور ٥٧ مشروع قانون مقدمة من الحكومة ، و ٢٣ اقتراحاً بمشروعات قوانين تقدم بها الاعضاء . وقد أقر المجلس من هذا المجموع الكلي ٢٦ مشروعاً صدرت القوانين الخاصة بها ، ومن أهمها : القانون الخاص باتفاقية المشاركة النفطية ، وقانون الدعم المالي لمعركة التحرير العربية ، وقانون الاعتماد المالي لتخفيض اسعار السلع والمواد الضرورية ، وقانون انشاء صندوق التنمية العربي ، وقانون انشاء الهيئة العامة للاسكان ، وقانون بالموافقة على اتفاقية انشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ومساهمة دولة الكويت في صندوق الدعم العربي للدول الافريقية ، وقانون بالاذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام كحصة الكويت في اقراض الدول العربية المستوردة للبترول والمحتاجة إلى المساعدة ، وقانون ادارة اموال القصر ، وقانون زيادة رأسمال بنك التسليف والادخار ، وقانون الاعتماد اللازم لمواجهة غلاء المعيشة وارتفاع اسعار السلع والمواد الضرورية ، والقانون الخاص بالموافقة على الاتفاقية المتعلقة بانشاء الشركة العربية لبناء واصلاح السفن، وقانون تعديل التكملة الاجمالية لمشروعي مبنى الركاب الرئيسي بمطار الكويت الدولي والأندية الرياضية ، وقانون إنشاء قلادة مبارك الكبير ووسام الكويت، وكلها قوانين ترمي إلى تحسين الأحوال المعيشية والسكنية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود بوجه خاص ، والاسهام في المساعدة على التشييد والاصلاح والتعمير .

وفي المجال البرلماني العربي والدولي ، تم بمسعى الكويت بالاشتراك مع الدول العربية الشقيقة إخراج فكرة الاتحاد البرلماني العربي إلى حيز الوجود ، إذ بادر مجلس الأمة إلى قبول الاشتراك في المؤتمر التأسيسي الذي عقد في دمشق وتولى وضع مشروع لميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي . وقد وافق المجلس بالاجماع على هذا المشروع بجلسة ٣ من يوليه سنة ١٩٧٤ . هذا فضلا عن اشتراك وفد الشعبة البرلمانية الكويتية في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في دورته المنعقدة في رومانيا ، وعن قيام وفود الشعبة بدور مؤثر فعال في توطيد صلات الكويت الودية بالدول الأخرى ، حيث زارت الجمهورية العربية السورية في ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، وجمهورية تشاد في مارس سنة ١٩٧٤ ، وحيث استقبل المجلس في الكويت وفوداً برلمانية من اليابان في يناير سنة ١٩٧٤ ، ومن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في فبراير سنة ١٩٧٤ ، ومن مجلس السوفييت الأعلى في الشهر ذاته ، ومن الهند في يوليه سنة ١٩٧٤ .

وقد كان دور الانعقاد الخامس هو الحلقة المكملة للفصل التشريعي الثالث في حياة الكويت الدستورية البرلمانية التي غدت جزء لا يتجزأ من الكيان السياسي والاجتماعي لهذا البلد في ظل مجلسه المختار ذلك الصرح الذي تعلقت به آمال الشعب والذي كان في انتقاله من فصل تشريعي إلى آخر تفاؤل بتجديد دمائه تجديداً يضيف إلى عظة الماضي وتجربته ثقافة الحاضر وعلمه وخبرته ، ويزيده تدعيماً وثراء ورسوخاً .

مجلس الأمة

الرابع

من ٢٧/١/١٩٧٥

حتى ٢٩/٨/١٩٧٦



السيد خالد صالح الغنيم رئيس مجلس الامة الرابع

وفي يوم ٢٧ يناير جرت الانتخابات لاختيار اعضاء مجلس الأمة الرابع ، فكانت النتائج كالتالي :

الدائرة الأولى ـ الشرق :

	عدد الأصوات
١ ـ حبيب حسن جوهر حيات	٩٠٠
٢ ـ ابراهيم علي يوسف خريبط	٨١٣
٣ ـ عيسى عبدالله محمد بهمن	٧٣٨
٤ ـ اسماعيل علي حاجيه دشتي	٥٣٤
٥ ـ خالد خلف التيلجي	٥٠٤
٦ ـ سيد احمد سيد عابد محمد الموسوي	٤٥٦
٧ ـ فيصل منصور موسى المزيدي	٤٢٥
٨ ـ جاسم عبدالله محمد عبدالله	٤٢٠
٩ ـ عبداللطيف حسن علي الصراف	٣٩٢
١٠ ـ عبدالله حسن عبدالله كمشاد	٣٦٦
١١ ـ عبدالله علي حاجي دشتي	٢٩٦
١٢ ـ علي حسين محمد حسن دشتي	٢٨٥
١٣ ـ اسماعيل علي اسماعيل الجزاف	٢٥٧
١٤ ـ خليل ابراهيم شعبان	٢٥٤
١٥ ـ باقر اسد عبدالباقي اسد الله	١٥٧
١٦ ـ نجف حيدر عبدالله بهمن	٩٥
١٧ ـ حسن حسين علي كمال	٩٠
١٨ ـ علي عيسى محمد علي حسن	٦٢

١٩ ــ عبدالكريم عبدالله رمضان	٤٢
٢٠ ــ محمود علي غلوم حسين	٣٢
مجموع الناخبين :	٣٥١٥
مجموع المقترعين :	١٦٨٠

الدائرة الثانية ـ القبلة :ـ

	عدد الأصوات
١ ــ سالم خالد داود المرزوق	٦٧٤
٢ ــ احمد عبدالعزيز جاسم السعدون	٦٤٢
٣ ــ جاسم عبدالعزيز عبدالوهاب القطامي	٥٩٨
٤ ــ جاسم محمد عبدالمحسن الخرافي	٥٩٢
٥ ــ جاسم الحمد الصقر	٥٨٦
٦ ــ جاسم اسماعيل جمعة ياسين	٤٨٩
٧ ــ ابراهيم محمد عبدالعزيز الميلم	٤٨١
٨ ــ علي ابراهيم المواش	٤٣٦
٩ ــ عبدالمحسن ناصر عبدالمحسن السعيد	٤٠٦
١٠ ــ سليمان يوسف صالح الذويخ	٣٣٨
١١ ــ يوسف عبدالله راشد المجرن الرومي	٢٨١
١٢ ــ علي محمد ثنيان الغانم	٢٤١
١٣ ــ عبدالله سعود عبدالله النفيسي	٢٣٥
١٤ ــ عبدالوهاب صالح النمش	١٩٠
١٥ ــ عبدالعزيز فهد عبدالعزيز الفليج	١٦٩
١٦ ــ فيصل عبدالحميد الصانع	١٥٧
١٧ ــ محمد سعود الدخيل	١٥٢
١٨ ــ يعقوب يوسف ابراهيم العلي	١٢٩
١٩ ــ سعود عبدالعزيز الفوزان	١١٧

٢٠ ــ عبدالمحسن سعد العلي الفليج	٩٨
٢١ ــ عبدالعزيز عبدالله عبدالعزيز المليفي	٧٨
٢٢ ــ محمد ابراهيم ناصر النجدي	٣٤
٢٣ ــ فهد خليل ابراهيم القطان	٢٣
٢٤ ــ عبدالعزيز الحمد الصالح الدويخ	٢٠
٢٥ ــ يعقوب محمد احمد الفهد	١٩
٢٦ ــ صالح عبدالعزيز عبدالله المشوطي	١٤
٢٧ ــ عبدالرحمن حمد راشد الملا	١٠
مجموع الناخبين :	٢٩٢٨
مجموع المقترعين	١٩٩٤

الدائرة الثالثة - الجهراء :

	عدد الاصوات
١ ــ فلاح مبارك الحجرف	١٢٤٠
٢ ــ خالد صالح الغنيم	١٠٧٠
٣ ــ عبدالله فهد اللافي الشمري	٩٣٧
٤ ــ يوسف مجيم عبدالله الشلال العنزي	٩٢٢
٥ ــ محمد ضيف الله القحص العنزي	٩١٢
٦ ــ هيف سعد الحجرف	٨٩٠
٧ ــ مطلق نصار مطلق الشريعان	٦٧٠
٨ ــ خالد سعود فالح العويهان العنزي	٦٢٦
٩ ــ متعب سويد حطاب	٦١٨
١٠ ــ سفاح شنوف راشد البذالي	٥٨٦
١١ ــ عبدالله سعود مطني سعد الماجدي	٥٧٨
١٢ ــ مطلق محمد صعصيع الشليمي	٥٦٤
١٣ ــ بداح بدحان مهدي السليماني	٥٥٩
١٤ ــ رشيد مطلق ابو ظهير العنزي	٥٤٢

١٥ ــ عبدالله مطر المصيريع	٥٠٧
١٦ ــ فيصل محمد حمد العيار	٥٠٦
١٦م ــ محسن نصار محيلان الصليلي	٥٠٦
١٧ ــ بندر سعد اللافي الشمري	٤٥٧
١٨ ــ سعود سيف سعد الهدب	٣٧٤
١٩ ــ محمد عبدالله المحمد الشعلان	٣٢٩
٢٠ ــ علي عقاب سعيد الشمري	٣٠٨
٢١ ــ امصبح ماضي سديان التيسي	٢٨٩
٢٢ ــ علي مرشد العايد الشمري	٢٨٨
٢٣ ــ مليحان رمضان خلف الحربي	٢١٩
٢٤ ــ جاعد جالي خشيم الحربي	١٠٧
٢٥ ــ عبدالكريم محمد الحصم الرشيدي	٦٠
مجموع الناخبين :	٦١٥٦
مجموع المقترعين :	٣٦٢٠

الدائرة الرابعة ـ الفروانية :ـ

	عدد الأصوات
١ ــ ناصر مطلق هزاع الحمد الجعمي،	١١٣١
٢ ــ فيصل بندر وطيان الدويش	١١٠١
٣ ــ خالد نزال رشيد المعصب	١٠٨٢
٤ ــ عباس حبيب مناور	١٠٤٥
٥ ــ يوسف خالد المخلد المطيري	٩٦٦
٦ ــ محمد حمد ناصر البراك	٨٧٨
٧ ــ عبدالكريم هلال الجحيدلي	٨٠٠
٨ ــ علي فهد حميدي العدواني	٧١٠
٩ ــ سعيد عوض سعيد الخرينج الرشيدي	٦٦٩

١٠ ـ غنام علي حمدان الجمهور المطيري	٦٥٧
١١ ـ براك ناصر فلاح النون ابو حقطة	٥٨٨
١٢ ـ ابراهيم خيران الزامل	٥٧٢
١٣ ـ هادي عدس صالح النمران	٥٥٩
١٤ ـ شبيب اجعيلان الدقباس	٥٥٤
١٥ ـ ناصر محمد ناصر الساير	٥٤٠
١٦ ـ غازي تركي العياد عويمر الفهيدي	٥٣١
١٧ ـ نايف خالد المخلد	٥١٨
١٨ ـ متعب عبيد راشد المطيري	٤٨٦
١٩ ـ فهد رضوان معلي المطيري	٤٦٧
٢٠ ـ علي عبدالله خليل العيبان	٤٥٧
٢١ ـ بندر مهال جديع المطيري	٤٥٤
٢٢ ـ ناشي الحميدي محمد العدواني	٤٤٢
٢٣ ـ عامش منيع عامش الديحاني	٤١٤
٢٤ ـ ناصر عيد ماطر الكريباني العازمي	٤١٣
٢٥ ـ خالد عقاب عمر الأشهب المطيري	٣٦١
٢٦ ـ مدلول خريص صعفك المطيري	٣٥٨
٢٧ ـ ناصر جزا فايز مزيد المطيري	٣٥٧
٢٨ ـ فالح مناور نزهان المطيري	٣٤٣
٢٩ ـ ناصر منصور الغصين الدوسري	٣٢٤
٣٠ ـ براك مرجاج براك المطيري	٢٩٧
٣١ ـ محمد مفرح عاصي مفرح المسيلم	٢٥٧
٣٢ ـ دغيمان حباب باتل الرشيدي	٢١٩
٣٣ ـ مهدي عبدالله ضيف الله ابو رمية المطيري	٢١٢
٣٤ ـ امهدي مضحي مهدي الزيدية الرشيدي	٢١١
٣٥ ـ حسن مبارك رجاء المعصب	١٩٥

٣٦ ــ بدر محمد علي قبيان المطيري	١٦٥
٣٧ ــ شليويح عايض شلاح المطيري	٧٣
٣٨ ــ صقر عواض عوض بطي الرشيدي	٦٧
٣٩ ــ محمد عبدالله زيد عبيد المطيري	٣٤
٤٠ ــ عبيد صنت سالم الرشيدي	٢١
٤١ ــ فهد فالح شوق الرشيدي	١٢
٤٢ ــ عمعوم مناع مشخص	٩
مجموع الناخبين :	٨٣٢٨
مجموع المقترعين :	٤٥٢٣

الدائرة الخامسة ـ كيفان :ـ

	عدد الاصوات
١ ــ ناصر الصنهاتساير العصيمي	٩٩١
٢ ــ عبدالرزاق عبدالحميد الصانع	٩٤٢
٣ ــ بدر ناصر عبدالله محسن الجبري	٨٦٣
٤ ــ خالد المسعود الفهيد	٨٤٨
٥ ــ خلف هضيبان جهز العتيبي	٧٧٠
٦ ــ محمد عبدالمحسن فراج العصيمي	٧٤١
٧ ــ حمدان سعيد نوار العتيبي	٦٥٩
٨ ــ بدر ضاحي العجيل	٦٥٢
٩ ــ خالد محمد شديد الطاحوس	٦٤٥
١٠ ــ راشد صالح التوحيد	٥٧٤
١١ ــ راشد طاحوس بن شديد	٥٣٤
١٢ ــ مشعل صعيجر صنهات العتيبي	٤٨٣
١٣ ــ مبارك ابراهيم محمد التورة	٣٧١
١٤ ــ حسين محمد يوسف مال الله	٣٥٦
١٥ ــ عبدالعالي ناصر عبدالمحسن العبدالعالي	٣٢٩

١٦ ــ عبدالرحمن عبدالعزيز المضاحكة	٣٢٣
١٧ ــ محمد ضيف الله العتيبي	٢٠٣
١٨ ــ ناصر مبارك سعد الفرج	٢٠٣
١٩ ــ سالم عبدالله سالم اليماني	١٨٩
٢٠ ــ ابراهيم احمد سالم المنصوري	١٢٠
٢١ ــ عبدالعزيز محمد النوري	٧٣
٢٢ ــ علي عبدالوهاب سالم بو قماز	٥٥
٢٣ ــ مشاري سليمان الرحيم السعيد	٥١
٢٤ ــ محمد راشد عبدالله الفرحان	٤٦
٢٥ ــ نايف محمد عبدالله الصميم العتيبي	٤٣
مجموع الناخبين :	٥٠٠٣
مجموع المقترعين :	٢٥٢٦

الدائرة السادسة ـ القادسية :

	عدد الأصوات
١ ــ الدكتور عبدالرحمن عبدالله محمد هادي العوضي	٩٣٩
٢ ــ عبدالله محمد عبدالرحمن النيباري	٨٨١
٣ ــ محمد حبيب حسن بدر	٧٨٥
٤ ــ محمد احمد الرشيد	٦٢٢
٥ ــ راشد عبدالله احمد الفرحان	٥٧٨
٦ ــ يوسف عبدالعزيز العلي الوزان	٥٦١
٧ ــ احمد يوسف عبدالله النفيسي	٥٣٩
٨ ــ يوسف هاشم السيد احمد الرفاعي	٥١٢
٩ ــ فيصل عبدالله ابراهيم المشعان	٤٨١
١٠ ــ جمعة محمد علي الياسين	٤٧١
١١ ــ عيسى يوسف العبدالجليل	٤٣٤

١٢ ــ دغيشم محمد الدغيشم	٤٢٢
١٣ ــ احمد عبداللطيف العبد الجليل	٣٧٠
١٤ ــ مشاري محمد عبدالمحسن ابداح الخشرم	٣٤٨
١٥ ــ عبدالله مبارك البنوان	٣٤٣
١٦ ــ مبارك عبدالعزيز صالح الحساوي	٣٣٦
١٧ ــ حسن محمد حسن حسين	٣٢٠
١٨ ــ عبدالله علي العمر العلي	٣١٧
١٩ ــ احمد علي محمد سكين الكندري	٢٩٧
٢٠ ــ احمد علي حسين الوهيب	٢٩٠
٢١ ــ علي عبدالله علي الربعي	١٧٩
٢٢ ــ فهد محمد صالح العتيقي	١٧٩
٢٣ ــ عبدالعزيز علي عبدالله عندليب	١٥٩
٢٤ ــ عبدالعزيز فايز عبدالعزيز الدوسري	١٢٤
٢٥ ــ احمد نايف محمد الخليفي	١١٧
٢٦ ــ عبدالعزيز محمد عبدالعزيز الرشيد	١١٥
٢٧ ــ عنبر مال الله خادم فرج	١٠٩
٢٨ ــ ثامر ابراهيم علي السيار	١٠٤
٢٩ ــ يوسف راشد محمد الملا	٩٠
٣٠ ــ محمد يوسف محمد العريفان	٧٢
٣١ ــ عبدالعزيز مهلهل حمد الخالد	٦٣
٣٢ ــ عبدالعزيز فهد ناصر البسام	٥٤
٣٣ ــ صقر محمد رومي الرومي	٢١
٣٤ ــ شبيب حمد ضيدان الخالدي	١٣
مجموع الناخبين :	٤٣٨٤
مجموع المقترعين :	٢٩١٦

الدائرة السابعة ـ الدسمة :

	عدد الأصوات
١ ـ عبدالمطلب عبدالحسين حسن الكاظمي	١٧٩٩
٢ ـ جاسم محمد عبدالعزيز عيسى القطان	١٦٥٧
٣ ـ حسين مكي جمعة	١٦٣٧
٤ ـ حسين محمد جواد معرفي	١٥١٣
٤ ـ عبدالله يعقوب جاسم الوزان	١٥١٣
٦ ـ بدر عبدالله جاسم المضف	١٣٠١
٧ ـ يوسف صالح حمد الرومي	١٠٤٥
٨ ـ محمد يوسف عبدالرحمن الرومي	١٠٠٩
٩ ـ خالد احد جاسم المضف	٨٤٩
١٠ ـ فيصل جاسم عبدالله القضيبي	٨١٨
١١ ـ خالد مشاري عبدالله الروضان	٦٩٠
١٢ ـ تركي سعيد مبارك الهاجري	٤٦٨
١٣ ـ خالد دليهي حضرم الخالدي	٤٣١
١٤ ـ سالم سعود عبدالعزيز العبدالرزاق	٣٨٠
١٥ ـ مصطفى عبدالله نصر الله الصراف	٢٩٠
١٦ ـ فالح علي عايد الهاجري	٢٨٤
١٧ ـ جواد ناصر حسين الأربش	٢٦٩
١٨ ـ ابراهيم طاهر حجي عبدالله المطوع	٢٥١
١٩ ـ جاسم محمد يوسف العطار	١٨٨
٢٠ ـ جعفر محمد حسين الصايغ	١٧٧
٢١ ـ مهدي حسن الموسى	١٢٥
٢٢ ـ عبداللطيف عبدالعزيز عبدالسلام العمر	٨٩
٢٣ ـ جواد يوسف حجي علي اسطا احمد بهبهاني	٧٨
٢٤ ـ صبحي عبدالوهاب احمد الهندي	٤٦

٢٥ ــ محمد علي حسين العبدالمحسن	٤٣
٢٦ ــ احمد محمد عبدالرزاق النصر الله	٣٤
مجموع الناخبين :	٦٠٣٠
مجموع المقترعين :	٤٠٢٤

الدائرة الثامنة ـ حولي :

	عدد الأصوات
١ ــ جاسر خالد الجاسر الراجحي	١٠٦٢
٢ ــ عبدالعزيز فهد المساعيد	٨٧٧
٣ ــ الدكتور احمد محمد الخطيب	٨٦٣
٤ ــ علي عبدالله احمد الحبشي	٦٩٦
٥ ــ سامي احمد عبدالعزيز المنيس	٦٥٢
٦ ــ احمد بزيع الياسين	٦١٤
٧ ــ سليمان خالد يوسف المطوع	٦٠٨
٨ ــ ابراهيم راشد الدعيج	٥٤٠
٩ ــ يوسف سالم عبدالله الجيران	٥٣٣
١٠ ــ علي صالح الفضالة	٤٧٢
١١ ــ عبدالله عيسى الشايع	٤٦٩
١٢ ــ فهد حجاب حثلان السبيعي	٤٣٠
١٣ ــ محمد علي عبدالرحمن المنير	٣٦٥
١٤ ــ عبدالله محمد ابراهيم البعيجان	٢٩٧
١٥ ــ محمد خالد باتل المرشاد	٢٢١
١٦ ــ راشد احمد عبدالله الهاجري	١٦٢
١٧ ــ بدر خالد يوسف المطوع	١٣٨
١٨ ــ حمد محمد جاسم العسكر	٧٨
مجموع الناخبين :	٣٨٦٠
مجموع المقترعين :	٢٣٥٥

الدائرة التاسعة ـ السالمية :

	عدد الأصوات
١ ـ سالم عبدالله حمود الحماد	١١٥٩
٢ ـ جمعان محمد ناصر الحريتي	١٠٦٤
٣ ـ راشد عوض مطلق الجويسري	١٠١٢
٤ ـ مرضي عبدالله راضي الأذينة	٩٥٦
٥ ـ محمد وسمي ناصر السديران	٨٩٨
٦ ـ فالح حمود الصويلح العازمي	٨٤٩
٧ ـ ثنيان علي ثنيان صالح الأذينة	٧٤٠
٨ ـ سالم غانم مزعل الحريص	٦٥٦
٩ ـ مرزوق مفرح الطمار العميرة	٦٣٤
١٠ ـ الدكتور خالد ناصر الوسمي	٥٤٨
١١ ـ علي زيد سعود سعد البسيس	٤١٤
١٢ ـ مجبل مطلق ساير الرميضي	٣٦٦
١٣ ـ خليفة راشد غريب العازمي	٣٤٩
١٤ ـ شبيب سعد الشريعان العازمي	٣٣٨
١٥ ـ سعود حمود سعود العبهول	٣٠٣
١٦ ـ لافي عيد محمد الهرير العازمي	٢٩٠
١٧ ـ عبدالله زعال الغريب	٢٣٧
١٨ ـ عبدالله حمد خليفةالحميدة	٢٣٥
١٩ ـ حمد مرزوق هداب العازمي	٢١٠
٢٠ ـ قاضي جاسي ملوح العازمي	١٦٨
٢١ ـ فهيد ماطر مبارك العازمي	١٢٥
٢٢ ـ محمد شايع فهد العازمي	١٠٠
٢٣ ـ عبدالعزيز محمد مساعد المجمد	٧٢
مجموع الناخبين :	٤٠٣١
مجموع المقترعين :	٢٤٩١

الدائرة العاشرة ـ الاحمدي :

	عدد الأصوات
١ ــ خالد عجران حسين العجران	٢١٤٢
٢ ــ سلطان سلمان سلطان العجمي	١٧٧٩
٣ ــ سعد فلاح طامي فهيد العجمي	١٧١٦
٤ ــ هادي هايف عبدالله الحويلة العجمي	١٥٨٧
٥ ــ مريخان سعد صقر العجمي	١٤٣٤
٦ ــ مبارك عبدالله جاسم الدبوس	١٢٤٦
٧ ــ مبارك فالح رجعان راعي الفحماء	١١٩٣
٨ ــ حزام فالح حزام الميع	١١٣٣
٩ ــ هاضل سالم هاضل الجلاوي	١١٣٤
١٠ ــ راشد سيف راشد الحجيلان	١٠٧٢
١١ ــ سلمان عبدالله جاسم الدبوس	١٠٣٣
١٢ ــ مسعود سعد هملان الهملان	٩٧٩
١٣ ــ محمد سعود زبن اللميع	٩٧٢
١٤ ــ مفلح فرحان نامي العازمي	٨٨٤
١٥ ــ احمد مجبل الفرج	٧٥٦
١٦ ــ رجا عبدالله الحباج العازمي	٦٦٧
١٧ ــ عبدالله سعد عبدالله ركيان العجمي	٦٢٨
مجموع الناخبين :	٨٧٥٩
مجموع المقترعين :	٤٧٣٤

وبذلك فقد ضم المجلس في عضويته من السادة النواب المنتخبين ، والسادة الوزراء كل من :ـ

١ ــ السيد العضو ابراهيم خريبط

٢ ــ السيد العضو احمد عبدالعزيز السعدون نائب رئيس المجلس

٣ ــ السيد العضو الدكتور احمد محمد الخطيب	
٤ ــ السيد العضو اسماعيل علي دشتي	
٥ ــ السيد العضو بدر ناصر الجبري	
٦ ــ سمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح	ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
٧ ــ الشيخ جابر العلي السالم الصباح	نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الاعلام
٨ ــ السيد العضو جاسر خالد الجاسر	
٩ ــ السيد العضو جاسم حمد الصقر	
١٠ ــ السيد جاسم خالد المرزوق	وزير التربية
١١ ــ السيد العضو جاسم عبدالعزيز القطامي	
١٢ ــ السيد العضو جاسم محمد الخرافي	
١٣ ــ السيد العضو جاسم محمد القطان	
١٤ ــ السيد العضو جمعان محمد الحريتي	
١٥ ــ السيد العضو حبيب حسن حيات	
١٦ ــ السيد العضو حسين محمد جواد معرفي	
١٧ ــ السيد العضو حسين مكي جمعة	
١٨ ــ السيد حمد مبارك العيار	وزير الاسكان
١٩ ــ السيد حمود يوسف النصف	وزير الاشغال العامة
٢٠ ــ السيد العضو خالد خلف	
٢١ ــ سعادة خالد صالح الغنيم	رئيس المجلس
٢٢ ــ السيد العضو خالد العجران	
٢٣ ـ السيد العضو خالد السعود الفهيد	
٢٤ ــ السيد العضو خالد نزال المعصب	
٢٥ ــ السيد العضو خلف هضيبان العتيبي	
٢٦ ــ السيد العضو راشد عبدالله الفرحان	
٢٧ ــ السيد العضو راشد عوض الجويسري	

٢٨ ــ السيد العضو سالم خالد المرزوق

٢٩ ــ الشيخ سالم صباح السالم الصباح — وزير الشئون الاجتماعية والعمل

٣٠ ــ السيد العضو سالم عبدالله الحماد

٣١ ــ السيد العضو سامي أحمد المنيس

٣٢ ــ الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح — وزير الداخلية والدفاع

٣٣ ــ السيد العضو سعد فلاح طامي

٣٤ ــ السيد العضو سلطان سلمان سلطان

٣٥ ــ السيد سليمان حمود الزيد الخالد — وزير المواصلات

٣٦ ــ الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح — وزير الخارجية

٣٧ ــ السيد العضو عباس حبيب مناور

٣٨ ــ السيد عبدالرحمن سالم العتيقي — وزير المالية

٣٩ ــ السيد الدكتور عبدالرحمن عبدالله العوضي — وزير الصحة العامة

٤٠ ــ السيد العضو عبدالرزاق عبدالحميد الصانع

٤١ ــ السيد عبدالعزيز حسين — وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء

٤٢ ــ السيد العضو عبدالعزيز فهد المساعيد

٤٣ ــ السيد عبدالله المفرج — وزير العدل والاوقاف والشئون الاسلامية

٤٤ ــ السيد العضو عبدالله فهد اللافي

٤٥ ــ السيد العضو عبدالله محمد النيباري

٤٦ ــ السيد العضو عبدالله يعقوب الوزان

٤٧ ــ السيد عبدالله يوسف الغانم — وزير الكهرباء والماء

٤٨ ــ السيد عبدالمطلب الكاظمي — وزير النفط

٤٩ ــ السيد عبدالوهاب يوسف النفيسي — وزير التجارة والصناعة

٥٠ ــ السيد العضو علي عبدالله الحبشي

٥١ ــ السيد العضو عيسى عبدالله بهمن

٥٢ ــ السيد العضو فلاح مبارك الحجرف

٥٣ ــ السيد العضو فيصل بندر الدويش

٥٤ ــ السيد العضو محمد احمد الرشيد

٥٥ ــ السيد العضو محمد حبيب بدر

٥٦ ــ السيد العضو محمد ضيف الله القحص

٥٧ ــ السيد العضو محمد الوسمي السديران

٥٨ ــ السيد العضو مرضي عبدالله الاذينة

٥٩ ــ السيد العضو مريخان سعد صقر

٦٠ ــ السيد العضو ناصر صنهات العصيمي

٦١ ــ السيد العضو ناصر الحمد

٦٢ ــ السيد العضو هادي هايف الحويلة

٦٣ ــ السيد العضو يوسف خالد المخلد

٦٤ ــ السيد العضو يوسف مجيم الشلال

وقد افتتح الشيخ صباح السالم الصباح دور الانعقاد الاول للفصل التشريعي الرابع لمجلس الأمة يوم ١١ فبراير ١٩٧٥ بالقاء الكلمة الآتية :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« وبعونه وتوفيقه نفتتح دور الانعقاد العادي الاول من الفصل التشريعي الرابع لمجلس الامة متوجهين اليه سبحانه وتعالى ان يوفقنا جميعاً في خدمة وطننا الحبيب وشعبنا الوفي ويطيب لي ان احييكم اجمل تحية وان اهنئكم بالثقة التي حصلتم عليها في الانتخابات العامة الاخيرة التي جرت لتجديد هذا المجلس ، واصبحتم منذ اليوم تتحملون الاعباء والمسئوليات النيابية التي تتطلب منكم البحث السليم والرأي السديد للكثير من الأمور والاعمال التي ستجدونها امامكم خلال كل فصل تشريعي طوال السنوات الاربع القادمة .

ان الفترة الحاسمة التي تجتازها امتنا العربية بالاضافة الى الظروف العالمية الدقيقة تحتم علينا ادراكاً ووعياً حقيقيين لواجباتنا الوطنية ، وتزيدنا ايماناً وعزماً بالتمسك بالروح الديمقراطية التي كانت عنصراً من عناصر حياة مجتمعنا منذ تكوينه ، وحفاظاً على روح الاسرة الواحدة ورغبتنا المخلصة في بذل كل ما نستطيع من اجل تحقيق آمالنا وامانينا التي نصبو اليها في

كل مجتمع مترابط متعاون يسوده الرخاء والعدل والمساواة ، وانني لعلى يقين بان التعاون بينكم وبين السلطة التنفيذية سيكون على اكمل وجه لتمكينها من القيام بمسئولياتها واعبائها خير قيام ، كما وان مجلسكم سيجد من قبل الحكومة كل تفهم واستجابة لتمكينه من القيام بواجباته على أتم الوجوه .

وفي جميع الاحوال علينا ان نضع نصب أعيننا ان يكون رائدنا وهدفنا دائماً وابداً مصلحة الكويت التي يجب ان نضعها فوق اي اعتبار آخر . فلنسر على بركة الله يداً واحدة وصفاً واحداً ، نعمل بكل ما في قلوبنا من حب عميق لهذا الوطن وابنائه ، لنهيء للاجيال القادمة مستقبلا زاهراً ونترك لها أثراً حميداً تفاخر به وتعتز والله يوفقنا ويرعانا ويسدد على درب العمل الجاد خطانا . والسلام عليكم ورحمة الله » .

وبعد تلاوة المراسيم الخاصة بدعوة المجلس وتشكيل الوزارة ألقى ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الأحمد الصباح الخطاب الاميري الذي استهله بالقول :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

حضرات الاعضاء المحترمين

يجتمع مجلسكم الموقر في فصله التشريعي الجديد ، بعد ان عبر شعبنا الكريم عن رأيه الحر في اختياركم ممثلين له ، فنستهل بذلك صفحة اخرى من صفحات الشورى التي اصبحت احدى السمات العريقة لوطننا العزيز ، تهنئة للشعب على نظامه ومشاركته الفعالة في العمل لخيره ولخير مستقبله ، وتهنئة لكم على هذه الثقة الغالية التي اولاكم اياها .

ان الامانة الخطيرة التي تحملونها في التعبير عن مشيئة المواطنين جميعاً ، تضعكم امام المسئولية العظمى في مجال العمل البناء لخير بلدنا العزيز وامتنا المجيدة . واننا لعلى ثقة انكم جئتم الى هذا المجلس الموقر يعمر قلوبكم الايمان الصادق ، ويملؤها العزم الوطيد على خدمة البلاد في المجالات التشريعية ، وانكم حريصون على تأدية الامانة الكبرى بالعمل الدائب لتحقيق ما ارتبطتم به من عهود تستهدف الصالح العام « ان العهد كان مسئولا » .

حضرات الاعضاء المحترمين ،

ان الحكومة التي تتقدم اليكم في مطلع هذه الدورة ، وبهذه المناسبة الكبيرة ببرنامجها المجمل ، يطيب لها ان تؤكد تبنيها للخط الوطني والقومي الذي اعتنقته الحكومة السابقة ،

وتبرز بصفة خاصة حرصها الشديد على النهوض بمسئولياتها الكاملة في شتى مجالات العمل ، وبذل اقصى الجهد لتحقيق المزيد من النماء والرخاء . واذا كانت بلادنا قد حققت في حقبة قصيرة من الزنم خطوات طيبة على طريق التقدم والعدالة ، الا انه لا يزال امامنا الكثير مما يحتاج الى تكاتف الجهود وبذل الطاقات والعمل المتواصل . اننا لا نعمل ليومنا فحسب ولكننا نعمل للاجيال الصاعدة والقادمة . نعمل من اجل التطور والاستمرار ، ومن اجل الاستقرار والتقدم ، اننا نعيش في عالم متجدد ، ولن نستطيع ان نجاريه الا بتطلعنا وطموحنا نحو الافضل في كل ميدان من ميادين نشاطاتنا الفكرية والعملية . كما اننا لا نعمل لبلادنا وحدها ولكننا نعمل متضامنين مع اشقائنا على طريق النضال العربي ، ونجاهد معهم بكل سلاح ، وفي كل كفاح ، فان سبيلنا الذي لا نتحول عنه هو التعاون الوثيق مع اخواننا في العروبة مرحبين في ذلك بكل التضحيات في سبيل اشرف الغايات .

ويطيب للحكومة كذلك ان تؤكد عزمها الصادق على التعاون الوثيق مع المجلس الموقر الى ابعد الحدود ، على اساس من الثقة والاحترام المتبادلين ، منصته الى كل نقد بناء يستهدف الصالح العام ، عاملة معكم يداً واحدة للوصول الى غاياتنا السامية وتحقيق آمالنا العريضة لخير شعبنا العزيز » .

ثم أدى السادة الأعضاء اليمين الدستورية وانتخب المجلس السيد خالد صالح الغنيم رئيساً والسيد أحمد عبدالعزيز السعدون نائباً للرئيس .

وقد استغرق دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع فترة زمنية وجيزة نسبياً بسبب بدئه في أعقاب الانتخابات العامة ، ومع ذلك فقد سادت هذا الدور روح مبشرة بالخير فيما جرى خلال جلساته من المناقشات الرصينة الهادفة التي اقترنت بطابع الدراسة الواعية والتأصيل الجاد ، وتركزت في الرغبة الصادقة في إنتاج أسرع وأغزر . وآية ذلك ما عقدته لجان المجلس المختلفة ، بما فيها اللجان الأصلية والمشتركة والمؤقتة ، على مدى خمسة أشهر ، من جلسات بلغ مجموعها (١٧١) جلسة أتمت خلالها بحث ومناقشة (١٨٢) موضوعاً أعدت فيه (١١٩) تقريراً حوى كل منها دراسات متعمقة وملاحظات قيمة سديدة .

وقد كان الخطاب الأميري فاتحة الأعمال التي استهل بها المجلس هذا الدور ، وحظيت مناقشته وإعداد الرد عليه بعناية فائقة استهدفت وجه المصلحة العامة وخير البلاد ، وأبديت بمناسبته ملاحظات لها وزنها على مسيرة العمل الحكومي ومناهجه في صراحة مجردة ومكاشفة

متزنة .

وكان عدد الجلسات التي عقدها المجلس في هذا الدور (٣٧) جلسة ، قدم الأعضاء في اثنائها (١٥٢) سؤالا ، وردّت الحكومة على (١٤٥) منها ، كما طرحت خلاله في المجلس للمناقشة العامة اربعة موضوعات ، وبلغ عدد مشروعات القوانين التي اقرها المجلس فيه (٣٥) مشروعاً من أهمها : مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تأسيس البنك الاسلامي للتنمية ، ومشروع قانون بأيلولة اسهم القطاع الخاص في شركة البترول الوطنية الكويتية الى الدولة ، ومشروع قانون بالموافقة على الاتفاق الاقتصادي بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ، ومشروع قانون بتعديل قانون الهيئة العامة للاسكان ، ومشروع قانون بالموافقة على اتفاقية إنشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية ، ومشروع قانون بمعاملة رعايا المملكة العربية السعودية ودولتي البحرين والامارات العربية المتحدة معاملة الكويتيين ، إلى جانب العديد من مشروعات القوانين المتعلقة باتفاقيات دولية وثنائية ، ومشروعات القوانين الخاصة باعتماد الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والملحقة ، ومشروع قانون بزيادة رأسمال بنك التسليف والادخار إلى (١٢٠) مليون دينار . كذلك أقر المجلس مرسومين بقانونين أحدهما خاص بتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط ، والآخر خاص بالمعاونة على تخفيف كارثة الزلزال الذي حل في جمهورية باكستان الاسلامية .

وقد تميز العديد من مشروعات القوانين التي أقرها المجلس في هذا الدور بروح التعاون مع الدول العربية والاسلامية في عزم وإصرار في شتى مجالات الدعم العسكري والاقتصادي والثقافي والعلمي ، بما يعزز توثيق الروابط الاخوية بين الكويت وهذه الدول جميعاً ، ويبرز الدور الايجابي للمجلس في المبادرة إلى تقديم العون في سخاء كلما لاحت بوادر الحاجة إليه من جانب تلك الدول .

وقد كان المجلس سباقاً إلى اتخاذ القرارات المناسبة البالغة الاثر بصدد الاحداث العربية خاصة والدولية عامة ، من ذلك البيانات التي أصدرها بمناسبة شائعات تدويل القدس العربية ، ومحنة الشعب الأرتيري ، وانتصار شعبي فيتنام وكمبوديا ، والرسالة الموقعة من (٧٦) عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي والموجهة إلى الرئيس فورد ، ووضع الفدائيين والعمل الفدائي في لبنان .

واستقبل المجلس إبان هذا الدور وفدين برلمانيين من جمهورية لبنان ودولة الامارات العربية المتحدة . كما اشترك بعض اعضائه في خمسة وفود للشعبة البرلمانية الكويتية إلى اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي التي انعقدت في الخرطوم ، واجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في كولومبو . والندوة البرلمانية الدولية الثالثة التي انعقدت في رومانيا .

وقد شهد دور الانعقاد العادي الثاني من هذا الفصل التشريعي مواقف مشرفة للمجلس اتسمت بروح الشهامة والصراحة إزاء القضايا العربية والأحداث العالمية ، مما تردد صداه عميق الأثر في الأوساط العربية والمجتمع الدولي بأسره .

ومما هو جدير بالذكر ان عمل المجلس في هذا الدور امتاز بطابع الدراسة المتأنية والتأصيل الواعي ، والتدقيق الحصيف في مختلف نواحي الشكل والموضوع ، والفكر المتفتح المستنير ، سواء داخل اللجان المتخصصة ، أو في نشاط المجلس مجتمعاً بكامل هيئته ، مما كان له فضل الاقتصاد في الوقت والجهد ، وتيسير إقرار التشريعات التي وافق عليها وعددها ستون مشروع قانون ، ومن بينها قوانين تأميم النفط وأيلولة أسهم القطاع الخاص في شركة صناعة الكيماويات البترولية إلى الدولة ، والخدمة العسكرية الالزامية ، وإساءة استعمال أجهزة ووسائل المواصلات الهاتفية ، وقمع الغش في المعاملات التجارية ، وتنظيم البيع بالأسعار المخفضة ، والاجازات المرضية ، وتنظيم ملكية الطوابق والشقق ، وتعديل قانون الميزانية ، وإقرار العديد من الاتفاقيات الدولية ، واتفاقيات إنشاء شركة الملاحة العربية المتحدة ، وإنشاء الشركة العربية للخدمات البترولية ، والحسابات الختامية ، والميزانية العامة للدولة ، والميزانيات المستقلة والملحقة ، وقانون التأمينات الاجتماعية ، وزيادة المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع عن البلاد ، والاذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي للدولة لتغطية نصيب الكويت في نفقات القوة العربية في لبنان ، وتنظيم حملات الحج ، هذا فضلا عن البيانات والنداءات المتعلقة بالقضايا العربية التي كان المجلس سباقاً بالمبادرة إليها في مختلف المناسبات .

وقد عقد المجلس في سبيل ذلك ستاً وستين جلسة ، كما عقدت لجانه الدائمة والمشتركة والمؤقتة مائتين وخمسين اجتماعاً ، أتمت فيها دراسة ثلاثمائة واثنين وستين موضوعاً ، أعدت فيها مائتي تقرير واثنين .

بينما قدم الاعضاء مائتين وستة وعشرين سؤالا ، ووردت إيضاحات الحكومة على مائتين

وثلاثة عشر سؤالا منها ، كما وافق المجلس على اثنتين وخمسين توصية ملحقة بتقارير اللجان ، وعلى ثلاثة وعشرين اقتراحاً برغبة ، واقتراحين للحكومة للدراسة ، كذلك طرحت للمناقشة العامة في المجلس ستة موضوعات أتم نظرها .

واستقبل المجلس في هذا الدور وفوداً برلمانية صديقة من ألمانيا الشرقية ، وكوريا الجنوبية ، والسنغال ، وبولندة ، والمانيا الغربية ، وبعثة الاتحاد البرلماني العربي ، كما شارك بعض اعضائه في إثني عشر وفداً للشعبة البرلمانية وذلك بارسال وفود إلى كل من السنغال ، ورومانيا ، والباكستان ، والهند ، والامارات العربية المتحدة ، والأردن .

وكان مجلس الأمة الرابع قد عقد آخر جلسة له في يوم ٢٠ يوليو ١٩٧٦ حيث أنهى دورته العادية الثانية من الفصل التشريعي الرابع بعد ان وافق على فتح اعتماد اضافي في ميزانية الادارة العامة لهيئة الشعبية الصناعية ، كما ناقش مشروع قانون التأمينات الاجتماعية ، وعقدت جلسة سرية لمناقشة قانون زيادة المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع عن البلاد ، كما وافق المجلس على تغطية نصيب الكويت في نفقات القوة العربية العاملة في لبنان ووافق على تعديل بعض فقرات مشروع الرد على الخطاب الأميري وعلى مشروع تعديل نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، ومشروع تنظيم حملات الحج .

وقد عقد مجلس الأمة الرابع ٦٦ جلسة وعقدت لجانه الدائمة والمشتركة والمؤقتة نحو ٢٥٠ جلسة درست خلالها ٣٦٢ موضوعاً اعدت بشأنها اكثر من مائتي تقرير وقدم الاعضاء ٢٢٦ سؤالا ردت الحكومة على ٢١٣ منها كما وافق المجلس على ٥٢ توصية ملحقة بتقارير اللجان و ٢٣ اقتراحاً برغبة كما طرحت للمناقشة العامة ستة موضوعات .



● سمو الامير الراحل الشيخ صباح السالم يفتتح الدورة التشريعية لمجلس الامة

حل مجلس الأمة

في

٢٩ اغسطس ١٩٧٦

في يوم ٢٩ اغسطس ١٩٧٦ حصلت المشكلة الكبرى حيث تعطلت الحياة البرلمانية ، وتفردت الحكومة بالسلطة ، وعاش المواطنون في ظروف الحد من الحريات الفردية والجماعية ، وصدرت العديد من القوانين التي لا تتلائم مع مبدأ الحرية ، وقد كانت البداية حين قدم ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء استقالة الوزارة .

نص الاستقالة :-

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الامير المعظم حفظه الله ، تحية واحتراما وبعد ،

فقد تفضلتم سموكم عند بدء الفصل التشريعي الرابع فعهدتم الي مجددا برئاسة مجلس الوزراء وكلفتموني بتشكيل الوزارة الجديدة . وبالرغم من احساسي بثقل المهمة الملقاة على عاتقي وعاتق زملائي ، وشعوري بأن التجارب السابقة مع مجلس الأمة لم تعد تبشر بامكان العمل الجاد المثمر ، الا انني في سبيل خدمة الشعب ونزولا على ارادتكم السامية قبلت هذه المهمة وشكلت الوزارة ، ولكن مع شديد الاسف بعد أقل من سنتين من تشكيل الوزارة اصبح من المتعذر علي وزملائي الوزراء مواصلة مسيرتنا نحو تحقيق الغاية التي عهدتم بها الينا وذلك لاسباب كثيرة منها تعطل النظر في مشروعات القوانين التي تراكمت مدة طويلة لدى المجلس ولم يتيسر لاغلبها ان يرى النور بالرغم من اهميتها الحيوية لمصالح المواطنين . وقد أصبح الكثير من الجلسات التي يعقدها المجلس تضيع بدون فائدة كما اصبح التهجم والتجني على الوزراء والمسؤولين دون وجه حق هم الكثيرين من الاعضاء واصبح من الصعب على الوزراء الاستمرار في العمل لولا تذرعهم بالصبر وحرصهم على خدمة المواطنين .

كما ان الاوضاع الدقيقة والحرجة التي تجتازها منطقتنا والعالم العربي بصورة عامة تتطلب سرعة البت في كثير من الأمور الحاسمة واصدار التشريعات الكفيلة بحماية امن واقتصاد هذا البلد ، ولما كان التعاون يكاد يكون مفقودا بين السلطتين ولحرصنا الدائم على صالح الوطن والمواطنين في مختلف الظروف ، اتقدم لسموكم باستقالتي واستقالة

زملائي الوزراء ، واضعا الأمر بين يدي سموكم لمعالجته بواسع حكمتكم ، واني وزملائي نشكر لسموكم ما رعيتمونا به من عطف كريم وتوجيه سديد ، راجين لسموكم دوام الصحة والسداد والتوفيق في خدمة وطننا الحبيب .

والله يحفظكم ويرعاكم .

رئيس مجلس الوزراء
جابر الأحمد الصباح

٤ رمضان ١٣٩٦هـ
٢٩ اغسطس ١٩٧٦

قبول الاستقالة :

بسم الله الرحمن الرحيم
أمر اميري
بقبول استقالة رئيس مجلس الوزراء

نحن صباح السالم الصباح ـ أمير الكويت

بعد الاطلاع على المواد ٥٦ ، ١٠٣ ، ١٢٩ من الدستور ، وعلى امرنا الصادر بتاريخ ٢١ من محرم لسنة ١٣٩٥هـ الموافق ٣ فبراير لسنة ١٩٧٥م بتعيين جابر الاحمد الجابر الصباح رئيسا لمجلس الوزراء .

وعلى المرسوم الصادر في ٢٧ من محرم لسنة ١٣٩٥هـ الموافق ٩ من فبراير لسنة ١٩٧٥ بتشكيل الوزارة الحالية .

وعلى كتاب الاستقالة المرفوع الينا من جابر الاحمد الجابر الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٤ رمضان ١٣٩٦هـ الموافق ٢٩ اغسطس ١٩٧٦ م .

امرنا بالاتي

مادة اولى :

تقبل استقالة جابر الاحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويستمر كل منهم

في تصريف العاجل من شؤون منصبه لحين تشكيل الوزارة الجديدة .

مادة ثانية .

يعمل بأمرنا هذا من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

صدر بقصر السيف في : ٤ رمضان سنة ١٣٩٦هـ

الموافق : ٢٩ اغسطس سنة ١٩٧٦م

الوزارة الجديدة :ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

أمر أميري

بتعيين رئيس لمجلس الوزراء

نحن صباح السالم الصباح ـ أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٥٦ من الدستور بقبول استقالة رئيس مجلس الوزراء .

امرنا بالاتي

مادة أولى :

يعين جابر الاحمد الجابر الصباح ولي العهد رئيسا لمجلس الوزراء ويكلف بترشيح اعضاء الوزارة الجديدة وعرض أسمائهم علينا لاصدار مرسوم تعيينهم .

مادة ثانية :

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ امرنا هذا . ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

صدر بقصر السيف في : ٤ رمضان ١٣٩٦هـ .

الموافق : ٢٩ اغسطس ١٩٧٦م

وفي ذات اليوم وجه سمو الأمير الشيخ صباح السالم الصباح رحمه الله كلمة الى الشعب هذا نصها :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

﴿ ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ، ان الله نعما يعظكم به ان الله كان سميعاً بصيراً ﴾ .

(صدق الله العظيم)

ابنائي الاعزاء :

اتحدث اليكم اليوم والالم يعتصر قلبي والحزن يملأ نفسي مما تردت اليه الاحوال في بلدنا العزيز الى حد لم يكن يجول بخاطري في لحظة من اللحظات ان نصل اليه ولكن للاسف الشديد وقع ما لم يكن مقدراً وحدث ويحدث ما لم يكن متوقعاً ونحن جميعاً رجالا ونساء شيوخاً وشباباً مسؤولون عن ذلك بايدينا قدنا انفسنا الى هذا الوضع المؤلم .

لقد صبرنا وصبرتم طويلا وتحملنا وتحملتم كثيراً لعل الاحوال تتبدل ويعلو الحق ويعود الرشد ولكن الامور اخذت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم حتى كدنا نصل الى طريق مسدود .

وكان ما وصلنا اليه باسم الدستور الذي صدر للحفاظ على وحدة الوطن واستقراره ولتحقيق الديمقراطية لهذا الشعب الوفي ، والديمقراطية السليمة براء مما هو حادث ووحدة الوطن واستقراره يتعرضان الى كل ما تتعرض له من هزات .

ابنائي :

اننا جميعا ان لم نقف موقفاً صلباً صارماً لكل ما هو حادث ، فان الامور قد تتطور الى حد لا يعلم الا الله مداه .

ولما كنت على رأس المسؤولية في هذا البلد الطيب الامين وقد اقسمت قسماً لا أحيد عنه بأن احميه من كل ما يهدد كيانه ووحدته واستقراره .

ولما كنت اشعر أنني والد لكم جميعاً علي رعايتكم وتوفير الامن والرفاهية لكم ، لذلك اجد نفسي مضطراً في هذه الظروف العصيبة الى أن اصدر أمراً بتنقيح الدستور ليتجنب ما

وصل اليه الحال في ظل دستور ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

ابنائي :

اننا جميعا نؤمن ايماناً بالديمقراطية السليمة والحرية لانها نابعة من نفوسنا وعليها شبت أجيالنا وحتى لا نفقد ديمقراطيتنا التي نعتز بها الى الأبد فقد اصدرنا أمرنا سالف الذكر حتى تستمر الحرية في بلادنا اكثر ثباتاً وأعظم استقراراً فينعم شعبنا كله بنورها ، ويطمئن ابناؤنا الى غد مشرق .

ابنائي :

ان هذا الوطن أمانة في عنقنا جميعاً واني في هذه الظروف الحاسمة من تاريخ شعبنا العريق أحملكم امانتكم وادعوكم الى ان تحافظوا على وطننا الكويت رمز العزة ومصدر الخير من كل مكروه .

ابنائي :

حيث ان مسؤوليتنا الجسيمة امام ابناء هذا الشعب العزيز تلزمنا ـ وقد افاء الله علينا بكثير من نعمه ـ ان نحقق له حياة كريمة ، وان نوفر له سبيل الاصـلاح في كافـة المجالات وتوجب علينا أيضاً ان نحافظ على وحدة هذا الوطن واستقراره وتدعونا ان نصد عنه استغلال المستغلين ونمنع عنه عبث العابثين .

لذلك فقد أصدرت امراً بتنقيح الدستور ، وستشكل لجنة من ذوي الخبرة والرأي للقيام بهذه المهمة . وسنعرض ، باذن الله على الناخبين مشروع تنقيح الدستور للاستفتاء عليه أو على مجلس الأمة المقبل لاقراره خلال مدة لا تزيد عن أربع سنوات من تاريخ اصدار هذا الأمر . والله الموفق » .

وقف العمل بأربع مواد دستورية :

ثم صدر الامر الأميري التالي بتنقيح الدستور ، متضمناً ايقاف العمل بأربع من مواده ، وتشكيل لجنة من ذوي الخبرة والرأي ، للنظر في تنقيح الدستور ، خلال ستة أشهر .

تنقيح الدستور :-

بعد ذلك صدر امر اميري بتنقيح دستور الكويت ، هذا نصه :

« بسم الله الرحمن الرحيم »
امر أميري بتنقيح الدستور
نحن صباح السالم الصباح
أمير الكويت

بعد الاطلاع على دستور الكويت الصادر في ١٤ جمادي الثاني سنة ١٣٨٢هـ الموافق ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢م ، ونظراً لأنه كان من اعز الاماني وضع دستور للبلاد يقوم على اسس ديمقراطية تتفق وتقاليد هذا الشعب العزيز وتتجاوب مع آماله واصالته ، فقد عقدنا الامال الواسعة بأصدار دستور سنة ١٩٦٢ سعياً نحو مستقبل أفضل لهذا الشعب الطيب ينعم فيه المواطن بمزيد من الرفاهية ويفيء على المواطنين مزيداً من الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ، ويرسي دعائم ما جبلت عليه نفوس ابنائنا من اعتزاز بالكرامة وحرص على صالح الكويت وشورى في الحكم ، مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره ، الا انه وقد مضى على العمل بهذا الدستور قرابة اربعة عشر عاماً فان الامال المعقودة على اصداره لم تتحقق ، فقد استغلت الديمقراطية وجمدت اغلب التشريعات واتخذ من هذا الدستور سبيلا لتحقيق المكاسب الشخصية ولم تبذل الجهود من اجل البناء وانما بذلت في الهدم والتعويق واثارة لاحقاد وتضليل الناس ، ولم ينل المواطن الا الالم العميق على هذا الصراع الذي لم يحقق له ملا ولم يسد له حاجة .

وان كان حرصنا على استقرار دعائم الديمقراطية قد الزمنا بالصبر الطويل على ما وقع من اخطاء وعلى ما تعطل من اصلاح على امل ان يعود الرشد الى من اساءوا استغلال احكام الدستور وترقباً لصحوة ضمير تغلب الصالح العام على المصالح الفردية الا ان الوضع ازداد سوءاً مع مرور الايام .

لذلك أصدرنا الامر الاتي :

مادة أولى :

يوقف العمل باحكام المواد ٥٦ - فقرة ٣ - ، ١٠٧ ، ١٠٤ ، ١٨١ من الدستور،

الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢م .

مادة ثانية :

يحل مجلس الأمة ويتولى الامير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخولة لمجلس الأمة بموجب الدستور .

مادة ثالثة :

تصدر القوانين بمراسيم اميرية ، ويجوز ـ عند الضرورة ـ اصدارها بأوامر اميرية .

مادة رابعة :

يصدر مرسوم بتشكيل لجنة من ذوي الخبرة والرأي للنظر في تنقيح الدستور لتلافي العيوب التي اظهرها التطبيق العملي وتوفير الحكم الديمقراطي السليم والحفاظ على وحدة الوطن واستقراره ، على ان يكون التنقيح متفقاً مع روح شريعتنا الاسلامية الغراء ، مأخوذاً عن تقاليدنا العربية الكويتية الاصيلة .

مادة خامسة :

على لجنة تنقيح الدستور ان تنتهي من عملها خلال ستة شهور من تاريخ تشكيلها وترفع الينا مقترحاتها بعد موافقة مجلس الوزراء ويعرض على الناخبين مشروع تنقيح الدستور للاستفتاء عليه أو على مجلس الأمة المقبل لاقراره خلال مدة لا تزيد عن أربع سنوات من تاريخ اصدار هذا الامر .

مادة سادسة :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا الامر ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

أما المواد الدستورية الاربع التي تم ايقافها فهي :

مادة ٥٦ :

يعين الامير رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية ، ويعفيه من منصبه . كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء .

ويكون تعيين الوزراء من اعضاء الأمة ومن غيرهم .

ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث اعضاء مجلس الأمة .

(والفقرة الاخيرة هي التي اوقف العمل باحكامها) .

مادة ١٠٧

للامير ان يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه اسباب الحل . على انه لا يجوز حل المجلس لذات الاسباب مرة اخرى .

واذا حل المجلس وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل .

فان لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن . ويستمر في اعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد .

مادة ١٧٤

للامير وثلث اعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من احكامه ، أو باضافة احكام جديدة اليه .

فاذا وافق الامير واغلبية الاعضاء الـذين يتألف منهم مجلس الأمـة على مبـدأ التنقيح وموضوعه ، ناقش المجلس المشروع المقترح مادة مادة وتشترط لاقراره موافقة ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس ، ولا يكون التنقيح نافذاً بعد ذلك الا بعد تصديق الامير عليه واصداره ، وذلك بالاستثناء من حكم المادتين ٦٥ ، ٦٦ من هذا الدستور .

واذ رفض اقتراح ، التنقيح من حيث المبدأ أو من حيث موضوع التنقيح فلا يجوز عرضه من جديد قبل مضي سنة على هذا الرفض .

ولا يجوز اقتراح تعديل هذا الدستور قبل مضي خمس سنوات على العمل به .

مادة ١٨١

لا يجوز تعطيل أي حكم من احكام هذا الدستور الا اثناء قيام الاحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون ، ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمة في تلك الاثناء او المساس بحصانة اعضائه .

ووجه سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح هذا الخطاب الى المواطنين

﴿ واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته أخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾ .

(صدق الله العظيم)

اخواني :

أتحدث اليكم اليوم حديث الأخ لأخيه لنتعاون ونتعاضد جميعا في الحفاظ على كويتنا الحبيب نرعاه ونفتديه ونذود عنه كيد الطامعين و الحاقدين والعابثين فأمنه أمننا جميعا ، واستقراره لنا جميعا ، وعزته ونموه رخاء وعزة لنا جميعا .

اخواني :

لقد تحدث اليكم صاحب السمو الامير المعظم مشيرا الى ما آلت اليه الأحوال في بلدنا العزيز وما عانيناه جميعا من سلبيات تجربة العمل بدستور ١٩٦٢ التي كادت تصل بالبلاد الى طريق مسدود . فعندما وضع الدستور كانت تحدونا الامال الكبيرة في ارساء دعائم الحرية على أسس من الديمقراطية السليمة والمنسجمة مع تقاليدنا الاصيلة سعيا لتحقيق مستقبل أفضل لوطننا ومواطنينا ولأجيالنا القادمة ، وكنا نرجو أن تكون تجربتنا الديمقراطية فريدة في نوعها لا تتعرض للهزات والانتكاسات . وقد كنا نأمل أن تصبح نبراسا هاديا للمسيرة الديمقراطية السليمة ، الا أن المنعطف الخطير الذي وصلت اليه الممارسة الخاطئة لتجربتنا الديمقراطية

باعدت بيننا وبين كثير من الدول الشقيقة والصديقة . كما استغلها الذين لا وازع لهم من ايمان بالصالح الوطني فشوهوا الحرية التي أرسى دعائمها دستورنا وقلبوها الى فوضى تستهدف هدم قيمنا ومعتقداتنا واخلاقنا العربية الاصيلة وتعمل على بث روح الشقاق والفرقة بين أبناء وطننا العزيز . ولقد نبهت كثيرا الى خطورة هذا الوضع وحذرت من عواقبه الوخيمة ولكن الغيوم تراكمت وكادت ان تحجب شمس الحرية التي نعم بها وطننا منذ نشأته والتي ما وضع الدستور الا لكي يظل ينعم بها الشعب بكل فئاته . وكنا جميعا نمد حبال الصبر ونمني النفس بان الصالح الوطني لا بد أن يسمو على كل ما عداه حتى مضت على تجربتنا الديمقراطية قرابة اربعة عشر عاما حرصنا طوالها على ألا يتعطل العمل يوما واحداً بأي حكم من أحكام الدستور وهي فترة لم تعش مثلها الكثير من الدساتير بدون تصحيح أو مراجعة في مختلف بلدان العالم . ولكن هذا الصبر الطويل أملا في هداية الذين ضلوا سواء السبيل لم يحقق الغاية المرجوة وأخذت الأوضاع تتردى يوما بعد يوم معرضة أمننا واستقرارنا الوطني للخطر مما اضطر والد الجميع صاحب السمو أمير البلاد المعظم لوضع حد لذلك .

اخواني :

ان الحرية أخذ وعطاء وان الاسراف في اطلاق الحريات تبذير وكل تبذير مفسد وفي ظل ما وصلنا اليه من حرية غير مسئولة أطلقت للصحافة الحرية بلا حدود . . وحرية الصحافة لا قيمة لها ان لم تتسم بالمسئولية النابعة من ذاتها العاملة في ظل رقابة الضمير الحي . والصحافة تستحق من الحرية بقدر ما تحمل من المسئوليات ولا شك أن في مقدمة هذه المسئوليات الحرص على الصالح الوطني والعمل على توثيق عرى المحبة والترابط في المجتمع والمحافظة على كرامة الاخرين وعدم التشهير بهم . وان من مسئوليات الصحافة كذلك العمل على تعزيز علاقاتنا وصداقاتنا مع دول العالم وبخاصة الشقيقة والصديقة منها . واذا كانت الدول الكبرى ذاتها قد اتبعت هذا النهج في بناء وتعزيز علاقاتها الدولية فالأولى بالكويت كدولة صغيرة ان تتبعه أيضا في توثيق علاقاتها وصداقاتها مع سائر الدول .

وان ترى حبل الصحافة على غاربها واطلاق الحرية لها بلا ضوابط جعل بعض الصحف أدوات طيعة لخدمة أغراض غريبة عن وطننا تعمل لافساد مجتمعنا وترويج الشائعات المغرضة ونشر التفاهات واثارة الفتن في صفوفنا .

اخواني :

اذا كانت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة عزيزة علينا قد فرضت عليها أن تطلق العنان لصحافتها بلا ضوابط أو حدود حتى أصبحت معظم صحفها أدوات مأجورة لمختلف الصراعات الدولية والعقائدية مما جرّ هذا البلد الشقيق الى حاضر رهيب مليء بالموت والخراب والدمار فان الحرية غير المسئولة قد أتاحت للكثيرين أن ينقلوا هذا الصراع الى صحافتنا محاولين خلق الفتن في بلدنا الآمن مثلما فعلوا بالبلد الشقيق وهكذا استغل نظامنا الديمقراطي من قبل فئة سخرته لمآربها وفرضت من خلاله ارهابا فكريا لاسكات كل صوت يرتفع بكلمة حق حتى أصبحت ديمقراطيتنا وسيلة للفوضى واللا مسئولية .

اخواني :

اننا اليوم في مفترق الطرق فاما ان نحافظ على نظامنا الديمقراطي بوقفة تأمل نعيد خلالها النظر فيه على ضوء ما أسفرت عنه التجربة الديمقراطية من نتائج سلبية لنصلح ما اعوج منه ونسد ما فيه من ثغرات ، واما أن نترك الامور تنزلق في طريق التردي حتى نصل الى نهاية لا يعلم مداها الا الله . وان ما حلّ ببعض الانظمة الدستورية التي كانت مساوئها سببا في زوال الديمقراطية فيها جدير بأن يكون عبرة نتعظ بها حتى نحافظ على ديمقراطيتنا ولا نفقدها الى الأبد .

اخواني :

ان الاسلوب الديمقراطي الذي ارتضيناه منهجا لنا في حكم هذا البلد الكريم لن تؤثر فيه هذه الاجراءات المؤقتة التي اضطرتنا اليها الظروف في هذه الفترة الانتقالية حتى نكفل للبلاد أمنها واستقرارها ونسد الطريق على المخربين والكائدين لتجربتنا الديمقراطية الرائدة ، فالدستور قائم باق وما نحتاجه اليوم وقفة للتأمل والمراجعة نستقصي خلالها أسباب العلل ونعمل على علاجها وستظل الديمقراطية راسخة الجذور في بلادنا باذن الله لأن نفوسنا جبلت على الديمقراطية والحرية بحكم تربيتنا الاسلامية وتقاليدنا العربية العريقة القائمة على الشورى ومبادىء الدين الاسلامي الحنيف .

اخواني :

ان من الواجب في هذه المرحلة الهامة من مسيرتنا الوطنية أن يحاسب كل واحد منا نفسه

ما الذي قدمه لوطنه نظير ما قدمه له هذا الوطن المعطاء ، وأن يسائل كل منا نفسه ما هو مفهومه للديمقراطية أهي أخذ دون عطاء أم التزام وبذل بسخاء . . ما الذي أسهم به في تطور بلده ورفعة شأنه . فاذا صدقنا أنفسنا الحساب امكننا ادراك المفهوم الحقيقي للديمقراطية التي ننشدها والتي تنبثق من أصالة هذا الشعب وهي الديمقراطية التي تهتدي بهدى القرآن وتدعو الى الايمان والعلم والعمل والتمسك بالدين الحنيف والاخلاق الحميدة . . ديمقراطية نابعة من واقعنا منسجمة مع قيم مجتمعنا وشعبنا عاملة لصالحه وخيره . . ديمقراطية يعيش المواطن فيها آمنا مطمئنا على حياته وعرضه وماله وكرامته ديمقراطية تكفل الأمن والاستقرار للوطن وتوفر العيش الكريم للمواطن . . ديمقراطية تدرأ الحسد والطمع والبغضاء وتدعو الى التسامح والتكاتف والتراحم والمحبة . . ديمقراطية تحقق العدالة الاجتماعية لكافة المواطنين كما تجزل العطاء وتمنح الاستقرار لكل مقيم مخلص يعمل لخير هذا الوطن وأهله . . ديمقراطية تطهر الصحافة من التبعية وتحميها من الحاقدين وتكفل لها حرية مسئولة ملتزمة بالاخلاق وتحري الحقيقة وكشف العيوب والاخطاء واقتراح الحلول البناءة . . ديمقراطية تضع نصب أعينها حق الكويتيين وأجيالهم القادمة في ثروتهم الوطنية وتضمن لهم العيش الكريم وتعمل على توفير العمل المناسب لهم والدخل الكافي والسكن الملائم والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية .

ديمقراطية تعمل ما استطاعت لتقليل الفوارق الاجتماعية بين المواطنين وتكفل تكافؤ الفرص للجميع وتتدخل في كل مجال تراه ضروريا لحماية المواطن من الاستغلال أيا كان نوعه .

ديمقراطية لا تفرق بين مدينة وضاحية وقرية وجزيرة في مشاريع الخدمات والمرافق العامة .

ديمقراطية تقضي على الروتين المعقد في وزارات ودوائر ومؤسسات الدولة وتسهل الاجراءات اللازمة لمعاملات المواطنين وتيسر سبل التقاضي في المحاكم وسرعة الفصل في القضايا .

ديمقراطية تصلح الجهاز الوظيفي وتجعل منه جهازا فعالا عاملا لخدمة جميع المواطنين بدون استثناء أو تمييز .

ديمقراطية تفرز مجلسا نيابيا يمثل كافة فئات الشعب وفي مقدمتها أولئك الذين قامت الكويت على سواعدهم والذين ضحوا بأرواحهم وأموالهم في سبيلها .

ديمقراطية يكون عضو المجلس فيها نائبا عن الشعب كله وممثلا للوطن بأسره غير مقتصر على فئة أو طائفة ينتمي اليها ، عاملا من أجل صالح الشعب كله بصرف النظر عن رغبات ناخبيه معتمدا في مناقشاته على البحث والدراسة الجادة مترفعا عن التشهير والتجريح متجنباً استغلال مركزه للكسب أو المساومة من أجل مصلحة شخصية .

اخواني :

يجب علينا الآن أن نتعاون جميعاً من أجل اعادة بناء مجتمعنا على أساس ديمقراطي سليم واضح المعالم وأن نحث الخطى في العمل لضمان مستقبل مشرق لهذا الجيل والأجيال القادمة . وفي سبيل تحقيق ذلك سنشرع فورا وكخطوة أولى بسن أو تعديل بعض القوانين المتعلقة باستتباب الأمن والاستقرار وحماية الاقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة وبخاصة للفئات المحدودة الدخل وتنظيم الصحافة وتحقيق الضمان الاجتماعي والعمل على منح الجنسية لمن أسهموا في خدمة هذا الوطن العزيز والتوسع في توفير الخدمات الاسكان بالاضافة الى رفع رأسمال بنك التسليف والأدخار لزيادة استفادة المواطنين من خدماته وتعديل قانون الجزاء بما يكفل العقوبة الرادعة للمستهترين بقيم وأخلاق مجتمعنا وغير ذلك من القوانين والتدابير الجادة لخير الوطن والمواطنين .

اخواني :

اننا لا نحقد على أحد ولا نريد بأحد شرا ولكننا سنضرب بحزم على يد كل من يريد الشر لهذا البلد الآمن وشعبه الطيب .

ولنعمل أيها الأخوة بقوله سبحانه وتعالى :

﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾

(صدق الله العظيم)

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

رد الفعل الشعبي :

لم يكن هنـاك قبولاً عـلى مستوى الهيئـات الشعبية والصحـافـة اليـوميـة والمجـلات الاسبوعية . . فقد قالت جريدة الوطن في افتتاحيتها يوم الاحد ٢٩ اغسطس ١٩٧٦ :-

ديمقراطيات الخليج إلىٰ اينْ ؟

استقالة الحكومة . . حل مجلس الأمة . . اضافة مادة الى قانون المطبوعات والنشر . . تعديل الدستور ، كل هذه كانت حصيلة هذا اليوم الذي يشكل منعطفا خطيرا في تاريخ المسيرة الديمقراطية التي أقرتها المادة السادسة من الـدستور « نـظام الحكم في الكويت ديمقـراطي ، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً » .

السؤال الكبير الذي يطرح اليوم : هل حقا تفاقمت الأزمة الدستورية والأوضاع الامنية وساءت العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الى الحد الذي يدفع الحكومة الى الاستقالة منحية باللائمة على مجلس الأمة والى الحد الذي يدفع امر حل مجلس الأمة الى الصدور ؟!

- نعود قليلا الى الوراء عبر تجربة الاربعة عشر عاما الماضية ، لنقف عند ازمة عام ١٩٦٤ حين رفع ولي العهد رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح السالم الصباح في حينه استقالـة حكومته الى المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح معـربا عن عميق اسفـه بسبب عدم تجاوب السلطة التشريعية مع حكومته .

في ذلك الوقت كلف المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح الشيخ صباح السالم الصباح باعادة تشكيل الحكومة دون ان يحل مجلس الأمة بموجب المادة ١٠٧ من الدستور وكان الرأي في ذلك الحين منعقدا على ان الامير اختار تغيير الحكومة على حل المجلس صونا للتجربة الديمقراطية التي كانت لا تزال في مهدها .

فهل وصلت الأمور اليوم الى حد لم يعد هنالك خيار فيه للحفاظ على هذه التجربة سوى حل ابرز رموزها ومفاهيمها وهو مجلس الأمة ؟ .

ان مجلس الأمة المنتخب بطريق الانتخاب العام السري المباشر هو الممثل للأمة مصدر

السلطات جميعا كما ينص الدستور ، ولذلك لا يجوز ان يصدر امراميري بحل هذا المجلس دون ان تتوافر الأسباب القوية والموجبة لمثل هذا الحل الذي يعتبر تعطيلا لـدور الأمة في ممـارسة السلطة التشريعية .

فهل توافرت هذه الأسباب القوية والموجبة ؟! .

من جانبنا ، في ظل ديمقراطيتنا التي كفلها الدستور حيث « حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة او غيرهما » مادة ٣٦ وحيث « حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون » مادة ٣٧ ، نقول من جانبنا لا نرى ولا نعتقد ان الاوضاع قد وصلت الى مرحلة الخطر التي تحدث عنها كتاب الاستقال الذي تقدم به سمو رئيس مجلس الوزراء صباح اليوم ، وأدى الى صدور المرسوم الاميري بحل مجلس الأمة .

- وان كانت الامور قد وصلت الى هذه المرحلة ، فما هو الدافع لتعطيل بعض مواد الدستور ، ومعظمها مواد هامة تمثل الركيزة الاساسية للديمقراطية ، وهي :

١ ــ المادة ٥٦ فقرة ٣ « لا يزيد عدد الوزراء جميعا على ثلث عدد اعضاء مجلس الأمة » .
٢ ــ المادة ١٠٧ « للأمير ان يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل علي أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى .

واذا حل المجلس وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل .

فان لمن تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كان الحل لم يكن ويستمر في أعماله الى أن ينتخب المجلس الجديد » .

٣ ــ المادة ١٧٤ « للامير ولثلث اعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو اضافة أحكام جديدة اليه .

فاذا وافق الامير وأغلبية الاعضاء الـذين يتألف منهم مجلس الأمـة على مبـدأ التنقيح وموضوعه ناقش المجلس المشروع المقترح مادة مادة وتشترط لاقراره موافقة ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس . ولا يكون التنقيح نافذا الا بعد تصديق الامير عليه واصداره

وذلك بالاستثناء من حكم المادتين ٦٥ و ٦٦ من هذا الدستور واذا رفض اقتراح التنقيح من حيث المبدأ أو من حيث موضوع التنقيح فر يجوز عرضه من جديد قبل مضي سنة على هذا الرفض .

ولا يجوز اقتراح تعديل هذا الدستور قبل مضي خمس سنوات على العمل به .

٤ ـ المادة ١٨١ « لا يجوز تعطيل اي حكم من احكام هذا الدستور الا اثناء قيام الاحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون . ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمة في تلك الاثناء او المساس بحصانة اعضائه » .

● ان تعطيل هذه المواد يتنافى مع مبدأ سمو الدستور المعمول به في مختلف الانظمة الديموقراطية في العالم ، ذلك ان الغاء المادة التي تمنع تعطيل احكام الدستور يعني تحويل هذا الدستور من قانون اعلى له مرتبة خاصة وسمو مصان الى قانون عادي يجوز الغاءه او تعديله بقانون اخر .

● ان تعطيل المادة ١٠٧ يلغي الضمانة التشريعية للأمة ، ذلك ان المجلس قد حل ، ولن تجري انتخابات لمجلس جديد في ميعاد لا يجاوز شهر من تاريخ الحل كما تنص المادة .

كما ان المجلس المنحل لن يسترد سلطاته الدستورية اذا لم تجر الانتخابات خلال هذين الشهرين ، كما تنص المادة ذاتها ايضا . .

● الديموقراطية الى اين :
الآن . . الى اين من هنا ؟!

قبل عام ، في البحرين استقالت الحكومة وحل المجلس الوطني ونفذت هجمة اغسطس الشهيرة واعتقل العديد من العناصر الوطنية ، وحتى الآن البحرين « ديمقراطية » مع وقف التنفيذ ، والاوضاع من سيء الى اسوأ . . قبل عام ايضا ، في دولة الامارات العربية المتحدة جرى العدول عن فكرة اقامة مجلس تأسيسي لوضع الدستور الدائم للدولة وشكلت لجنة خاصة لوضع هذا الدستور . وعندما اقترب موعد الأخذ بهذا الدستور اجل البت فيه وتقرر ابقاء الدستور المؤقت للدولة ، وحتى الآن والى خمس سنوات قادمة دستور الامارات الدائم برسم التعطيل . .

واليوم في الكويت . . سيادة الأمة وديمقراطياتها تنحسر وسمو الدستور يتقلص . . فالى اين بعد ؟!

فكانت النتيجة هي تعطيل جريدة الوطن في ٣١ اغسطس ١٩٧٦ لمدة شهر كامل . . كما كتبت مجلة الطليعة في افتتاحيتها في يوم ١٩٧٦/٩/١ تحت عنوان الكويت ومستقبل الديمقراطية رفضت فيه هذه الاجراءات . . فكانت النتيجة تعطيل الطليعة لمدة ثلاثة شهور . كما تم ايقاف مجلة الرسالة في ٧٦/٩/٦ ومجلة الرائد التي تصدرها جمعية المعلمين بسبب ما جاء في افتتاحية عددها الصادر في ١٩٧٦/٩/٧ تحت عنوان « هذه الوقفة على الطريق » . . كما تم ايقاف مجلة الاتحاد الصادرة عن الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وذلك بسبب توقفها عن الصدور لمدة ستة شهور ، وكان الايقاف في ٢٦ اكتوبر ١٩٧٦ . . كما عطلت جريدة الرأي العام في ٥ نوفمبر ١٩٧٦ لمدة اسبوع بسبب نشرها لاعلان لدولة قطر . . وعطلت جريدة الهدف في ١٩٧٦/٩/٣ بسبب مقالها الرئيسي الذي بعنوان « لكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرها » ، جاء في هذا المقال :

« قد اختلف معك في الرأي ، لكني على استعداد لأن ادفع حياتي ثمنا للدفاع عن حقك في التعبير عن رأيك » « فولتير » .

كلمة فولتير الشهيرة هذه انتقلت عبر التاريخ تعبيرا عن تقديس الحق الطبيعي لكل انسان في التعبير عن قناعته ورأيه في أي موضوع ، وهذه الكلمة هي التي عبر عنها دستور دولة الكويت في المادة ٣٦ والمادة ٣٧ حيث قال « حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما » و « حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون » .

نورد هذا بمناسبة تعطيل الزميلتين « الوطن » اليومية و« الطليعة » الاسبوعية منطلقين من ايماننا المطلق بالديمقراطية ومبدأ الشورى الذي يستند اليه ديننا الاسلامي الحنيف ، مؤمنين بأن حرية الكلمة وحرية الصحافة جزء لا يتجزأ من الديمقراطية ومبدأ الشورى .

ان مبدأ حرية الصحافة حيوي وهام ، والمحافظة عليه تأكيد لسلامة العلاقة القائمة بين

الحكام والمحكومين ، وهو دليل على أننا نستطيع استيعاب النقد والاستفادة منه ، ولا ريب ان التشكيك بكل صوت يرتفع ليناقش القضايا الاساسية من حرية المواطن الى ديمقراطية الشعب هو في غير مصلحة الكويت العليا ولا يجوز أن يسود في بلد انتهج الديمقراطية بصورتها البرلمانية وسيلة للحكم على امتداد اربعة عشر عاما .

نحن نريد ، وفي هذه المرحلة الانتقالية ، نريد لكل مواطن ان يقول رأيه وان يعبر عن قناعته لأن حل المشكلات والعقبات التي وردت في خطاب سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء يوم أمس الأول لا يجب أن يكون بالصمت والهمس الخافت بل يجب ان يتم عبر النقاش بصوت مرتفع ومسموع دائما ، لأن الصمت والهمس يصل بنا الى نتيجة ضارة بالديمقراطية والحريات .

نحن لا نريد لصحافتنا حرية غير مسؤولة ولكننا لا نريد لها في نفس الوقت ان تتحول الى قصاصات أوراق يضطهد فيها الخبر ويبتعد عنها الرأي .

ان شعار الاصلاح الاداري الذي طرحه سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في خطابه يجب ان يطبق من خلال رؤية شاملة لمشكلة الادارة الحكومية والروتين وانخفاض الانتاجية ، وهذه الرؤية الشاملة لا تتحقق الا من خلال تبادل الآراء والأفكار ، وهو التبادل الذي تعتبر الصحافة ساحته الرئيسية .

اننا نعيش مجتمعا متخلفا له مشكلاته وله اخطاؤه ، فاذا أرادت السلطة التنفيذية ان تعمل في المرحلة القادمة على معالجة هذه المشكلات والاخطاء ، فان عليها ان تحرص أول ما تحرص على حرية الصحافة ، لأن الصحافة الحرة هي التي تستطيع ان تشير بيدها الى مواقع الخطأ الذي لاننزه السلطة التنفيذية عنه انطلاقا من مبدأ ان كل من يعمل يخطىء والذي لا يخطىء لا يعمل .

« الهدف »

كما قامت بعض الهيئات الشعبية باصدار البيان التالي :-

(بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾

بيان صادر عن الهيئات الشعبية الكويتية

حول حل مجلس الأمة وتعليق الدستور وحول المادة ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات

الى الاخوة ابناء الشعب الكويتي الكريم ،

لقد فوجىء وطننا الحبيب في الآونة الاخيرة بسلسلة من الاجراءات التي تتعلق بمسيرة شعبنا الديمقراطية ، تمس حياته الحاضرة والمستقبلة في اعماقها ، وتتطلب من كل هيئة وطنية وكل مواطن ان يتفحصها ويتعمق في مغازيها ويقف منها موقفاً ضميرياً مسئولاً ـ أمام الله والوطن والتاريخ .

ففي اليوم الرابع من رمضان قدم سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء استقالة حكومته وصدر قرار بحل مجلس الأمة ، ثم علقت الفقرة الثالثة من المادة (٥٦) من الدستور والتي تشترط تمثيل المجلس في الوزارة وتحدد عدد أعضاء مجلس الوزراء . وعلقت المادة (١٠٧) من الدستور والتي تقضي بوجوب اجراء انتخابات في غضون شهرين في حالة حل مجلس الأمة والا استرد المجلس كامل سلطته الدستورية ، وعلقت المادة (١٧٤) من الدستور والتي تنص على عدم جواز تعطيل احكام الدستور الا اثناء قيام الاحكام العرفية وفي الحدود التي يبينها القانون .

ولقد تبع ذلك صدور قرار بتعديل قانون المطبوعات بحيث يستطيع مجلس الوزراء أن يعطل أية جريدة لمدة سنتين أو يلغي ترخيصها اداريا اذا ثبت انها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية ، أو ان سياستها تتعارض مع المصلحة الوطنية مما أدى الى تعطيل بعض الصحف دون سبب . مستهدفة بذلك حرية الرأي .

ولقد قيل في تعليل القرارات الخاصة بتعليق المواد المذكورة من الدستور أن الديمقراطية استغلت من أجل تحقيق المكاسب الشخصية والهدم واثارة الاحقاد وتضليل . . الناس . . كما أوضح سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مسببا استقالته بانه اصبح من المتعذر استمرار الحكومة في مواصلة مسيرتها لأن القوانين قد تراكمت لدى مجلس الأمة دون ان ترى النور واصبح الكثير من الجلسات التي يعقدها المجلس تضيع دون فائدة كما اصبح التهجم والتجني على الوزراء والمسئولين دون وجه حق همّ الكثيرين من الاعضاء بحيث اصبح التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يكاد يكون مفقودا .

أيها الأخوة الكرام :

لقد كانت الهيئات الشعبية الكويتية أول من انتقد الممارسات الخاطئة التي كان يقوم بها

بعض الأعضاء من المجلس المنحل وغيره من المجالس السابقة ، وكنا دائما نطالب باصلاح الاوضاع والكف عن التجريح والمبادرات وهدر الوقت .

كما أننا لسنا الآن في موضع الدفاع عن المجلس أو ايجاد الاعذار للممارسات الخاطئة التي كان يقوم بها البعض . كما اننا ورغم قناعتنا بان تلك الممارسات كانت نتيجة لممارسات خاطئة اخرى قامت بها السلطة التنفيذية كاغراق المناطق الانتخابية بالاصوات المنقولة وغض النظر عن الرشاوي التي اصبحت تمارس علنا من أجل افساد الضمائر وشراء الذمم الى استغلال التجنيس لأغراض انتخابية ورغم قناعتنا بان الكثير من هدر الوقت والملاسنات والتجريح كان موحى به ويعكس الصراعات الاخرى التي لا تهم مصلحة الوطن في شيء فاننا لا نناقش المسئولين في حقهم في حل مجلس الأمة طالما نصت عليه احكام الدستور وبينت شروطه ووسائله انما الذي يعنينا اليوم وفي هذه اللحظات العصيبة هو شرعية ما تم من اجراءات وحرصنا على حقوقنا الدستورية والحياة الديمقراطية التي حققها شعبنا ، والتي تأتي الاجراءات الاخيرة للقضاء عليها .

لقد عاشت الكويت في ظل الحكم الدستوري وفي اطار المكاسب الديمقراطية أربعة عشر عاما طويلا من الزمن ، بلغ الكثيرون من ابناء شعبنا مرحلة نضجهم في مناخها ، وشكلت للكثير منها الهواء الذي لا يمكن التنفس بانعدامه ، كما وفرت الحياة الديمقراطية لنا ما لا يمكن ان ننساه او نتجاهله لمجرد تلبية بعض الرغبات .

أيها الاخوة الكرام :

اننا لا ننسى ان المكانة المميزة التي حظيت بها بلدنا الكويت على المستويين العربي والدولي ، رغم صغر مساحتها وقلة عدد أفراد شعبها لم تكن لتتحقق بغير وجود الديمقراطية وحكم الدستور ، مما جلب لوطننا احترام الجميع ودعم امنه واستقلاله .

ولقد شكلت الديمقراطية الاطار الذي يلتحم فيه الشعب في وحدة متينة تجاه الازمات التي يمر فيها الوطن . ذلك ان استقلال الكويت وسيادته وامنه ارتبط دائما ومنذ البداية بحرية هؤلاء المواطنين وحقهم في المساهمة في ادارة شئون مجتمعهم . وذلك امر طبيعي فليس هناك وطن حر من دون ان يكون مواطنوه احراراً كما انه لا يمكن ان يصان امن بلد ما عن طريق سلب حريات مواطنيه .

أننا أيضا يجب ان لا ننسى ان المكاسب الديمقراطية للشعب الكويتي وممارسته لها رغم كل ما قيل عن تلك الممارسة من أخطاء شكلت واحداً من اهم العوامل التي كانت وراء واحد من أعظم انجازات الامة العربية والذي تمثل في تخليص الثروات النفطية للوطن والإمة من الشركات الاحتكارية وفي تحرير الجزء الأعظم من اقتصادنا من هيمنة الدول الاستعمارية وكانت الديمقراطية وراء هذا الخير العميم الذي تنعم به الكويت والدول العربية المصدرة للنفط الآن ، يشهد بذلك العدو قبل الصديق .

كما اننا لم ننس ابدا انه بفضل المكاسب الديمقراطية التي حققها شعبنا رفع الانسان الكويتي العادي ، ولاول مرة رأسه عاليا كند كريم لأي مواطن كويتي آخر ، مساو له في الحقوق والواجبات ، يمارس حياته الخاصة وحريته بامن وبلا خوف ، مطمئنا الى ان حقوقه المكتسبة يحميها القانون ، وان ما يعتقد انه حق له يمكنه المطالبة به بحرية وعبر الوسائل الديمقراطية المشروعة .

أيها الاخوة الكرام :

لقد كنا نتمنى لو توفرت الرغبة في اصلاح حقيقي للدستور وتوفير الامن والرخاء وسبل العيش الكريم للمواطنين باسرع السبل ان يتم الاصلاح عبر الوسائل الديمقراطية والقضاء على اسباب نقائص حياتنا الديمقراطية المتمثلة في اغراق الدوائر الانتخابية بالاصوات المنقولة واثارة النعرات الطائفية والقبلية والعنصرية وغض النظر عن ممارسة الرشوة العلنية لافساد الضمائر وشراء الذمم والتضييق على الحريات العامة . . الى غير ذلك من النقائص التي عانت منها حياتنا . وكان ممكن ان يتم معظم ذلك لو ان السلطة التنفيذية طبقت القوانين القائمة بحرص وتجرد ، وكان ممكنا ايضا ان نتلافى نقص القوانين لو كان لدى السلطة التنفيذية الاهتمام الجدي بالتعاون مع كل الحريصين على مصلحة الوطن في مجلس الأمة .

نقول كنا ، نتمنى لو حدث ذلك ، ولكن حيث ان الذي حدث فعلا هو غيره ، فاننا نناشد كل واحد فيكم ان يعي مسئولياته ، وان يطالب بما يتيسر له من الوسائل المشروعة بعودة الشرعية والحكم والدستوري ، واسترداد المكاسب الديمقراطية باسرع وقت .

فمن اجل تكريس الحكم الدستوري وتعميق المكاسب الديمقراطية عملنا ، ومن اجل استردادها باسرع وقت سنعمل ، يفرض ذلك علينا واجبنا الوطني ومسئولياتنا التاريخية ويهدينا

الى ذلك قبل ما تقدم وبعده تمسكنا الذي لا يمكن ان نتخاذل عنه بقول الباري عز وعلا ﴿ وامرهم شورى بينهم ﴾ صدق الله العظيم .

١ ـ الاتحاد العام لعمال الكويت

٢ ـ رابطة الادباء

٣ ـ جمعية المحامين

٤ ـ جمعية الصحفيين

٥ ـ نادي الاستقلال

٦ ـ جمعية المعلمين الكويتية

٧ ـ الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

وقد بلغ مجموع المراسيم بقوانين التي صدرت في فترة غياب مجلس الأمة وحتى صدور المرسوم الاميري الذي انهى فترة وقف العمل ببعض مواد الدستور واستئناف الحياة البرلمانية في ٢٤ اغسطس (آب) ١٩٨٠ ثلاثمائة وستة وثمانين مرسوماً بقانون .

لجنة تنقيح الدستور
وبشائر الانفراج



السيد عبد الرزاق الخالد الزيد رئيس لجنة النظر في تنقيح الدستور

وقبل أن تنتهي فترة السنوات الاربع التي جرى خلالها ايقاف العمل ببعض مواد الدستور . اصدر الشيخ جابر الاحمد الصباح في العاشر من فبراير ١٩٨٠ المرسوم الآتي :

ـ بعد الاطلاع على دستور الكويت الصادر في ١٤ جمادي الثاني ١٣٨٢هـ الموافق ١١ من نوفمبر ١٩٦٢م .

ـ وعلى الامر الاميري الصادر في ٤ رمضان ١٣٩٦هـ الموافق ٢٩ من اغسطس ١٩٧٦م بتنقيح الدستور .

ـ وعلى الخطاب الموجه من صاحب السمو امير الكويت الراحل ، رحمه الله ، الى ابناء شعبه في ٤ رمضان ١٣٩٦هـ الموافق ٢٩ من اغسطس ١٩٧٦م بتنقيح الدستور .

ـ وتمكيناً للشعب من استئناف حياته النيابية على اسس اكثر صلابة واقدر على تيسير انطلاق العمل الوطني في اطار من سيادة الدستور واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم وكرامتهم ، والحرص على وحدة الوطن واستقراره وترابط افراده وتكافلهم في ظل تقاليدنا العربية وقيمنا الاسلامية الاصيلة .

ـ وتأمينا للتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تعاوناً يجنب البلاد عواقب السلبيات التي تعرضت لها الممارسة النيابية .

ـ ومعاونة لهيئات الحكم المختلفة على التوجه بكل طاقاتها لتوفير المزيد من الرخاء لجميع افراد الشعب ، وفتح الابواب امام طموحاتهم الكبيرة .

ـ وبعد التشاور الواسع مع ذوي الرأي والتجربة من ابناء هذا الوطن .

ـ وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء .

ـ وبعد موافقة مجلس الوزراء .

ـ أصدرنا المرسوم الآتي :

مادة أولى :

تشكل لجنة للنظر في تنقيح الدستور من الاعضاء الآتية اسماؤهم : ابراهيم علي

خـريبط ، بدر الشيـخ يوسف العيسى ، الـدكتور بـدر جـاسم اليعقـوب ، جـاسم احمـد النصف ، جمعة محمد ياسين ، حبيب جـوهر حيـات ، حمد عبـدالمحسن المشاري ، راشـد عـوض الجويسـري ، زيـد عبـدالحسـين الكـاظمي ، سـالم جـاسم المضف ، سعـد عـلي الناهض ، الدكتور طارق عبدالرزاق الرزوقي ، الدكتور عادل طالب الطبطبائي ، عبـاس حبيب مناور ، عبدالـرحمن علي الحـويل ، عبـدالرزاق الخـالد الـزيد ، عبـدالرزاق العـلي الخالد ، عبدالرزاق الابـراهيم البصير ، عبـدالعزيـز فهد المسـاعيد ، عبـدالصمد عبـدالله معرفي ، عبدالله علي العيسى ، الدكتور عبدالله محمد عبدالله ، عبـدالله يعقوب الـوزان ، علي عبداللطيف الجسار ، فلاح مبـارك الحجرف ، فهـد عبدالـرحمن البحر ، فهـد يوسف الدويري ، محمد حمد البراك ، محمد ضيف الله القحص ، محمد عبدالعزيز الوزان ، محمد عبـدالمحسن العصيمي ، ناصـر عبدالـوهاب القـطامي ، نايف حمـد الدبـوس ، الدكتـور يعقوب محمد حياتي ، يعقوب يوسف الحميضي .

وتختار اللجنة رئيساً يتولى رئاسة جلساتها ، كما تختار نائباً يعـاونه في ذلك ويحل محله عند غيابه أو قيام مانع به ، كما تضـع اللجنة القـواعد والاجـراءات المنظمـة لسير العمـل فيها .

مادة ثانية :

يجوز للوزراء حضور جلسات اللجنة ويسمعون كلما طلبوا الكـلام ، دون أن يكون لهم صوت عند اصدار توصيات اللجنة .

مادة ثالثة :

لكل من الحكومة أو عشرة من اعضاء اللجنة التقدم كتابة باقتراح تنقيح حكم أو أكثر من احكام الدستور ، وذلك بتعديل أو حذف نص من نصوصه ، أو باضافة حكم جديد اليه .

مادة رابعة :

تجري مداولات اللجنة في جلسات مغلقة ، وتسجل مناقشاتهـا واعمالهـا في محاضـر يوقع عليها الرئيس ، وتصدر توصياتها باغلبية الاعضاء الذين تتألف منهم اللجنة ، وعنـد تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس اللجنة .

مادة خامسة :

تضع اللجنة تقريراً بتوصياتها متضمناً نصوص المواد المقترحة ومشفوعاً بمذكرة تفسيرية توضح اسباب التعديل ومبرراته ، ويرفع التقرير الى رئيس مجلس الوزراء خلال مدة اقصاها ستة شهور من تاريخ هذا المرسوم .

مادة سادسة :

تبدي اللجنة رأيها مسبباً في مشروعات القوانين التي يرى مجلس الوزراء عرضها عليها .

مادة سابعة :

تعقد اللجنة جلساتها بمقر مجلس الأمة وتعقد اجتماعها الأول يوم الثلاثاء ٣ ربيع الآخر ١٤٠٠هـ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٨٠م .

دستورية اللجنة :

وقد قال الدكتور عادل الطبطبائي في مجلة صوت الاتحاد ـ التي يصدرها الاتحاد الوطني ـ فرع الكويت ـ عام ١٩٨١ : يجوز تشكيل لجنة لتنقيح الدستور في غياب مجلس الأمة ، لأن هذه اللجنة هي مرحلة سابقة على مراحل بدأ عملية التعديل كما رسمتها نصوص الدستور ، فالبدء بهذه المراحل يقتضي وجود الجهتين اللتين تطلّب الدستور مشاركتهما معاً في عملية التعديل وهما الامير ومجلس الأمة ذلك لأن دستور الكويت وضع بطريقة العقد بين الامير والمجلس التأسيسي فلا بد لتعديله موافقة هذين الطرفين ، ويخلص الدكتور عادل رأيه قائلا : ان تشكيل اللجنة سليم من الناحية الدستورية لأنها ليست إلا لجنة استشارية لا تلزم اصلاً بآرائها كما ان عملها مجرد تحضير لبدأ عملية التعديل .

وقد عقدت لجنة تنقيح الدستور اول اجتماع لها في ١٩ فبراير ١٩٨٠ ، حضره ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ، الشيخ سعد العبدالله ، الذي القى خطاباً في هذه الجلسة ، هذا نصه :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ﴾ صدق الله العظيم

« اخواني اعضاء لجنة تنقيح الدستور »

« يسعدني في بداية هذا اللقاء الاول للجنتكم الموقرة ان انقل اليكم تحيات وتمنيات صاحب السمو امير البلاد حفظه الله كما اتوجه اليكم باسمي وباسم اخواني اعضاء الحكومة بالتحية والتهنئة الخالصة ، وأسأل الله تعالى ان يكون معكم ومع الكويت كلها وهي تخطو خطوة جديدة موفقة ـ ان اشاء الله ـ تتابع بها مسيرتها المباركة على طريق التقدم والرخاء والاستقرار في اطار من الحرية والعدل واحترام القانون .

واجد من امانة المسؤولية وانا احضر معكم هذه الجلسة الافتتاحية ان اتحدث الى كل اخ منكم حديثاً صريحاً لا غنى عنه حتى نؤدي معاً واجبنا في حماية كويتنا العزيزة وتدعيم استقرارها ووحدة شعبها وحتى نؤمن مسيرة حياتنا النيابية التي نريدها مبرأة من الافات والمزالق محاطة بسياج متين من القيم والمبادىء التي قام عليها مجتمعنا الكويتي والتي استلهمها من دينه الحنيف وتراثه العربي الاصيل ، فحفظت عليه تماسكه ووحدته وحققت له كل ما انجزه من تقدم ورخاء وازدهار .

اخواني

لقد كان صدور الدستور في ١١ نوفمبر ١٩٦٢ علامة بارزة ومشرقة في تاريخ الكويت . . جسد بها شعبنا ايمانه بالشورى والتزامه بالعدل وتمسكه بالحرية ، متابعاً مسيرته الموفقة في بناء صروح كبيرة للتقدم الحضاري والعمراني احتلت بها الكويت مكانة مرموقة حتى صارت تجربتنا في بناء مجتمعنا نموذجاً يحظى بالتقدير والاعجاب والاحترام . .

ومن منطلق الحفاظ على الدستور وصيانة مبادئه الاساسية ان تنال منها بعض سلبيات الممارسة واخطاء التطبيق كانت وقفتنا مع الحياة النيابية ودعوتنا الى تقييم تجربتنا فيها تقييماً تحكمه الشجاعة مع النفس وتمليه الرغبة في الاستفادة من دروس الماضي بكل ما فيه ، والاصرار على ان يكون استئناف « الحياة النيابية » اداة لتحقيق المزيد من الخير للوطن والمواطنين وتدعيم تماسك المجتمع وتلاحمه وترابط افراده . . والا يتحول تحت اي

شعار مهما كـان الى سبب للفرقـة والانقسام ومـدخل للتنـازع والخصام ، واستغـراق جهد العاملين من ابناء هـذا الوطن في معـارك كلاميـة ، توغـر الصدور ، وتهـز الثقة . . وتثبط العزائم ، وتغري بالابتعاد عن حمل امانة العمل العام في خدمة الوطن والمواطنين .

اخواني

ان الدساتير مهما احكمت صياغتها فان قيمتها الحقيقيـة تظل مـرهونـة بالـروح التي تطبق بها نصوصها . . ومرهونة كذلك باستمرار قدرتها على ملاحقة التطورات التي تمر بهـا الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . . في عالم زادت فيه سرعـة التطور وسقـطت فيه الحواجز بين الشعوب وتعـاظمت التأثيـرات المتبادلـة بين مـا يقع في اجـزائه المختلفـة مهما تباعدت بينها المسافات .

لذلك لم يكن غريباً بعد ان مضى على وضع دستور الكويت ما يزيد على اربعة عشر عاما حافلة بمظاهر التطور عامرة بالوان من التجارب ان تستشعر الحاجة الى اعادة النظر في بعض نصوص الدستور الذي نعتز به ، والوقوف الهـادىء تجاه بعض الممـارسات التي تمت في ظل تلك النصوص املا في سد الثغرات التي كشفت عنها تلك الممارسة . . وتطلعاً الى حياة نيابية تتمكن هيئات الحكم في ظلهـا من خدمـة شعب الكويت وتحقيق أمنـه ورخائـه واستقراره .

اخواني . .

ان ضخامة المسؤوليات الملقاة على هيئات الحكم في الدولة الحديثة تقتضينـا جميعاً ان نصحـح تصورنـا التقليدي للدستـور بحيث يستشعر المـواطنون جميعـاً انـه ليس مجمـوعـة الشعارات . . وانما الانظمة كلها وسائل نحو غايات والدستـور هو الـوثيقة التي تـزود هيئات الحكم بالسلطات التي لا غنى عنها لقيامها بمسؤولياتها . . ولذلك فان معاونـة تلك الهيئات على ممارسة اختصاصاتها باقتدار ونشاط هو احترام للدستور ، وضمان لقوة الـدولة وكفـاءة اداة الحكم . . وتزداد حاجتنا الى هذا التصور الجديد في ضوء طبيعـة العصر الـذي نعيش فيـه ، فهو عصـر توتـرات دولية ، وحـروب باردة وسـاخنة ، متنـوعة الاسلحـة ، ماكـرة الاساليب . . وان كثيراً مما يجري من حولنا ليؤكـد من جديـد ان منطقتنـا العربيـة وعالمنـا الاسلامي كله مستقر اطماع ، وهدف مؤامرات . . بالغة الخطورة والذكاء والخفـاء لذلـك

فاننا نأمل ان تكون هذه الحقائق حاضـرة في اذهانكم وانتم تنهضـون بمهمتكم الكبيرة حتى تتمكن الدولة دائماً من مواجهة الظروف الطارئة وتأمين ابناء الوطن من اية مخاطر محتملة .

ويبقى الدستور بعد ذلك كله ضماناً للحقوق وموئلا للحريـات وسياجـاً عاصـماً من التجاوز في ممارسة السلطات وان تكن نظرتنـا لتلك الحقوق والحـريات تحتـاج هي الأخرى الى تصحيـح . . فالحـرية ليست انـطلاقا ينفصـل به صـاحبه عن وطنـه وامته وعن قيمهـا ومصالحها وانما هي احترام لـلانسان وكـرامته ، واطـلاق لمواهبـه وقدراتـه حتى يؤدي دوره كمـواطن مسؤول باعـلى درجات الكفـاءة وحسن الاداء . . ونحن حين نؤكـد من جـديـد تصميمنا على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم ، فاننا نفعل ذلك ايمانـاً بان الحـرية في احـد وجهيها تكريم وتشريف ولكنها في الجانب الآخر مسؤولية وامانة وتكليف .

ايها الاخوة :

ان السلبيـات التي تعرضت لهـا حياتنـا النيابيـة حقيقة لا تحتمـل الانكـار ولكنهـا لا تعني ـ كـما يتـوهم البعض ـ ان دستـورنـا يحتـاج الى اعـادة نــظر شـاملة او ان مسيــرتنـا الديمقراطية يمكن ان تتوقف . . ان استئنـاف الحياة النيابية ايها الاخوة ايمـان والتزام قـائم اخذت به الحكومة نفسهـا واعلنته منـذ صدور الامـر الاميري في ٢٩ اغسـطس ١٩٧٦ ، واوفت بـه حين اصـدر سمو الـوالد والقـائد المـرسوم الاميـري بتشكيل لجنتكم المـوقرة في العاشر من هذا الشهر . .

ان الكثرة الغالبة من نصوص الدستور واحكـامه لا تـزال قادرة عـلى تلبية حـاجات مجتمع الكويت . . نقول هذا ونعلنـه . . بنفس الوضـوح الذي نعلن بـه وجود السلبيـات والثغـرات . . وهي سلبيات يـرجع جـانب منها الى بعض نصـوص الدستـور بينما يـرجـع بعضهـا الآخر الى اسلوب الممـارسة وروح التـطبيق . . وهو مـا سوف تتصـدى له لجنتكم بالبحث واقتراح العلاج .

ايها الاخوة :

اننا بتشكيل لجنتكم الموقرة واجتماعها اليوم نتجاوز جميعاً مرحلة الحـديث عن اعادة الحيـاة النيابيـة ، لنبدأ عمـلا جـاداً نستـأنف بـه تلك الحيـاة وان المـوقف الـوطني المقبـول والمسؤول اليوم هو المـوقف الذي نتعـاون فيه جميعـاً بروح الاسـرة الواحـدة المترابـطة التي

جمعتنا على امتداد مسيرتنا الخيرة ، والتي قـامت اواصرهـا على المحبـة والتآلف والتـآزر على الخير . .

فلنقدر جميعاً جسامة المسؤولية التي تواجهنا ، ولنشترك ـ تحت ظلال الالفة والتـرابط في رؤيـة الواقـع الـذي يحيط بنـا ، ولنضـع ايـدينـا جميعـاً في ايـدي البعض لنبني كـويت المستقبل ، بلد الامن والاستقرار والعدل والمحبة .

أيها الاخوة :

لنذكر جميعاً حين تتفق وحـين تختلف بيننا وجهـات النظر . . ان اختـلاف الرأي لا ينبغي لـه ان يفسد الـود أو يعكر الصفـو . . ولنذكـر كذلـك ان يد الله مـع الجماعـة وان الاستمساك بوحدة شعب الكويت والمحافظة على استقراره ورخائه وترابط ابنائه جميعاً أمانة كبرى في عنق كل واحد منا فهي الوحدة التي صنعت تاريخنا ، والتي يسر الله لنا بها كل ما حققنـاه من رخاء وتقـدم واستقـرار . . فلنتـواص جميعـاً بهـذا . . ولتكن لجنتكم المـوقـرة « نموذجاً » ومثالا لكل هذه القيم يعتز به شعب الكويت كله ان شاء الله .

والله اسأل ان يكلل جميع خطواتنا بـالنجاح وان يـوفقنا جميعـاً لما فيـه خير ومصلحـة وطننا وأمتنا العربية الاسلامية .

﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ .

صدق الله العظيم

(والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته) .

انجازات لجنة تنقيح الدستور :-

وقد انهت لجنة تنقيح الدستور اعمالها يوم ٢٢ من شهر يونيو (حزيـران) ١٩٨٠ ، بعد ان عقدت عدة اجتماعات استمرت ١٨ اسبوعاً ، منذ بدء اجتماعاتها يوم ١٩ فبـراير (شبـاط) ١٩٨٠ . واطلعت اللجنـة عـلى ١٣ تصـوراً من الحكـومـة وتصــور واحـد من الاعضاء .

وقد اقرت اللجنة تعديل المادة الثانية من الدستور ، بحيث اصبحت كالتالي :

« دين الدولة الاسلام والشريعة الاسلامية ، المصدر الرئيسي للتشريع » .

وكان النص السابق لهذه المادة هو :

« دين الدولة الاسلام والشريعة الاسلامية ، مصدر رئيسي للتشريع » .

كذلك اقرت اللجنة اقتراحاً يقضي بزيادة عدد اعضاء مجلس الأمة من ٥٠ الى ٦٠ عضواً ، بالاضافة الى اكثر من ١٠ اقتراحات اخرى ، حول اعمال المجلس والميزانيات .

الانفراج :

وفي يوم ٢٤ اغسطس اصدر امير البلاد الشيخ جابر الاحمد الصباح امراً اميرياً بدعوة مجلس الأمة الى الانعقاد خلال مدة لا تتجاوز شهر فبراير ١٩٨١ .

وفي يوم ٢٥ اغسطس ١٩٨٠ نشر تصريح صحفي لولي العهد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بمناسبة صدور الامر الاميري بعودة الحياة البرلمانية قال فيه ان التعاون الذي نتطلع اليه يجب ان يسخر لخدمة الوطن والمواطنين بما يعود بمزيد من الرخاء والازدهار . وقال اننا نأمل ان تكون وقفتنا الماضية قد اثرت ايجابياً على مسيرة حياتنا البرلمانية وان نبتعد عن السلبيات والقضايا الهامشية التي عانينا منها الكثير . وشدد سموه على أهمية وضرورة تلاحم وترابط الجبهة الداخلية .

وبتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٨٠ اعلنت وزارة الداخلية انها ستبدأ اعادة قيد الناخبين تمهيداً لانتخابات مجلس الأمة ، وقد اصدر وكيل وزارة الداخلية بياناً جاء فيه :

« بالاشارة الى المرسوم الاميري بالقانون رقم ٦٤/٨٠ بتعديل احكام قانون انتخاب اعضاء مجلس الأمة لذا يسر وزارة الداخلية ان تعلن للمواطنين الكرام انها ستبدأ من يوم الاربعاء ١ ذو القعدة ١٤٠٠هـ الموافق ١٠ سبتمبر ١٩٨٠م في اعادة قيد الناخبين ممن تنطبق عليهم الشروط والمواصفات التي يشترطها القانون لتولي الحقوق الانتخابية وذلك باستحداث جداول انتخابات جديدة » .

ثم سرد البيان المخافر المخصصة للجان قيد الناخبين في الدوائر الانتخابية العشر .

وبتاريخ ١٧ اكتوبر ١٩٨٠ اصدرت وزارة الداخلية تعليمات بخصوص عملية

تسجيل الناخبين جاء فيها :

١ ـ يجوز الاعتراض على جميع القيود المدرجة في الجداول ـ حيث سيتم عرضها في الفترة من ١ ـ ١٥/١١/١٩٨٠ وذلك في كافة مخافر الشرطة .

٢ ـ يجوز لكل مواطن له حق الانتخاب الاعتراض على هذه الجداول ، شرط ان يتضمن الاعتراض المستندات الثبوتية التي تؤيد الاعتراض .

٣ ـ لكل مواطن مقيم في الدائرة الانتخابية التي تخصه ، الحق في ان يطلب قيد اسمه ان لم يكن مسجلا ضمن هذه الجداول .

٤ ـ لكل مواطن ادرج اسمه في الجداول الحق في طلب ادراج اسم مواطن اخر يستحق التسجيل ، بعد تقديم الدليل على ذلك .

٥ ـ لكل مواطن الحق في الاعتراض على من ادرج اسمه وليس له حق الانتخاب مدعماً ذلك بالوثائق .

٦ ـ لجان قيد الناخبين ستقوم باعادة النظر في قيد الناخبين من اجل التصحيح والحذف ، وكل مواطن يدعي لمراجعة اللجان عليه الاستجابة ، والا يهمل طلبه .

موعد الانتخابات وفتح باب الترشيح :

واخيراً وفي اعقاب جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٨٠ اعلن السيد عبدالعزيز حسين وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ان المجلس قرر ان تجري الانتخابات العامة لمجلس الأمة في يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر فبراير ١٩٨١ وأن يدعي المجلس للاجتماع بعد ظهور نتيجة الانتخابات أي قبل نهاية فبراير تطبيقاً للأمر الأميري الصادر بهذا الصدد . ثم يعقد المجلس أول اجتماعاته خلال الأيام الأولى من مارس وستصدر المراسيم اللازمة بذلك ويبدأ تسجيل المرشحين بعد صدور المرسوم بتحديد موعد الانتخابات .

دعوة الناخبين :ـ

وبتاريخ ١٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٨١ نشر في الجريدة الرسمية المرسوم الأميري

الآتي :

مرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب اعضاء مجلس الأمة .

بعد الاطلاع على الأمير الاميري الصادر في ٤ رمضان سنة ١٣٩٦هـ الموافق ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٦ بتنقيح الدستور وعلى الأمر الاميري الصادر في ١٤ شوال سنة ١٤٠٠هـ الموافق ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٨٠ ، وعلى المادة ٨٣ من الدستور وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات اعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ باعادة تجديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة وبناء على عرض وزير الداخلية وبعد موافقة مجلس الوزراء رسمنا بالآتي :

مادة أولى

يدعي الناخبون لانتخاب اعضاء مجلس الأمة في يوم الاثنين الموافق ٢٣ فبراير ١٩٨١ .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم وينشر بالجريدة الرسمية .

امير دولة الكويت

جابر الاحمد الجابر الصباح

وأصدرت وزارة الداخلية يوم ١٩٨١/١/١٧ البيان التالي :

بناء على المرسوم الصادر بدعوة الناخبين للانتخابات العامة لمجلس الامة والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٢ ربيع الاول ١٤٠١هـ الموافق ١٨ يناير سيفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الأمة استناداً الى المادة عشرين من قانون الانتخابات رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ والقوانين المعدلة له اعتباراً من يوم الاثنين ١٣ ربيع الاول ١٤٠١هـ الموافق ١٩ يناير ١٩٨١ وحتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الاربعاء ٢٢ ربيع الاول ١٤٠١هـ الموافق ٢٨ يناير ١٩٨١م وقد أعدت وزارة الداخلية نماذج خاصة تعبأ بمعرفة طالب الترشيح وتقدم الى مخفر

الشرطة التابع للدائـرة المطلوب الترشيح لها مشفوعة بايصال سداد التأمين المنصـوص عليه في المـادة ٢١ من القانـون ٣٥ لسنة ١٩٦٢ بشـأن انتخاب مجلس الأمـة والقوانـين المعدلـة له . . يسر وزير الداخلية ان يوجه نظر كل من يريد ترشيح نفسه لعضوية مجلس الأمة الى اتباع الاجراءات الآتية :

١ ـ يـدفع طـالب الترشيـح التأمـين المنصوص عليـه بالمـادة ٢١ من قـانـون الانتخـابـات والقوانين المعدلة له وقدره ٥٠ دينـاراً الى ادارة الانتخابـات الكائنـة بمقر مخفـر شرطـة الشرق وذلك من الساعة السابعة والنصف صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعـد الظهـر طوال الايام العشرة المحددة للترشيح .

٢ ـ يتسلم طالب الترشيح من ادارة الانتخابات نموذج طلب الترشيح الذي اعدته الوزارة لهذا الغرض ويملأ البيانات الواردة فيه ويوقعه .

٣ ـ يتوجه طالب الترشيح الى مخفر الشرطة المختص بمقر الدائـرة التي يريـد ترشيـح نفسه بهـا . . ويقـدم الـطلب الى الضـابط المختص ويجب ان يقـدم طلب التـرشيـح اثنـاء ساعات الدوام الرسمي في ايام فتح الترشيح .

٤ ـ على ضابط المخفر ان يسجل طلب الترشيح في الدفتر الخاص بذلك والذي يحتفظ بـه لديه ويقوم باعلان اسم المرشح على اللوحة المعدة لذلك على باب المخفر ويخطر جميع مخافر الشرطة الكائنة في الدائرة الانتخابية لاعلان الاسم على اللوحة المماثلة وذلك في اليوم التالي لاغلاق باب الترشيح .

٥ ـ اذا كان طالب الترشيح مـوظفاً فعليـه ان يراعي مـا نصت عليه المـادة ٢٣ من قانـون انتخابات مجلس الأمة والقوانين المعدلة له اما اذا كـان طالب الترشيح عسكرياً فعليه ان يقدم شهادة تسـريح خـدمته اثنـاء طلب الترشيـح لادارة الانتخابـات ويغلق باب التنازل عن الترشيح قبل موعد الانتخابات بأربعة ايام على الاقل .

٦ ـ وفقاً لأحكام المادة ٢٣ من قانون الانتخابات والقوانين المعدلة له لا يجوز لرؤساء لجان قيد الناخبين أو أعضائها او أقربائهم من الدرجة الأولى ترشيح انفسهم في دائرة عمل هذه اللجان ما لم يكونوا قد تخلوا عن الاشتراك باعمالها .

وزير الداخلية

وصدر مرسوم اميري بتاريخ ١٦ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٨٠ باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة بحيث تقسم الكويت الى خمس وعشرين دائرة انتخابية ونتيجة لاعادة تسجيل الناخبين والتثبت من مقار اقامتهم وحصرها فقد ظهر أن عدد الناخبين لمجلس الأمة الخامس التي ستجري يوم ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٨١ قد بلغ ٤١٦٩٨ ناخباً موزعين على الدوائر الانتخابية كالاتي : ففي الدائرة الأولى الشرق بلغ عد الناخبين ١٣٨٣ شخصاً ، وفي الثانية المرقاب ١٠٨٧ ناخباً ، وفي الدائرة الثالثة القبلة ١٠٦٨ ناخباً وفي الرابعة الدعية ١٧٦٢ ناخباً ، والخامسة القادسية ١٦٧١ ناخباً والسادسة الفيحاء ١٦٥٧ ناخباً والسابعة كيفان ١٤٣٤ ناخباً والثامنة حولي ١٣٣٩ ناخباً والتاسعة الروضة ١٤١٧ نائباً والعاشرة ،العديلية ١٥٤٨ ناخباً والحادية عشرة وتسمى الخالدية وتشتمل على ١٢٣٠ والثانية عشرة السالمية وتشمل على ١٢٦٩ صوتا، والثالثة عشرة الرميثية ٢٧٨٢ ناخباً والرابعة عشرة ابرق خيطان ١٧١٤ ناخباً والخامسة عشرة الفروانية ١٦١٨ ناخباً والسابعة عشرة جليب الشيوخ وتشمل ١٨٧٨ ناخباً والثامنة عشرة الصليبخات ١٨٤٤ ناخباً والتاسعة عشرة الجهراء الجديدة ١٦٠٧ ناخبين والدائرة العشرون وتشمل الجهراء القديمة ٢١٥٦ ناخباً والدائرة الحادية والعشرون الاحمدي ١٦٩٢ ناخباً والدائرة الثانية والعشرون وهي دائرة الرقة ١٨٣٤ ناخباً والدائرة الثالثة والعشرون الصباحية ٢٥٨٩ ناخباً والدائرة الرابعة والعشرون الفحاحيل ١٧١٠ ناخبين والدائرة الخامسة والعشرون ام الهيمان ١٨٦٥ ناخباً .



● ولي العهد يستقبل رئيس لجنة تنقيح الدستور عبد الرزاق الخالد الزيد .

مجلس الأمة

الخامس

من ٢٣/٢/١٩٨١

حتى يناير ١٩٨٥



السيد محمد يوسف العدساني رئيس مجلس الامة الخامس

في يوم الاثنين الموافق ٢٣/٢/٨١ شهدت الكويت عودة الغائب ألعزيز حيث بدأت جموع المواطنين تتجه الى مراكز الاقتراع لاختيار اعضاء مجلس الأمة الخامس ، وحين ظهرت نتائج الفرز ، كانت كالتالي :-

الدائرة الأولى ـ الشرق ـ عدد الناخبين (١٣٨٣)

عدنان السيد عبدالصمد	٤٥٦
خالد جيعان سالم الجمعان	٣٤٦
د . يعقوب حياتي	٣١٨
راشد حمود الراشد	٢٧١
سالم سعود العبدالرزاق	٢٦٣
حسين علي بارون	٢٥٥
عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي	٢٢٩
عبدالله يعقوب الوزان	١٥٦
حسين محمد جواد معرفي	١٠٠

الدائرة الثانية ـ المرقاب ـ عدد الناخبين (١٠٨٩)

محمد احمد الرشيد	٣٣٨
خالد سلطان بن عيسى	٢٧٥
محمد مساعد الصالح	٢٧١
عبدالرحمن خالد الغنيم	٢٦٤
سعد محمد عبدالله السعد	٢٠٥
محمد يوسف الرومي	١٦٩
عباس عبدالرزاق المحميد	١٢٠
علي ابراهيم المواش	١٠٥

فيصل محمد الوقيان	١٠٤
دغيشم محمد الدغيشم	٢٥
عبدالله سيد عبدالله الرفاعي	١٧

الدائرة الثالثة ـ القبلة ـ عدد الناخبين (١٠٦٨)

جاسم حمد عبدالمحسن الصقر	٤٦٢
جاسم محمد عبدالمحسن الخرافي	٤١٤
جاسم القطامي	٣٩٩
بدر سعد المنيع	١٩٠
راشد عبدالله المجرن الرومي	١٣٥
فهد صالح العتيقي	٧٠
خليفة الوقيان	٦٨

الدائرة الرابعة ـ الدعية ـ عدد الناخبين (١٧٦٢)

فيصل جاسم القضيبي	٨٨٨
بدر عبدالله المضف	٨١٥
صالح عبدالله الصفار	٦٠٦
د . هاشم سيد حميد بهبهاني	٤٠٦
حمود بدر الاستاذ	٣٤١
حيدر حسن جمعة	١٦٩

الدائرة الخامسة ـ القادسية ـ عدد الناخبين (١٦٧١)

محمد حبيب بدر	٤٨٤
عبدالمحسن اسماعيل جمال	٤٠٢
علي جعفر الفيلي	٣٧١
عبدالله النيباري	٣١٥

فيصل ابراهيم المشعان	٢٠٢
عبداللطيف سليمان الابراهيم	١٨٤
يوسف السيد هاشم الرفاعي	١٠١
صالح الوزان	٩٥
تركي عبدالله تركي	٨٥
نايف خالد المخلد	٨٠
سعود الرمضان	٧١
امير سراب رضا	٦٢
احمد الجاسم	٤٠
حامد الاستاذ	٤٠
احمد سعد العميري	٣٧
فهد راشد الراشد	٣٧
محمد عباس المطوع	٣٤
فهد خليل القطان	٣٣
عبدالله التركي	٢٤
حوقل الحوقل	٢١
عبدالمجيد هاشم الغربللي	١٨
علي حسين القطان	٩

الدائرة السادسة ـ الفيحاء ـ عدد الناخبين (١٦٥٧)

مشاري العنجري	٥٨٦
* حمود حمد الرومي	٤٥٤
مشاري العصيمي	٣٦٢
عبداللطيف الوزان	٣٥٩
أحمد يوسف النفيسي	٣٤٥
ناصر العصيمي	٢٣٧

بدر ماضي الخميس	١١٦
خالد المسفر	٩٢
عبدالعزيز الدوسري	٨٥
علي العنزي	٥٥
محمد النشمي	٥٤
صالح الخبيزي	٣١
عيسى الرشيد	١٩

الدائرة السابعة ـ كيفان ـ عدد الناخبين (١٤٣٤)

محمد يوسف العدساني	٤٩٠
جاسم سعود العون	٣٨٣
فيصل الصانع	٣٠٢
خالد المسعود	٢٢٣
عبدالمحسن الوهيب	١٨٠
خالد عبدالكريم	١١٨
براك محمد براك	١١٧
عبدالوهاب النمش	٩٧
عبداللطيف مال الله	٩٧
خالد الحساوي	٤٢
حمد المطيري	٤٢
حجاب محمد الحجاب	٤٠
جاسم اسماعيل	٤٠
مشاري الكليب	٢٧
ناصر الفرحان	٢٣
عبدالله الدوسري	١٩
خالد الغربللي	٦

الدائرة الثامنة ـ حولي ـ عدد الناخبين (١٢٣٩)

احمد الطخيم	٣٤٠
عيسى المزيدي	٢٦٩
مصطفى الصراف	٢٠٤
يعقوب الدعيج	١٩٨
حمود الجيني	١٧٢
عبدالله الدويهيس	١٣٦
سعد المنير السبيعي	١٣٤
فهد حجاب	١٣٠
صالح المواش	١١٩
يحيى السميط	١٠٩
عبدالله العمر	١٠٠
عايد نهار	٨٤
خالد القلاف	٧٣
محمد المرشاد	٥٤
نهاد المكراد	٥٣
علي الفرج	٤٩
ناصر الرشيدي	٣٣
محمد المطير	٣١
حمود العتيبي	٥

الدائرة التاسعة ـ الروضة ـ عدد الناخبين (١٤١٧)

جاسر خالد الجاسر	٤٩٩
عيسى ماجد الشاهين	٤٥١
د . أحمد الخطيب	٣٨٦
عبدالعزيز المساعيد	٢٣٧

جمعة الياسين	١٦٥
راشد التوحيد	١٣٦
علي الحبشي	١٠٣
سعد السلطان السالم	٩٠
خالد محمد جاسم المضف	٨٦
ابراهيم حمود بورسلي	٨٤
د . خالد حسين	٨٢
ضاحي مبارك الدغباسي	٦١
عبدالرزاق حمود جاسم	٤١
عيسى فهد الغانم	٣٢
محمد ابراهيم الحوطي	٣٢
مانع عبيد	٢

الدائرة العاشرة ـ العديلية ـ عدد الناخبين (١٥٤٨)

صالح الفضالة	٤٢٣
يوسف الشاهين الغانم	٤٠٠
سامي المنيس	٣٣٧
عيسى سلمان	٢٢٧
عبدالمحسن السعيد	١٨٧
عبدالرحمن العسعوسي	١٧٧
د . حبيب شعبان	١٤٢
أحمد الحوطي	١٢٣
د . محمد المهيني	١٠٤
أحمد الودعاني	٧٠
عبدالعزيز النجدي	٦٥
سليمان الدويخ	٦٠

خالد الراشد	٥٦
عبدالوهاب الزواوي	٥٢
عبدالعزيز بورسلي	٤٢
ابراهيم الميلم	٤٠
محمد الحبشي	٤٠
راشد الهاجري	٣٨
جبر حسن فضالة	٢٧
سلمان المطوع	٢٠
منصور الهاجري	١٢
فاضل حسين	٩

الدائرة (١١) ـ الخالدية ـ عدد الناخبين (١٢٣٠)

احمد بن عبدالعزيز السعدون	٧٠٧
محمد سليمان المرشد	٣٧٥
يوسف سالم الحسينان	٢١٣
عبداللطيف محمد البرجس	١٩٩
عبدالله سليمان العتيقي	١٩٤
عبداللطيف الدعيج	٨٩
حمد اليحيى	٨٤
يعقوب عبدالله الرشيد	٧٣
خلف جمعة السبتي	٧٢
منصور عبدالله عبدالعزيز المنصور	٦٦
احمد عبدالله الياسين	٤٣
سالم عبدالله سالم اليماني	١٤
زيد علي الشطي	١٣

الدائرة (١٢) ـ السالمية ـ عدد الناخبين (١٢٦٩)

سالم عبدالله حمود الحماد	٣٥٠
مرضي عبدالله راضي الأذينة	٣١٦
راشد عوض مطلق الجويسري	٣١٥
جمعان محمد ناصر الحريثي	٣١٠
علي ثنيان صالح الأذينة	٢٩٤
صالح حمود الصويلح العازمي	٢٦٢
خليل محمود جوهر حيات	١٥٨
خلف راشد سعد	١٠٥
جعفر حجي موسى	١٠٣
علي حمود عيد العازمي	٧٦

الدائرة (١٣) ـ الرميثية ـ عدد الناخبين (٢٧٨٣)

ناصر صرخوه	٧٩٥
د . خالد الوسمي	٤٨٣
ابراهيم الكندري	٤٤١
مال الله مال الله	٣٦٠
اسماعيل دشتي ،	٣٣٨
مهلهل الياسين	٣٢٢
حبيب حيات	٢٨٩
مجبل الرميطي	٢٣٢
خورشيد	٢٢٢
عباس الخضاري	٢١٢
علي بعركي	٢٠٣
يوسف محمد خالد	١٠٨
عبدالله دشتي	١٠١

طاهر الصايغ	٩٩
محمود غلوم	٧٥
صلاح خريبط	٧٣
عيسى محمد	٦٣
يعقوب العلي	٥٨
عبدالعزيز المطوع	٤٩
ناصر المعيلي	٤٦
محمد المسلم	٤٣
سالم الفقعان	٤٣
علي غلوم	٢٨
عبدالرضا الصايغ	٢٠
احمد العاشور	١٤
خليل سلطان	١٢
ابراهيم جميعان	١١
عادل العنزي	٧
محمد خاجة	٧
عبدالحميد فرج	٦
محمد عيدان	١

الدائرة (١٤) ـ ابرق خيطان ـ عدد الناخبين (١٧١٤)

ناصر العصيمي	٣١٥
عبدالرزاق الصانع	٣٠٦
خلف هضيبان	٢٩٧
محمد عبدالمحسن العصيمي	٢٦٥
ناصر البناي	٢٢٤
سالم الردعان	٢٠٩

بدر ناصر الجبري	٢٠١
مساعد السوارج	١٣٦
خالد الطاحوس	١١٧
عبدالرحمن خريف	٩٠
باني المطيري	٨٥
فيصل المسعود الفهيد	٨٥
مبارك النون	٧٧
عبدالوهاب المصباح	٧٣
عبدالله بو شريد	٦٧
محمد فيحان العتيبي	٤٩
سعود المطيري	٤٢
سالم الصانع	٣٨
ناصر العتيبي	٣٥
محسن العتيبي	٣٢
سعود العتيبي	١
شجاع العتيبي	١
حمد العتيبي	١

الدائرة (١٥) ـ الفروانية ـ عدد الناخبين (١٥٤٤)

خالد النزال	٣٩٤
فايز البغيلي	٣٥٧
عباس مناور	٣٠٤
شبيب جعيلان	٢٨٣
صالح الشعلان	
فالح الجسار	
محمد العدواني	

ذبيان المطيري
هادي عدس صالح النمران
سعيد الرشيدي
حمود الرشيدي
حمود عبدالله المطيري
لافي الرشيدي
ناصر العازمي
فرحان العازمي
محمد المسيلم
سعد الرشيدي
حمود الرشيدي
سعد السبيعي
شعف الرشيدي

الدائرة (١٦) العمرية ـ عدد الناخبين (١٦١٨)

محمد الناصر البراك	٣٣٧
نايف عبدالله بو رمية	٢٥٠
يوسف خالد المخلد	٢٢٤
محمد الدويلة	٢٢١
غنام الجمهور	٢٢٠
براك ناصر النون	٢٠٠
راشد سلمان	١٤٦
مسلم الوهيدة	١٤٤
هزاع حمد الفهد	١٤٢
ناشي الحميدي	١١٤
محمد شرار	٩٢
حسن علي بن نخي	٨٢

عبيد فرحان	٨١
صالح الجاسر	٧٤
دغيمان حباب	٦٨
مشعل العتيبي	٦٨
سليمان القريح	٦١
جمعة سعود	٦٠
قطيم طريفي	٥٨
سعود القملاس	٤٥
محمد غازي	٢٩
مبارك شبيب	٢١
هزاع فراج	٨
محمد الصعب	٧
هادي مطلق	٣
مبارك فهد	٣
محمد النمران	٢
علي صلاح	٢
متعب جمعان	صفر

الدائرة (١٧) جليب الشيوخ ـ عدد الناخبين (١٨٧٨)

عبدالكريم الجحيدلي	٤٢٣
فيصل الدويش	٤١٧
نايف المطيري	
مهدي المطيري	
عايد عيد المطيري	
بندر المطيري	
محمد الرشيدي	

عامش الديحاني
عواض المطيري
سهيل المطيري
خالد المطيري
سعود المطيري
رجا المطيري
فهد العبدلي
جاسر المطيري
هزاع اللبيدان
ثايب المطيري
علي العدواني
خضير العتيبي
راشد سالم
متعب المطيري
نهار ثامر مرزوق
محمد العتيبي
عيد المطيري
سالم الديحاني
بدر المطيري
مسعود العجمي
جمعان ابو ظهير

الدائرة (١٨) ـ الصليبخات ـ عدد الناخبين (١٨٤٤)

خلف دميثير العنزي	٤٠٩
صياح شايع ابو شيبة	٣٧٨
ناصر محمد ناصر الساير	٣٦١
حمد سيف محمد الهرشاني	٣٤٣

خالد سعود فالح العنزي	٣١٩
ناصر سفاح البذالي	٣١٦
محمد سعد هواش العازمي	٢٦٣
سالم محمد الناصر الرشيدي	٢٣٨
صحن يحيى الهرشاني	٨٦
خالد حسن الحيدر	٨٣
عبدالحميد عبدالرزاق العبيد	٧٤
نايف سالم الشمري	٧١
محمد غانم جمران	٤١
فهد فالح فهاد الظفيري	٣٩
نمر دوان البزالي	٣٨
مراد يوسف علي مؤفي	٢٩
باقر محمد الحسيني	٢٣
محمد عبدالله الشعلان	١٤
عقلو قحطان العنزي	١

الدائرة (١٩) ـ الجهراء الجديدة ـ عدد الناخبين (١٦٠٧)

مطلق الشليمي	٤٣٨
مطلق المسعود	٤٠٨
مطلق الشريعان	٣٤٨
رشيد كميح	٢٨١
مشرف الميع	٢٥٠
مفرج الخليفة	١٨٨
صالح نزال	١٨٧
محمد الحجرف	١٤٤
خلف الشمري	١٣٧

ناصر عيد	٧٢
مشعاني معيض	٦٠
محمد جاسم السعيد	٢٢
سويدان عذاري	٢٠
عبداللطيف عبدالرحمن	١٨
مطير مجبل	١٨
غازي محمد	٢
عبيد نافع	١
علي مبارك	١
فهيد الهرشاني	١
محمد عوض	١

الدائرة (٢٠) ـ الجهراء ـ عدد الناخبين (٢١٥٦)

فلاح مبارك الحجرف	٤٢١
محمد المضف القحص العنزي	٤٠٢
عايد سرحان	٢٩٨
لافي الشمري	٢٦٨
عبدالله خلف جهجاه	٢٥٢
يوسف مجيج العنزي	٢٣٨
بداح السليماني	٢٣٣
عبدالله سليمان العريفان	١٩٧
جاسم الامير	١٨٥
بدر ناصر	١٨٢
متعب عثمان السعيد	١٥٨
خالد محمد العجمي	١٥٢
ناصر محمد العجمي	١٣٠
ساير الشمري	١٢٧

عبدالله مطر المصيريع	١١٤
حمد عبدالمحسن المخيال	٨٨
دحام الرحيلي	٧٢
عبدالعزيز الخلف السعيد	٦٠
صالح الدويخ	٢٣
مطلق فهد المطيري	٢٠
خلف الصليلي	٣

الدائرة (٢١) ـ الاحمدي ـ عدد الناخبين (١٦٩٢)

خالد عجران حسين العجران	٥٠٣
خليفة طلال محمد الجري	٣٠٤
عبدالله سعد العجمي	٢٩٩
احمد مجبل الفرج	٢٧٠
قاعد العتيبي	
سلمان الردهان	
حمد العجمي	
مثيب السهلي	
خالد التمار	
عبدالهادي الهملان	
ماجد الخالدي	
سعود العبهول	
هويدي العازمي	
مطلق المطيري	
دعيج العنزي	
صالح العازمي	
عبدالله المطيري	

حمود العتيبي

سيف الغريب

خلف الرشيدي

سالم العجمي

محمد العجمي

الدائرة (٢٢) ـ الرقة ـ عدد الناخبين (١٨٣٤)

هادي هايف	٥١٢
مريخان سعد	٤٣١
راشد العازمي	٤١٣
محمد العجمي	
ملفي الديحاني	
عبدالملك بهمن	
فلاح جامع	
بدر العتيبي	
حماد الصليلي	
محسن المطيري	
محمد الدوسري	
مبارك العازمي	
حمود اللميع	
مبارك الدوسرى	

الدائرة (٢٣) ـ الصباحية ـ عدد الناخبين (٢٥٨٩)

حزام فالح الميع	٩٦٨
مبارك فالح راعي الفحماء	٩٣٤
سعد فلاح طامي	٨٧٣

سلطان سلمان العجمي	٧٢٣
فالح مناور	٣٢٧
علي عامر	٢٢٥
شليل هزاع	١٥٣
شجاع العتيبي	
سعدون البوخي	
مرزوق العازمي	
عبدالرحمن احمد	
عبيد العازمي	
مخلف العنزي	
محمد العجمي	
مناحي المطيري	
غانم الرشيدي	

الدائرة (٢٤) ـ الفحيحيل ـ عدد الناخبين (١٧١٠)

مبارك جاسم الدبوس	٤٩٨
راشد سيف حجيلان	٤٠١
ناصر العازمي	
ناصر محمد الزوير	
بداع العجمي	
ناصر الغانم	
ذاكي العنزي	
عبداللطيف الخرازة	
ناصر العتيبي	
فهيد العجمي	
ناصر الهاجري	

سعود الهملان

قليفي الدوسري

ملحم الدوسري

محمد العنزي

الدائرة (٢٥) أم الهيمان ـ عدد الناخبين (١٨٦٥)

فاضل الجلاوي	٧٩٤
عايض علوش العازمي	٧١٧
عبدالله عبدالرحمن العجمي	
عبدالله الهاجري	
سلطان المطيري	
نهار العجمي	
سالم الدوسري	
فيصل المري	
فلاح العازمي	
سعد علي العازمي	
سعود الرشيدي	
فالح العازمي	
عبيد العجمي	
معيكل العجمي	
سالم عايد الوهيدة	
خفي العجمي	
عياد العازمي	
عياد العازمي	
زيد المطيري	
محمد العجمي	

عيد العازمي

رجا العازمي

حسن العجمي

ليصبح بذلك اعضاء مجلس الأمة الخامس ، على النحو التالي :ـ

١ ــ السيد/محمد يوسف العدساني
رئيس المجلس

٢ ــ السيد/أحمد عبدالعزيز السعدون
نائب رئيس المجلس

٣ ــ السيد/أحمد فهد الطخيم

٤ ــ السيد/بدر عبدالله المضف

٥ ــ السيد/جاسر خالد الجاسر

٦ ــ السيد/جاسم حمد الصقر

٧ ــ السيد/جاسم محمد الخرافي

٨ ــ السيد/جاسم محمد العون

٩ ــ السيد/حزام فالح الميع

١٠ ــ السيد/حمود حمد الرومي

١١ ــ السيد/خالد جميعان سالم

١٢ ــ السيد/خالد سلطان بن عيسى

١٣ ــ السيد/خالد العجران

١٤ ــ السيد/خالد النزال المعصب

١٥ ــ السيد الدكتور/خالد الوسمي

١٦ ــ السيد/خلف دميثير العنزي

١٧ ــ السيد/خليفة طلال الجري

١٨ ــ السيد/راشد سيف الحجيلان

١٩ ــ السيد/سالم عبدالله الحماد

٢٠ ــ السيد/صالح يوسف الفضالة

٢١ ــ السيد/صياح شايع أبو شيبة

٢٢ ــ السيد/عايض علوش الخميشي

٢٣ ــ السيد/عبدالرزاق عبدالحميد الصانع

٢٤ ــ السيد/عبدالكريم هلال الجحيدلي

٢٥ ــ السيد/عبدالمحسن يوسف جمال

٢٦ ــ السيد/عدنان سيد عبدالصمد

٢٧ ــ السيد/عيسى ماجد الشاهين

٢٨ ــ السيد/فايز حامد البغيلي

٢٩ ــ السيد/فلاح مبارك الحجرف

٣٠ ــ السيد/فيصل بندر الدويش

٣١ ــ السيد/فيصل جاسم القضيبي

٣٢ ــ السيد/مبارك فالح راعي الفحماء

٣٣ ــ السيد/مبارك عبدالله الدبوس

٣٤ ــ السيد/محمد أحمد الرشيد

٣٥ ــ السيد/محمد حبيب بدر

٣٦ ــ السيد/محمد حمد البراك

٣٧ ــ السيد/محمد سليمان المرشد

٣٨ ــ السيد/محمد ضيف الله القحص

٣٩ ــ السيد/مرضي عبدالله الاذينة

٤٠ ــ السيد/مريخان سعد صقر

٤١ ــ السيد/مشاري جاسم العنجري

٤٢ ــ السيد/مطلق محمد الشليمي

٤٣ ــ السيد/مطلق مزيد المسعود	٤٧ ــ السيد/هادي هايف الحويلة
٤٤ ــ السيد/حمود ناصر الجبري	٤٨ ــ السيد/هاضل سالم الجلاوي
٤٥ ــ السيد الدكتور/ناصر صرخوه	٤٩ ــ السيد/يوسف عبدالله الشاهين
٤٦ ــ السيد/نايف عبدالله أبو رمية	٥٠ ــ السيد/عيسى المزيدي

ثم ، عقد المجلس اولى جلساته ، التي تم فيها انتخاب السيد محمد العدساني رئيساً للمجلس ، والسيد احمد السعدون نائباً للرئيس . .

وقد عرضت على المجلس كل القوانين التي اقرّتها الحكومة في فترة الحل ، وذلك من اجل المصادقة والموافقة عليها ، أو ردها . . وقد استغرق نقاش تلك القوانين فترة زمنية ليست بالقصيرة قضاها المجلس في مناقشة هذه القوانين . .

وقد رفض المجلس المادة ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات لأن فيها تضييق لحرية الصحافة ، بينما ـ وللأسف ـ أقر قانون التجمعات في جلسة سرية .

كما ان من انجازات مجلس الأمة الحالي ، اقراره المشاريع التالية :ـ

ــ مشروع قانون بالموافقة على النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

ــ مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الجنسية الكويتية .

ــ مشروع قانون بتعديل المادة (٣٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

ــ مشروع قانون بشأن انشاء بيت الزكاة .

ــ مشروع قانون على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية .

ــ مشروع قانون في شأن المعلومات المدنية .

ــ مشروع قانون في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم الاميري رقم (٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون التسجيل العقاري .

ــ مشروع قانون بشأن رجال الاطفاء .

ــ مشروع قانون بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية وتطبيق ما تضمنه التعديل على العسكريين من رجال الشرطة والجيش والحرس الوطني .

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢ بشأن بلدية الكويت .
- مشروع قانون بتعديل المرسوم بالقانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٧٦ في شأن المرور .
- مشروع قانون في شأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة المعاشات للمتقاعدين وتعديل بعض احكام قانون ونظام الخدمة المدنية .
- مشروع قانون في شأن انشاء الهيئة العامة لاستثمار الاحتياطيات النقدية .
- مشروع قانون بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون .
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بانشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الادارية .
- مشروع قانون بشأن زيادة المعاشات التقاعدية في بعض الحالات .
- مشروع قانون في شأن انشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .
- مشروع قانون في شأن الاحداث
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانن رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن الهيئات الرياضية .
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين .
- مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ بشأن المختارين .
- مشروع قانون باضافة مادة جديدة للأمر الاميري بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية .
- مشروع قانون في شأن تعديل المادة (٢٠٦) من قانون الجزاء .
- مشروع قانون بشأن الموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي .
- مشروع قانون بشأن الموافقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .
- مشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية .
- مشروع قانون في شأن انشاء الهيئة العامة لشئون القصر .

- مشروع قانون بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي .
- مشروع قانون في شأن تعديل القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٣ بانشاء المحكمة الدستورية .
- مشروع قانون بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- اقتراح بمشروع قانون في شأن دعم الانتاج الزراعي .
- اقتراح بمشروع قانون في شأن انشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية .
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات مجلس الأمة .
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية .
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية (تعديل م ٣٢) .
- مشروع قانون في شأن المنظمة الاسلامية للعلوم الطبية .

انجازات أخرىٰ :-

كما كانت لمجلس الأمة الحالي انجازات اخرىٰ ، تعد في اهميتها في الدرجة الأولىٰ اذا ما قورنت بالانجازات السالفة الذكر ، على الرغم من ان هذه الانجازات لم تصدر على شكل قوانين أو ما شابه . . ومن هذه الانجازات الهامة ، هي تقديم (٤٧) نائبا، من اعضاء مجلس الأمة عريضة وقعوا عليها مطالبتهم بتعديل المادة الثانية من الدستور وذلك من اصل (٥٠) نائباً ، احدهم عضو مجلس الوزراء .

وفي ١٩٨٢/٤/٥ احالت الحكومة مشروع تنقيح الدستور الى مجلس الأمة ، وكان من المقرر أن ينظر فيه في جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ ، إلا ان الحكومة ولاسباب معينة طلبت تأجيل النظر فيه الى الدورة المقبلة ، وفي جلسة الثلاثاء ١٩٨٢/١١/٢٣ نوهت رئاسة المجلس على ان جلسة الثلاثاء القادم ستخصص للنظر في تنقيح الدستور ، وبعد مناقشة عامة حول مبدأ التنقيح صوت المجلس على مبدأ التنقيح في جلسة الثلاثاء ٨٢/١٢/١٤ حيث كان عدد الموافقين (٣٧) عضواً من بينهم (١٦) وزيراً ، وكان عدد المعارضين (٢٧) نائباً .

وقد احيل المشروع الذي اقترحت فيه الحكومة تعديل المواد [٥٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٢] احيل هذا المشروع الى اللجنة التشريعية لدراسته .

ولما كان لتعديل مثل تلك المواد فيه مساس كبير في الدستور الكويتي ، وفي الحريات التي يمنحها هذا الدستور ، فان المجلس استطاع وبشكل اكثر من رائع ان يقنع الحكومة بسحب مقترحاتها ، وذلك بعد ان قامت اللجنة التشريعية برئاسة النائب الفاضل عيسى ماجد الشاهين بعقد العديد من الجلسات التي شارك فيها نخبة من الدكاترة ورجال البلد فضلاً عن اعضاء الحكومة انفسهم ، حيث توصلت اللجنة بعد كل الجلسات الى رفض المشروع المقترح والمقدم من الحكومة ، الأمر الذي جعل الحكومة تسحب مقترحاتها بدلاً من الدخول في مواجهة مع مجلس الأمة قد تؤدي الى نتائج لا تحمد عقباها على البلد أولاً واخيراً . وهذا الموقف من الحكومة بلا شك موقف جيد وتفهم منها لارادة الشعب الكويتي .

كما كان لمجلس الأمة دور في المساهمة في علاج ازمة المناخ ، ولقد وافق المجلس بالاغلبية على مقترحات الحكومة لحل الازمة ، تلك الحلول التي عارضها الكثير من اعضاء مجلس الأمة الذين لم يستطيعوا الحصول على اغلبية ، وسبب معارضتهم هي ان الحلول كانت فيها مهادنة لبعض المسيئين ، فضلاً عن سحب كثير من مبالغ احتياطي الاجيال القادمة لانقاذ بعض المغامرين . . لذا فان الكثير من الناخبين يعتبر مجلس الأمة قد اخفق في علاج الأزمة .

اللجنة / دور الانعقاد العادي	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس التكميلي
الشؤون المالية والاقتصادية	مطلق المسعود خلف دميثير	جاسم الخرافي مطلق المسعود	جاسم الخرافي خلف دميثير	جاسم الخرافي خالد السلطان	جاسم الخرافي خالد السلطان
الشؤون التشريعية والقانونية	مشاري العنجري عيسى الشاهين	عيسى الشاهين صالح الفضالة	عيسى الشاهين صالح الفضالة	صالح الفضالة حمود الرومي	صالح الفضالة حمود الرومي
المرافق العامة	محمد البراك مريخان سعد	محمد البراك مطلق الشليمي	محمد البراك حمود الجبري	محمد البراك فيصل القضيبي	محمد البراك مريخان سعد
العرائض والشكاوي	محمد الرشيد صالح الفضالة	خليفة الجري محمد الرشيد	خليفة الجري فيصل القضيبي	خليفة الجري فيصل القضيبي	نايف ابو رمية خالد جيعان
الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل	محمد حبيب مطلق الشليمي	راشد الحجيلان مطلق الشليمي	راشد الحجيلان هادي هايف	محمد حبيب مبارك فالح	محمد حبيب هادي هايف
الشؤون الخارجية	جاسم الصقر بدر المضف	جاسم الصقر بدر المضف	جاسم الصقر بدر المضف	جاسم الصقر بدر المضف	جاسم الصقر بدر المضف
شؤون التعليم والثقافة والارشاد	حمود الرومي خالد جيعان	حمود الرومي خالد جيعان	حمود الرومي عبدالمحسن جمال	حمود الرومي عبدالمحسن جمال	حمود الرومي عبدالمحسن جمال
الشؤون الداخلية والدفاع	عبدالكريم الجحيدلي صياح ابو شيبة	فيصل الدويش صياح ابو شيبة	سالم الحماد هادي هايف	هاضل الجلاوي هادي هايف	هاضل الجلاوي هادي هايف

جدول باسماء السادة النواب ، حيث يعني الأسم الأول رئيس اللجنة ، بينما الاسم الثاني يعني مقرر اللجنة ، وذلك بالنسبة للجان المجلس الثمان في مختلف الادوار الخمسة خلال هذه الفصل التشريعي

مصادر البحث

١ ـ مجلس الأمة الكويتي ، الأمانة العامة
٢ ـ وكالة الانباء الكويتية (كونا)
٣ ـ ارشيف جريدة القبس
٤ ـ ارشيف جريدة الوطن
٥ ـ ارشيف مجلة الاتحاد
٦ ـ د. عبدالله النفيسي ، كتاب الكويت . . الرأي الأخير

الفهرس